شرحُ نصوص مُختارة

من الكتاب والسنّة وكلام الأئمّة

الجُزءُ السّابع

نصّ الفتوى الحمويّة الكبرى

لشيخ الإسلام ابن تيمية

اختيار وشرح

أ.د/ أحمد بن صالح الزهراني

عضو هيئة التدريس بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

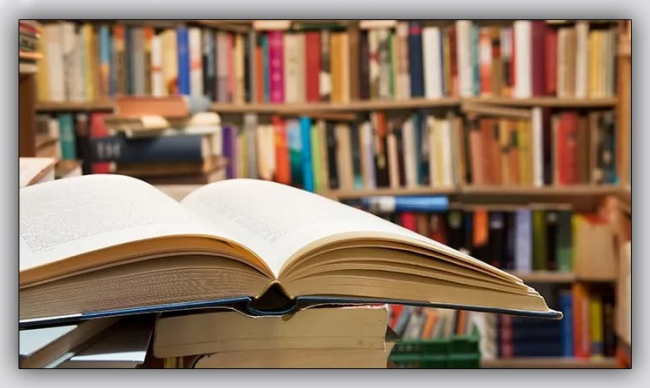

(ربيع الأوّل) ١٤٤٦هـ/٢٠٢٤ مـ

المزيد من كتب الدكتور
أحمد الزهراني

المزيد من الكتب
على المنصّة

جميع الحقوق محفوظة

منصة أوراق عربية - www.aawraq.com
أحد مشاريع مؤسسة الأوراق الثقافية للنشر الإلكتروني.
ترخيص وزارة الإعلام رقم (١٤٩٨٣٧)
موقعها الجغرافي: جدة - المملكة العربية السعودية
جوّال: (٩٦٦٥٣٦٩٣١٥٥٦+)
البريد الإلكتروني للمؤسسة والمنصة: tinfo@aawraq.com

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة للمنصة (أوراق عربية)
حقوق النشر الخاصة بالكتاب محفوظة للمؤلف

تنبيه
الآراء المنشورة في الكتاب تعبر عن رأي المؤلف ومنصة (أوراق عربية) لا تتحمل أي مسؤولية أدبية أو قانونية

شرحُ
نُصوص مُختارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمدُلله، نحمدُه تعالى ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمّا بعد:

فهذا هو الجزء السّابع من سلسلة (**شرح نصوص مختارة .. من الكتاب والسنة وكلام الأئمّة**)، ويتناول **مقاطع** مختارة من نص الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وهذه السلسلة هي مجموعة أبحاث تجمعت عندي، فآثرت أن أنظمها في سلسلة بهذا العنوان، ليكون الانطلاق في طرق المسائل العلمية من نصوص الوحي أو من كلام أئمّة السف وأهل العلم في الدين عقيدة وشريعة.

وحرصت أن لا تكون خليّة من جديد إما في ترتيب، أو جمع نصوص، أو توجيه كلام، ونحو ذلك كما قال السّبكي: «وأنا دائماً أستهجن ممّن يدّعي التّحقيق من العلماء إعادة ما ذكره الماضون، إذا لم يضم إلى الإعادة تنكيتاً عليهم، أو زيادة قيدٍ أهملوه، أو تحقيقٍ تركوه أو نحو ذلك مما هو مرام المحققين، ... إنّما الحَبْر من يملي عليه قلبه ودماغه»[1].

وقد اخترت أن تكون متوسطة بين الاختصار المخل والتطويل الممل، صالحة لصغار الطلبة من أمثالي، تاركا التطويل والإسهاب لمن مكّنهم الله من وديان العلم وشعابه، من أهل الدراية بالعلم بالكتاب والسنة .

ولم أُثقله بكثرة التراجم والحواشي، بل كل ما يُستغنى عنه مما ليس من صميم البحث فإني أدعه لفطنة القارئ ودرايته، الذي أظنه لا يخفى عليه ولا يصعب أن يجده في مظانه من المصادر، خاصة مع توفر محركات البحث وخزائن الكتب الإلكترونية .

أسأل الله تعالى أن لا يحرمني أجره، وأن يكفيني أشره وبطره، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

أ.د/ أحمد بن صالح الزهراني

https://prof-ahmadza.com/

azahrany@gmail.com

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٩٩ـ١٠٠) بتصرف.

(٧)

سُئل شيخُ الإسلام، أبو العباس أحمد بن تيمية -وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن، وهو جواب عظيم النفع جداً، فقال السائل: -

ما قولكم في آيات الصفات كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَت:١١]، إلى غير ذلك من الآيات وأحاديث الصفات؛ كقوله ﷺ: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»[(١)] وقوله: «يضع الجبار قدمه في النار»[(٢)] إلى غير ذلك من الأحاديث وما قالت العلماء، وابسُطوا القول في ذلك مأجورين إن شاء الله تعالى؟

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٩) ومسلم (٢٨٤٦) عن أبي هريرة، وفيهما عن أنس كذلك، وهذا اللفظ عند البزار (٧١٦٧).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

هذه الرسالة العظيمة من رسائل ابن تيمية رحمه الله والتي تسببت له في محن وبلايا بسبب ما بيّنه فيها وفيما قبلها من مذهب السلف في قضايا الأسماء والصفات، وجرت بينه وبين مخالفيه من العلماء والقضاة والسلاطين مناظرات ومواقف .

وقد بيّن فيها مذهب السلف في قضايا محورية تدل على ما سواها، إذ دلّل على صحة منهج السلف من خلال ما اتفق عليه طوائف كثيرة من الأمة حتى المخالفين له، لتكون حجة عليهم فيما خالفوه فيه من القضايا الأخرى .

وعلى العموم فتناولي للرسالة في هذا الجزء ليس لأجل مافيها من قضايا ومسائل الاعتقاد، التي يعرف القاصي والداني مذهبه وما قرره فيها، وتناولها العديد من الشرّاح .

وإنما أتناول الإشارات والتنبيهات الّتي ضمّنها ابن تيمية سياق هذه الفتوى في قضايا تربوية ومنهجية:

أولاً: لأن شيخ الإسلام ابن تيمية قدوة في هذا المجال خاصة وهو قد عاش فترة زمنية ارتفع فيها الباطل وظهر، ودرس فيها الحق وبطن، حتى تحقق فيهم ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه: «كيف أنتم لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير، ويتخذها الناس سنة، فإذا غُيّرت قالوا: غيرت السنة، قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم وقلت فقهاؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلت أمناؤكم والتمست الدنيا بعمل الآخرة»[1] .

(١) المستدرك (٨٧٨٣).

وثانيا: أنّ ابن تيمية ضحية احتجاج بعض من ينتحله من المتسبين للدعوة، وهو في حقيقة الواقع بريء منهم، فإن له في هذا المجال لمحات وإرشادات تدل على فقه وعمق ودراية في طريق التعامل مع المخالفين وفق أصول الشريعة وقواعدها دون إفراط ولا تفريط .

وقد انتخبت بعض عباراته لاستلهام مافيها أو ما تشير إليه من فقه وأصول شرعية، وترتيبها بحسب ورودها في الحموية، وجعلت لكل منها عنوانا، والله المستعان وعليه التكلان

❁ ❁ ❁.

- **سوء الظنّ بالله ودينه:**

قال رحمه الله: «فمن المحال في العقل والدّين أن يكون السّراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردُّوا ما تنازعوا فيه من دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته؛ محالٌ -مع هذا وغيره- أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً، فلم يميّز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإنّ معرفة هذا أصلُ الدين، وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول، وأفضل خلق الله بعد النبيّين؛ لم يحكّموا هذا الكتاب اعتقاداً وقولاً؟

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علَّم أُمَّتَه كل شيء حتى الخراءة [1]، وقال: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[2]، وقال فيما صح عنه

(١) في صحيح مسلم (٢٦٢) عن سلمان؛ قال: قيل له: قد علمكم نبيكم كل شيء، حتى الخراءة، فقال: «أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم».

(٢) أخرجه أحمد (٤/١٢٦و١٢٧)، والتّرمذي (٢٦٧٦)، وأبوداود (٤٦٠٧)، وابن ماجه في المقدّمة (٤٤) وصحّحه الترمذي الحاكم ووافقه الذهبي ووافقهم الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٧٣٥).

أيضاً: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**»[(١)].

وقال أبو ذر رضي الله عنه: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً»[(٢)].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه» رواه البخاري[(٣)].

محالٌ مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين ـ وإن دقت ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه بقلوبهم، في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبويّة، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهّم من في قلبه أدنى مُسكةٍ مِن إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام، إذا كان قد وقع ذلك منه، فمِن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصّروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه».

قلت: هذا الّذي قاله رحمه الله هو الّذي عظُمت به مصيبة ابتداع مالم يأذن به الله في الدين والشرع، فإن في طيّ هذا الإحداث من اللوازم ما لو التزمه المبتدع لكان كافراً متخذا مع الله

(١) صحيح مسلم (١٨٤٤) ولفظه أطول.

(٢) مسند أحمد (٢١٣٦١).

(٣) صحيح البخاري (٣١٩٢).

أنداداً، ومع النّبيّ ﷺ متبوعين، يقدّم هديهم على هديه، وطريقتهم على طريقته، وشريعتهم شريعته.

ولهذا ينقضي العجب -بل لا يكون أصلاً -من موقف أئمّة السلف من البدعة والمبتدع، فإنّ البدعة في سياقها وسببها والدّافع لها سوء ظنٍّ بالله أن لا يكون أتمّ نعمته وأكمل دينه، وهو القائل تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

وبنبّيه ﷺ، أن لا يكون بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة وهو الذي قال: «**ما تركت شيئًا يقرّبكم إلى الجنّة إلّا وقد حدّثتكم به، ولا شيئًا يبعدكم من النّار إلّا وقد حدّثتكم به**»[(١)] وقال: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلّا هالكٌ**»[(٢)] .

قال العلامة ابن القيّم[(٣)] رحمه الله في سياق الثناء على الله وشريعته: «فهي صراطه المستقيم الذي لا أمْتَ فيه ولا عِوَج، ومِلّته الحنيفية السَّمْحَة التي لا ضيق فيها ولا حرج، بل هي حنيفية التوحيد سمحة العمل، لم تأمر بشيء فيقول العقل: لو نهت عنه لكان أوفق، ولم تَنْهَ عن

(١) أخرجه الطبراني في الكبير(١٦٤٧) عن أبي ذر رضي الله عنه، انظر السلسلة الصحيحة للألباني (١٨٠٣).

(٢) جزء من حديث العرباض المشهور، أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، وابن ماجه (٤٣)، صحّحه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي، ووافقهم الشيخ الألباني ، انظر الصحيحة (٢٧٣٥).

(٣) الإمام العلاّمة شمس الدّين محمّد بن أبي بكر بن أيّوب الزّرعي الدّمشقيّ الشّهير بابن القيّم، المتوفّى سنة (٧٥١هـ)صاحب التصانيف الباهرة من أشهرها: (زاد المعاد)، و(الصواعق المرسلة)، و(أعلام الموقعين) وغيرها كثير.

شيء فيقول الحِجَى: لو أباحته لكان أرفق، بل أمرت بكل صلاح، ونهت عن كل فساد، وأباحت كل طيب، وحرمت كل خبيث، فأوامرها غذاءٌ ودواء، ونواهيها حِمْيَة وصيانة، وظاهرُها زينةٌ لباطنها، وباطنُها أجملُ من ظاهرها، شعارُهَا الصدق، وقوامها الحق، وميزانها العدل، وحكمها الفَصْل، لا حاجة بها البتة إلى أن تكمل بسياسة ملك، أو رَأي ذي رأي، أو قياس فقيه، أو ذوق ذي رياضة، أو منام ذي دين وصلاح، بل بهؤلاء كلهم أعظم الحاجة إليها، ومَنْ وفق منهم للصواب فلاعتماده وتعويله عليها، لقد أكملَهَا الذي أتم نعمته علينا بشرعها قبل سياسات الملوك، وحيل المتحيلين، وأقيسه القياسيين، وطرائق الخلافيين، وأين كانت هذه الحيل والأَقْيسَة والقواعد المتناقضة والطرائق القِدَدُ وقتَ نزول قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] وقوله ﷺ: "**ما تركت من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم عن النار إلا أعلمتكموه**"(١) ؟ وأين كانت عند قول أبي ذر: "لقد توفي رسول اللهَّ ﷺ وما طائر يقلِّبُ جناحيه في السَّماء إلا ذكَرَ لَنَا منه علمًا"(٢)، وعند قول القائل لسَلْمَان: "لقدعلَّمكم نبيكم كلَّ شيء حتى الخِرَاءَة، فقال: أجل "(٣)»(٤).

وقد تكلم العلامة ابن الوزير في كتابه إيثار الحق على الخلق عن بطلان أوجه الإحداث في الدين بزيادة أو نقص أو عبارة، قال رحمه الله: « أما الأمر الأول، وهو الزيادة في الدّين فسببه

(١) تقدم قريبا.

(٢) تكملة حديث أبي ذر السابق.

(٣) تقدم قريبا.

(٤) أعلام الموقعين (٥/ ١٣٦).

تجويز خلوّ كتب الله تعالى وسنن رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام عن بيان بعض مهمات الدِّين، اكتفاءً بدَرَك العقول لها ولو بالنظر الدقيق، ليكون ثبوتها بعد رسول الله ﷺ بطريق النظر العقلي، هذا مذهب أهل الكلام، ومذهب أهل الأثر أنّه ممنوع والدليل على منعه وجوه:

الوجه الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣] فاذا قلنا بوجوب ما أوجبه أهل الكلام لَزِمَ أنه بقي أهمّ الدّين وأوجبه .

الوجه الثاني: أنه لا نزاع أنه لا يجوز اثبات العقول لزيادة في الشريعة لا يدكها العقل، وإنما النزاع فيما تدركه العقول مثل نفي الولد عن الله تعالى، ونفي الثّاني، لكنّ السمع دلّ على أنّه لا يجوز خلوّ كتب الله تعالى عن بيان مثل ذلك، قال الله تعالى في نفي الولد عنه جل جلاله:﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى﴾[الأنبياء:٢٤] وقال سبحانه في نفي الثاني:﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[الأحقاف:٤] إلى قوله تعالى:﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[الأحقاف:٤].

فهاتان الآيتان تدلاّن على أنه لا يجوز خلوّ كتب الله تعالى وسنن أنبيائه عن أمر كبير من مهمات الدين العقلية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[النحل:٦٤] فثبت أنّ ما خلت عنه كتب الله تعالى فليس من مهمّات الدِّين وإنّ زيادته في الدّين محرّمة.

ألا ترى أن رسول الله ﷺ حذّر أمته من فتنة الدجّال وعظّمها وأخبر عن الأنبياء كلهم أنهم حذروا أممهم منها مع أنّ بطلان دعواه معلومٌ بالعقل، لأنه يدّعي الربوبية وهو بشر يحتاج إلى الأكل والشرب، وينام، ويعجز، ويجهل، ويمرض، ويبول، ويتغوط، وينكح، دع عنك كونه جسماً مركبا من لحم ودم وعظام وعصب، فلم يَكِلْنا ربنا سبحانه وتعالى إلى معرفة عقولنا بحدوث ما كان على هذه الصفات، واستحالة ربوبية الحادث، بل زاد في البيان على لسان رسوله حتى أبان لنا أنه أعور، وأنه مكتوب بين عينيه (كافر) يقرأه من يكتب ومن لا يكتب، فلو كان يجوز عليه الإهمال لكان ذلك أحقّ ما يُهمل لقوله في الاحاديث الصحيحة:"**ما خفي عليكم من شيء فلا يخفى عليكم إن ربكم ليس بأعور**"(١) لأنه قد تقرر أنه ليس كمثله شيء عقلاً وسمعاً، فيجب أن لا يكون بشراً كاملاً فكيف يكون بشراً ناقصاً معيباً، فدلّ الحديث على تأكيد ما دلّ القرآن عليه في الآيتين المتقدمتين.

الوجه الثالث: قوله:﴿ مَّنِ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[الإسراء:١٥] ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[النساء:١٦٥] ولا معنى للإرسال إلاّ البيان، وإلا لصحّ أن يرسل الله تعالى رسولاً أبكم غير ناطق، وقد ورد القرآن بتقبيح ارسال الاعجمي إلى العربي لذلك في قوله تعالى:﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[فُصِّلَت:٤٤] بل نص الله تعالى على أنه أرسل كل رسول بلسان قومه ليتم لهم البيان.

وقد أجمعت الامة على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فكلّ ما لم يبين من العقائد في عصر النبوة فلا حاجة إلى اعتقاده، ولا الخوض فيه والجدال، والمراد سواء كان إلى

(١) صحيح البخاري (٤٤٠٢) عن ابن عمر.

معرفته سبيل أو لا، وسواء كان حقاً أو لا، وخصوصاً متى أدّى الخوض فيه إلى التفرق المنهي عنه فيكون في إيجابه إيجاب ما لم ينص على وجوبه وإن أدّى إلى المنصوص على تحريمه وهذا عين الفساد.

وفي هذه الآية وما في معناها من السمع حجة على أن ما لم يبينه الله تعالى سمعاً لم يعذّب المخطئ فيه إن شاء الله تعالى، لكن يُخشى على من خاض فيما لم يبينه الله أن يعذّب على الابتداع، وقد بيّن الله تحريمه وبيان تحريم ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦] وبقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٦٦] فنسأل الله السلامة.

الوجه الرابع: قوله تعالى في وصف القرآن: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩] وقوله سبحانه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] ولا شك أنه يدخل في ذلك بيان مهمات الدين الاعتقادية وإن كانت عقلية ويدخل فيه ما بيّنه النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] ولقوله تعالى في خطاب النبي ﷺ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] فهذا بيانٌ جُمْلي.

ومما يصلح الاستدلال به في هذا المقام قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية:٢٨] فلولا أنّ كتابها هو موضع الحجة عليها في أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاء اليه.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩] واتفق أهل الاسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهمات الدين ما أمرهم الله بالرجوع اليهما عند الاختلاف.

الوجه الخامس: في الدليل على منعه أيضا الاجماع على تحريم البدعة في الدّين، وما زال الصحابة والتابعون لهم باحسان يحذّرون من ذلك، حتى تمّت النعمة وقامت الحجة بموافقة المتكلمين والغلاة على ذلك في الجملة، حتى رمى بعض المتكلمين بعضاً بذلك عند الضجر من الخوض في تلك المباحث والشناعات .

الوجه السادس: الاحاديث الواردة في النهي عن البدعة ولا حاجة إلى سردها بجميع ألفاظها وأسانيدها مع الاجماع على صحة هذا المعنى كما مر في الوجه الذي قبله.

الوجه السابع: ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قول رسول الله ﷺ:"**اتركوني ما تركتكم فانما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**"[1] وما في معنى ذلك مثل حديث:"**إن الله حد حدودا فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تضيعوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير بيان فلا تتعرضوا لها**"[2] وفي هذا المعنى أحاديث جمّة مجموعها يفيد

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ح٥٨٩)، والدارقطني في السنن (٤/ ١٨٤) والحاكم في المستدرك (٤/ ١١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٧)، من طرق عن داود عن مكحول عن أبي ثعلبة مرفوعا، وحسّنه بعض العلماء، قال الحويني:«قلت:وهذا الحكم ليس بصواب، لأن مكحولاً لم يسمع من أبي ثعلبة، وهو كثير الإرسال، فيخشى من ذلك، وهذه علة لا سبيل إلى جبرها»،، وقد وذكر الدارقطني في =

العلم بأنّ الشرع ورد بحصر الواجبات والمحرمات، وأنّ السؤال عما لم يرد به حرام، حتى ثبت في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص أنّ "من أعظم المسلمين إثما في المسلمين من سأل عن شيء فحرم من أجل مسألته"(١).

الوجه الثامن: إن رسول الله ﷺ ما زال يوصي أمته بالرجوع إلى كتاب الله عند الاختلاف والتمسك به عند الافتراق وكان ذلك هو صيته عند موته وجاء ذلك عنه على كل لسان حتى اعترفت به المبتدعة كما اعترفت بورود النهي عن البدع وصحّته ولله الحمد والمنة، بل قد جاء ذلك صريحا في كتاب الله تعالى على أبلغ صيغ التأكيد قال الله عز وجل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[النساء:٥٩] إلى قوله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ [النساء:٦١] ويؤكده قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾[النساء:٦٥].

ولا شك أن القرآن العظيم أعظم ما قضى به ودعا إليه ثم سنّته التي هي تفسير القرآن وبيانه كما أجمعت عليه الأمة في تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر أركان الاسلام وفي المواريث وغيرها.

= العلل (س١١٧٠) أنه اختلف على مكحول في رفعه ووقفه، ورجح المرفوع وقال:«هو أشهر»، أي من الموقوف، لكن المرفوع معلول بالإرسال.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨).

الوجه التاسع: أنّ الدِّين قد جاء به الرسول ﷺ وفرغ منه به، ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتّباع الدِّين المعلوم الذي جاء به، لا استنباطه بدقيق النظر، كما صنعت الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل، وعلى هذا درج السلف، ولذلك قال مالك لمن جادله:"كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنزل على محمد ﷺ"(١) وروى مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال:"أيها الناس قد سُنَّت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتُرِكتم على السنة الواضحة ليلها كنهارها إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً"(٢)يوضحه أنه لو كان الدين مأخوذاً من النظر لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الاسلام وإنما نخترعه نحن وهذا باطل ضرورة.

يزيده وضوحا وجهان **أحدهما**: الاحاديث الصحيحة المشهورة بل المتواترة في حصر أركان الاسلام والايمان والتنصيص عليها وتداول الصحابة فمن بعدهم لها يرويها سلفهم لخلفهم وخلفهم عن سلفهم واضحة جامعة لشرائط الاسلام والايمان واحترام أهلها وأنه لا يحل دم امرئ جمعها ودان بها، **وثانيهما**: اجماع الامة على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة والحكم بردّته إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه، ولو كان الدين مستنبطاً بالنظر لم يكن جاحده كافراً، فثبت أن الرسول ﷺ قد جاء بالدين القيم تاماً كاملاً وأنه ليس لأحد أن يستدرك عليه ويكمل له دينه من بعده.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٤) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٩٣و٢٩٤) والهروي في ذم الكلام (٨٦٩-٨٧٢) والبيهقي في الشعب (٨٤٩٠) وغيرهم.

(٢) موطأ مالك رواية الزهري (١٧٦٦) عن سعيد بن المسيب مرسلا.

الوجه العاشر: أنّ الله ذم التفرق بعد مجيء الرسل والكتب من قبلنا، ولولا أنّ في ما جاءت به يوجب الوفاق ما خصّ ذمّهم بتلك الحال قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيِّنة:٤] وقبلها ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢﴾ [البيِّنة:١] الآيات إلى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البيِّنة:٥] ففسّر البينة بقوله ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البيِّنة:٢] إلى آخر الآية وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩] وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥].

الوجه الحادي عشر: وهو أعجبها، أنّ العقول بريئة أصح البراءة وأوضحها عما ادّعوا عليها من معرفة وجوب ما لم يَرِد به كتابٌ من الله تعالى، ومن معرفة صحّة ما يناقض الآيات القرآنية فإنّه قد وضح للمحققين من نظار العقلاء وأذكيائهم أنه لا تعارض بين صحيح السّمع وصحيح العقل وأنّ أصل البدع كلها توهم التعارض بينهما »[1].

قلت: ولهذا أثّمهم العلماء ولم يعذروهم باجتهادهم لأنّه اجتهاد في غير مشروع، وفرق بين هذا الاجتهاد المشروع، فإن الاجتهاد المشروع يُعذر صاحبه إذا استفرغ وسعه فأخطأ، إما لعدم بلوغ الدليل، أو لشبهة لاحَت لأوّل وهلة، ولكنّ صاحبه يراجع الحق إذا روجع، كما اشتهر من فتوى بعض الصحابة في أمور لم يبلغهم فيها نص أو بنظر قياسي ونحو ذلك ورجوعهم فور سماعهم ما يخالف رأيهم من كتاب أو سنّة كما جاء عن أبي الجوزاء قال: سمعت ابن عباس

(١) إيثار الحق (ص١٠٣) بتصرف.

يفتي في الصرف قال: فأفتيت به زمانا، قال: ثم لقيته فرجع عنه، قال: فقلت له: ولم؟ فقال: إنما هو رأي رأيته، حدثني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه[1].

فأما من استبانت له الحجة وبان له الدليل القطعي فما يسمّيه اجتهاداً إنما هو إصرار على الباطل.

قال العلاّمة الشاطبيّ -رحمه الله-: «فالمبتدع مذمومٌ آثمٌ، وذلك على الاطلاق والعموم، ويدلّ على ذلك أربعة أوجه:

أحدها: أنّ الأدلّة المذكورة إن جاءت فيهم نصّاً فظاهر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥] إلى آخر الآية، وقوله عليه السّلام: «فليُذادنّ رجالٌ عن حوضي» الحديث[2]، إلى سائر ما نصّ فيه عليهم.

وإن كانت نصاً في البدعة فراجعة المعنى إلى المبتدع من غير إشكالٍ، **وإذا رجع الجميع إلى ذمّهم، رجع الجميع إلى تأثيمهم.**

والثّاني: أنّ الشّرع قد دلّ على أنّ الهوى هو المتّبع الأوّل في البدع، وهو المقصود السّابق في حقّهم، ودليل الشّرع كالتّبع في حقّهم، ولذلك تجدهم يتأوّلون كلّ دليلٍ خالف هواهم، ويتّبعون كلّ شبهةٍ وافقت أغراضهم.

---

(١) مسند أحمد (١١٤٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٦٧)، ومسلم (٢٤٩)، عن أبي هريرة، ولفظ مسلم أطول وأشمل.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[آل عمران:٧] فأثبت لهم الزّيغ أوّلاً، وهو الميل عن الصّواب، ثم اتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى، الّذي هو أمّ الكتاب ومعظمه، ومتشابهه على هذا قليلٌ، فتركوا اتّباع المعظم إلى اتّباع الأقلّ المتشابه، الّذي لا يعطي مفهوماً واضحاً، ابتغاء تأويله، وطلباً لمعناه الّذي لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه الله والرّاسخون في العلم، وليس إلا بردّه إلى المحكم، ولم يفعل المبتدعة ذلك.

فانظروا كيف اتّبعوا أهواءهم أوّلاً في مطالبة الشّرع، بشهادة الله.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾[الانعام:١٥٩] الآية، فنسب إليهم التّفريق، ولو كان التّفريق من مقتضى الدّليل لم ينسبه إليهم، ولا أتى به في معرض الذّمّ، وليس ذلك إلا باتّباع الهوى.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الانعام:١٥٣] فجعل طريق الحقّ واضحاً مستقيماً، ونهى عن البنيّات، والواضح من الطّرق والبنيّات، كلّ ذلك معلومٌ بالعوائد الجارية، فإذا وقع التّشبيه بها بطريق الحقّ مع البنيّات في الشّرع فواضحٌ أيضاً، فمن ترك الواضح واتّبع غيره فهو متّبعٌ لهواه لا للشّرع.

وقال تعالى ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥] فهذا دليلٌ على مجيء البيان الشّافي، وأنّ التّفرّق إنّما حصل من جهة المتفرّقين لا من جهة الدّليل، فهو إذاً من تلقاء أنفسهم، وهو اتّباع الهوى بعينه.

والأدلّة على هذا كثيرةٌ تشير أو تصرّح بأنّ **كلّ مبتدعٍ إنّما يتّبع هواه**، وإذا اتّبع هواه كان مذموماً وآثماً.

والثّالث: أنّ عامّة المبتدعة قائلةٌ بالتّحسين والتّقبيح[1]، فهو عمدتهم الأولى وقاعدتهم التي يبنون عليها الشّرع، فهو المقدّم في نحلهم، بحيث لا يتّهمون العقل، وقد يتّهمون الأدلّة إذا لم توافقهم في الظّاهر، حتّى يردّوا كثيراً من الأدلّة الشّرعية.

وقد علمت – أيها النّاظر – أنّه ليس كلّ ما يقضي به العقل يكون حقاً، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً ويرجعون عنه غداً، ثمّ يصيرون بعد غدٍ إلى رأيٍ ثالثٍ، ولو كان كلّ ما يقضي به حقاً لكفى في إصلاح معاش الخلق ومعادهم، ولم يكن لبعثة الرّسل عليهم السّلام فائدةٌ، ولكان على هذا الأصل تعدّ الرّسالة عبثاً لا معنى له، وهو كلّه باطلٌ، فما أدّى إليه مثله.

فأنت ترى أنّهم قدّموا أهواءهم على الشّرع، ولذلك سمّوا في بعض الأحاديث وفي إشارة القرآن (**أهل الأهواء**)، وذلك لغلبة الهوى على عقولهم، واشتهاره فيهم، لأنّ التسمية بالمشتقّ إنّما يطلق إطلاق اللّقب إذا غلب ما اشتقت منه على المسمّى بها، فإذاً تأثيم من هذه صفته ظاهرٌ، لأن مرجعه إلى اتّباع الرّأي وهو اتّباع الهوى المذكور آنفاً.

---

(١) اختلف المتكلّمون في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، هل يستطيع العقل أن يحكم بحسن الأفعال أو قبحها كما ذهب إليه المعتزلة، أم أنّ الحسن هو ما جاء الشرع بحسنه والقبيح هو ما جاء الشرع بقبحه كما قالت الأشاعرة، وبنى كلّ على قوله مسائل أخرى اختلفوا فيها كمسألة وجوب شكر المنعم، والسّنّة وأهل السّنّة بمعزل عن كلامهم، فالعقل ميّز الله به الإنسان ليتمكّن به من تمييز الخطأ من الصواب والحسن من القبيح، لكنّ حجّة الله تعالى لا تقوم على عباده إلاّ بالشّرع وإرسال الرّسل، انظر للفائدة كتاب (المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين) للدكتور محمد العروسي (ص ٧٤)، وما بعد، ففيه كلام نافع ومفيد حول هذه المسألة.

والرابع: أنّ **كل راسخٍ لا يبتدع أبداً**[1]، وإنّما يقع الابتداع ممّن لم يتمكّن من العلم الّذي ابتدع فيه، حسبما دلّ عليه الحديث، فإنّما يؤتى النّاس من قبل جهّالهم الّذين يحسبون أنّهم علماء، وإذا كان كذلك، فاجتهاد من اجتهد منهيٌّ عنه إذ لم يستكمل شروط الاجتهاد، فهو على أصل العموميّة، ولما كان العامّيّ حراماً عليه النّظر في الأدلة والاستنباط، كان المخضرم الّذي بقي عليه كثيرٌ من الجهلات مثله في تحريم الاستنباط والنّظر المعمول به، فإذا أقدم على محرّمٍ عليه كان آثماً بإطلاق.

وبهذه الأوجه الأخيرة ظهر وجه تأثيمه وتبيّن الفرق بينه وبين المجتهد المخطئ في اجتهاده»[2].

وقال العلاّمة ابن القيّم – رحمه الله–:«**فإن قيل**:فهل لهذا عذرٌ في ضلاله إذا كان يحسب أنّه على هدى، كما قال تعالى:﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الأعراف:٣٠]

قيل:لا عذر لهذا وأمثاله من الضُلّال، الّذين منشأ ضلالهم الإعراض عن الوحي الّذي جاء به الرّسول ﷺ، ولو ظنّ أنّه مهتدٍ، فإنّه مفرّطٌ بإعراضه عن اتّباع داعي الهدى، فإذا ضلّ فإنّما أتي من تفريطه وإعراضه، وهذا بخلاف من كان ضلاله لعدم بلوغ الرّسالة وعجزه عن الوصول إليها فذاك له حكمٌ آخر، والوعيد في القرآن إنّما يتناول الأوّل»[3].

---

(١) أي أنّه لا يخترعها ويبتدئها، لكن قد يعمل بها ويأخذ بها متبعاً غيره لشبهة دليل.

(٢) الاعتصام (ص١١٧ –١٢٠)، بتصرف.

(٣) مفتاح دار السّعادة، (١/ ٦٦).

وقد جاء عن بعض العارفين قوله:«كلّ عملٍ بلا متابعةٍ فهو عيش النّفس»[1]، أي أنّه إنّما خفّ على المبتدع لكونه ممّا يوافق هواه فهو يعمل لعيش نفسه لا من أجل طاعة ربّه.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: « الحقّ الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله وذلك في حقّنا، ويُعرف بالكتاب والسنة والإجماع، وأمّا ما لم تجئ به الرسل عن الله؛ أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به ففيه الحقّ والباطل، فلهذا كانت الحجّة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع، فإنّ هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال، عامُّ الوجوب، لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، وهي مبنية على أصلين: **أحدهما**: أنّ هذا جاء به الرسول، **والثاني**: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه، وهذه الثانية إيمانية ضدّها الكفر أو النفاق، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من المتكلّمة، والمتفلسفة، والمتأمرة، والمتصوفة، إما بناء على نوع تقصير بالرسالة، وإمّا بناء على نوع تفضيل عليها، وإما على عين إعراض عنها، وإما على أنها لا تقبل إلاّ في شيء يتغير كالفروع مثلاً دون الأصول العقلية أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة»[2] .

وقال ابن أبي العز: « فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامّة لجميع الثقلين، الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة،

(١) طريق الهجرتين لابن القيّم، (ص٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٥).

وانقطعت به حجة العباد على الله. وقد بين الله به كل شيء، وأكمل ولأمّته الدّين خبراً وأمراً، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دعوا إلى الله والرسول – وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله – صدوا صدودا، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحسانا وتوفيقا.

كما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنّما نريد أن نحس الأشياء بحقيقتها، أي: ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات، – وهي في الحقيقة: جهليات – وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملّكة والمتأمّرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه – فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كاف كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيرا مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودرس كثير من علم الرسالة.

بل البحث التام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول ﷺ، ليعلم ويعتقد، ويعمل به ظاهرا وباطنا، فيكون قد تلي حق تلاوته، وأن لا يهمل منه شيء»[1].

قلت: والمقصود أنّ المبتدع بإحداثه في دين الله أو نقصه منه أو اختيار شرع وطريقة غير ما جاء به الرّسول إنّما حقيقة قوله اتهام الله بالظلم إذ لم يبين لهم ويتم رحمته بهم والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[التوبة:١١٥]، ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[النحل:٨٩] ويقول: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[يونس:٣٧].

واتهام رسوله ﷺ واتهام شريعته بالنقص وعدم التمام أو أن غيره أحق منه بالاتباع، وقد روي عن جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه النبي ﷺ، فغضب، فقال: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده، لو أن موسى ﷺ كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني**»[2].

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ١٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٥١٥٦) بسند فيه ضعف لكن صححه الألباني بشواهده، انظر الإرواء(١٥٨٩).

واتهام لشريعته ودينه بالنقص أو الدونيّة والله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[المائدة:٤٨] ويقول: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾[المائدة:٥٠].

وقال ﷺ: «خير الهدي هدي محمد ﷺ»[(١)].

وهذا الذي يجعل في طريقة السلف وأهل السنة نفرةً وجفاءً وبعداً عن بدعة وكل مبتدع، بل كل من يزيّنها أو يقلّل من خطرها وخطر أصحابها ولو دقّت في أعينهم.

وهو ما يشرح السبب الذي لأجله سطّر شيخ الإسلام كما سطر من قبله ائمّة السنّة ملاحم فكرية وعلمية ضد المبتدعة ورؤوس الضلالة حتى مات في سبيل ذلك أئمّة أعلام، وحبس منهم الكثير، وجلد وضرب الكثير، مع أنّ الأمر لو كان كما يظن المعاصرون ممن ينتسب لأهل السنة ويخالف طريقتهم لم يكن لهذا الذي فعلوه محل .

بلى، كان له المحل الأعظم الأجلّ من دينهم وعقائدهم حتى سطّروه فيها وفي مصنفاتهم ونقلوه إلى تلامذتهم وأصبح ذلك علامة بارزة لأهل السنة الحقيقيين، أعني مشاقّة أهل البدع ورؤوسهم، ويُدخلون معهم من يتسامح معهم على حساب السنة والديانة، وهو صاحب الوجهين، الّذي يزعم أنّه على السّنّة، وعلى منهج السّلف، ثمّ هو مخالطٌ للمبتدعة مصاحبٌ لهم، ساكتٌ عن باطلهم، فعن يحيى بن سعيد قال: لمّا قدم سفيان الثّوري[(٢)]البصرة جعل ينظر

(١) أخرجه مسلمٌ (٨٦٧) ولفظه أطول مما هنا.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، الإمام الحجّة العلم، توفي سنة (١٦١ هـ).

في أمر الرّبيع بن صبيح، وقدره عند النّاس، سأل أيّ شيء مذهبه؟ قالوا: ما مذهبه إلاّ السّنّة، قال: من بطانته؟ قالوا: أهل القدر، قال: هو قدريّ[1].

وقيل للأوزاعيّ[2]: إنّ رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة، وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي: «**هذا رجلٌ يريد أن يساوي بين الحقّ والباطل**»، قال ابن بطّة[3]: معلّقاً: «كثر هذا الضّرب من النّاس في زماننا هذا، لا كثّرهم الله»[4].

وعن عقبة قال: كنت عند أرطأة بن المنذر فقال بعض أهل المجلس: ما تقولون في الرّجل يجالس أهل السّنّة ويخالطهم، فإذا ذكر أهل البدع قال: دعونا من ذكرهم، لا تذكروهم[5]، قال

---

(١) الربيع بن صبيح هذا من سادات زمانه، وثّقه عدد من الأئمّة، ومات غازياً رحمه الله، لكنه فيما يبدو كان لا يبالي بمجلسه من يغشاه، فلذلك قال سفيان:إنه قدري، ومعنى كلامه أنّ من جالس المبتدع ألصق نفسه به، وجلب لنفسه التهمة واستحق ذلك، كما أنّ الله تعالى جعل من جالس المنافق المستهزئ مثله في الجرم وإن لم يكن وقع منه الاستهزاء وذلك في قوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:١٤٠]

(٢) عبدالرّحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل، توفّي سنة (١٥٧هـ).

(٣) الشيخ الإمام أبو عبدالله عبيدالله بن محمّد بن بطّة العكبري الحنبلي، من أشهر كتبه (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية) توفي سنة (٣٨٧هـ).

(٤) انظر الإبانة الكبرى (٢ / ٤٥٣ – ٤٥٧).

(٥) سبحان الله!، قارن هذا بما تسمعه الآن من كثير من المعاصرين، ما إن يأتي ذكر مبتدع ليحذر منه ويبيّن زيغه وزيفه حتّى تكفهرّ الوجوه وتزيغ الأعين ويقال للمتكلم: اتق الله، أعرض عن ذكر الناس، أعراض الناس مصانة، لماذا لا تنصحه بينك وبينه؟ لماذا لا ترد عليه وترسل له الرد؟ أليس له حسنات؟ لا تبخس =

أرطأة: هو منهم، لا يلبّس عليكم أمره، قال فأنكرت ذلك من قول أرطأة، قال: فقدمت على الأوزاعيّ وكان كشّافاً لهذه الأشياء إذا بلغته، فقال: «صدق أرطأة، والقول ما قال، هذا ينهى عن ذكرهم، ومتى يحذروا إذا لم يشاد بذكرهم؟!»[(١)].

وقال الفضيل بن عياض[(٢)]: «لا يمكن أن يكون صاحب سنّةٍ يمالئ صاحب بدعةٍ إلاّ من النّفاق».

وقال ابن عون[(٣)]: «من يجالس أهل البدع أشدّ علينا من أهل البدع»[(٤)].

قال الإمام محمّد بن الحسين الآجرّيّ[(٥)]:«وبعد هذا نأمر بحفظ السنن عن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه – رضي الله عنه –م، والتابعين لهم بإحسانٍ، وقول أئمّة المسلمين مثل مالك ابن أنس، و الأوزاعي، و سفيان الثّوري، و ابن المبارك، وأمثالهم،

= الناس حسناتهم؟ وهكذا في سلسلة من الاعتراضات الّتي تبيّن مدى تأثير هذه الشبهة في تفكير المسلمين اليوم، وهذا بسبب الابتعاد عن منهج السلف وطريقتهم – رضي الله عنهم –.

(١) تاريخ دمشق (٨ / ٦).

(٢) ابن مسعود بن بشر التّميمي اليربوعي أبو علي الزاهد الخراساني، قال ابن المبارك: ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من فضيل، توفّي رحمه الله سنة (١٨٧ هـ).

(٣) عبدالله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم البصري، قال ابن مهدي: ما كان أحد بالعراق أحد أعلم بالسّنّة منه، توفي سنة (١٥١ هـ).

(٤) الإبانة الكبرى (٤٨٦).

(٥) الإمام المحدث القدوة محمّد بن الحسين بن عبدالله الآجرّي البغدادي، كان صدوقاً عابداً صاحب سنّة واتّباع، من أشهر مصنّفاته كتاب (الشريعة)، توفي سنة (٣٦٠ هـ).

والشافعيّ، و أحمد بن حنبل، و القاسم بن سلام، ومن كان على طريقة هؤلاء من العلماء – رضي الله عنهم، وننبذ من سواهم، ولا نناظر، ولا نجادل ولا نخاصم، وإذا لقي صاحب بدعةٍ في طريقٍ أخذ في غيره، وإن حضر مجلساً هو فيه قام عنه، هكذا أدّبنا من مضى من سلفنا»[1].

وهذا الّذي نقلته عن أئمّة السّلف هو حقيقةٌ قرآنيّةٌ، وأصلٌ إيمانيٌّ متعلّقٌ بالغضب لله والرضا له، وبالولاء للمؤمنين، والبراء من المجرمين والخارجين عن صراط الله تعالى، وإلاّ كيف تصحّ دعوى محبّة الله ورسوله والسنّة النبوية والسلف الصّالح، من شخصٍ بطانته ورفقاؤه من أعداء هذا المنهج؟!

❁ ❁ ❁

(١) الشريعة (١ / ٤٥٧ – ٤٥٨).

- **سوء الظنّ بالسّلف وسبّهم وانتقاصهم**

قال رحمه الله: «ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة ـ القرن الذي بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ـ كانوا غير عالمين و غير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، **لأنّ ضدّ ذلك إمّا عدَمُ العلم والقول، وإمّا اعتقاد نقيض الحقّ وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.**

أما الأول، فلأنّ من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفيّة الرب وصفاته، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر.

وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصوّر مع قيام هذا المُقْتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السّادة في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضاً عن الله، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله، فكيف يقع من أولئك؟!

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه [1]، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم».

(١) وهو الثاني.

قلت: ما من أحد يبتدع بدعة أو يتبنّاها إلا وضميره منطوٍ على رذيلتين، شعر بهما أو لم يشعر، **أولهما**: العجب، فالمبتدع معجب بنفسه، ويظنّ في نفسه وطائفته من الخصائص الشخصية ما يفوق غيره من النّاس، كما روي عن أنس قال:كان في عهد النّبيّ ﷺ رجل متعبّد يعجبنا تعبّده واجتهاده، فذكرناه لرسول الله باسمه، فلم يعرفه، ووصفناه بصفته، فلم يعرفه، فبينا نحن ذكره إذ طلع علينا فقلنا:يارسول الله هذا هو، فقال:«**إنّكم لتحدّثون عن رجل أرى على وجهه سفعة الشيطان**»، فأقبل حتّى وقف علينا، فقال له رسول الله ﷺ:«**أنشدك، هل قلت حين وقفت علينا:ما في المجلس أحد خير منّي أو أفضل منّي؟**»، قال:اللهمّ نعم..» الحديث[1].

(١) أخرجه الدّارقطني في السّنن(٤١٢٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٣٣٠) والآجرّي في الشريعة (٢٥-٢٧و٤٩و٥٠) من طريق موسى بن عبيدة الرّبذي عن هود بن عطاء الحنفي عن أنس، وهذا إسناد ضعيف من أجل موسى بن عبيدة فقد ضعّفه الأئمّة، ومن أجل هود هذا فقد قال ابن حبّان في المجروحين:«لا يحتجّ به منكر الرّواية على قلّتها»، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية:« هذا حديث لا يصح، قال أحمد:لا يحل عندي الرواية عن موسى ابن عبيدة، وقال يحيى ليس بشيء»، وأخرجه ابن بطة في الإبانة(٨/ ٤١) كذلك وأبو يعلى (٣٦٥٦) من طريق أبي معشر نجيح عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن زيد ابن أسلم عن أنس، وأبو معشر ضعيف، وقال ابن حجر في المطالب العالية:« هذا حديث غريب وأبو معشر فيه ضعف، وله طريق أخرى أخرجها البزار، عن إبراهيم بن عبد الله، عن عبد الرحمن ابن شريك، حدثنا أبي، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس.. قال البزار:لا نعلمه يروى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه إلا من هذا الوجه تفرد به شريك، قلت قد خولف فيه كما تقدم، فقيل عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، وقد روي من غير حديث شريك كما ترى بإسناد آخر إلى أنس ابن مالك ». انتهى، وأخرجه أبو يعلى (٤١١٣) وابن عساكر في تاريخه (٦٥/ ٧٣) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس، وعبدالرزّاق في المصنف (١٨٦٧٤) دون ذكر أنس، ويزيد ضعّفه الجمهور، وله شواهد من حديث جابر أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧٩٠٤) وإسناده حسن، ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أحمد (٣/ ١٥)، ومن حديث أبي بكرة، أخرجه =

والأخرى: ازدراء المخالفين له واتهامهم وأوّلهم سلف هذه الأمّة، يصرّح بعضهم ويخفي ذلك آخرون .

بل اتهم رئيسهم وأوّلهم ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ صراحة، كما صحّ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينا رسول الله ﷺ يقسم ذات يوم قَسماً[(١)] قال ذو الخويصرة التميمي: يا رسول الله، اعدِلْ، فقال رسول الله ﷺ: « **ويحك ! فمن يعدل إذا لم أعدل ؟**» فقام عمر بن الخطّاب رضي الله عنه فقال: يارسول الله، ائذن لي أن أضرب عنقه؟ فقال ﷺ: « **لا، إنّ له أصحاباً، يحقِر أحدُكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدّين كما يمرق السهم من الرميّة**[(٢)]» **الحديث**[(٣)].

وقد ذكر الشيخ رحمه الله الوجه الأول من اتهام السلف، هو ظن المخالف فيهم الجهل والبلادة، وأنّهم لم يكن لهم من الهمة والتوثب لمعرفة الله وما يتعلق بهذه المباحث ماللخلف، مع أنّ أحوالهم تدلّ على ضد ذلك، فالعبد إنما ينصرف عن طلب المعرفة بالله إما لانشغاله بالدنيا، وإمّا لعدم اهتمام بالآخرة، وإما لامتلاء نفوسهم بعلوم أخرى اعتادوها.

= أحمد (٥/ ٤٢) والطبراني، قال الهيثمي في المجمع:«ورجال أحمد رجال الصحيح» ولم أجده في معاجم الطبراني، فالذي يظهر أنّ القصّة ثابتة وإن كان السياق غريباً.

(١) أي: غنائم، أو أعطيات، وقد جاء في الروايات الأخرى أنّه مال بعثه علي بن أبي طالب من اليمن .

(٢) الرميّة بوزن (فعيلة) بمعنى مفعولة، وهو الصيد المرمي .

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) .

ومن عرف أصحاب محمّد ﷺ عرف أنّهم أكثر الخلق زهداً في الدنيا وطلبا لها، وأكثرهم رغبة في الآخر وسعيا إليها .

ولم يكونوا أصحاب كتب أو علوم قبل ذلك إنما كانوا أهل وثن فلما جاء الإسلام أقبلوا عليه إقبال الإبل العطاش على الماء، فأحدقوا برسول الله ﷺ حياتَهم وحياتَه يسألونه عن ربّهم حتى سالوه «**أيضحك ربّنا**»(١) وسألوه «**أي الإسلام أفضل**»(٢) وسألوه «**عن أوّل هذا الأمر**»(٣) وسألوه«**كيف يأتيك الوحي**»(٤) وغير ذلك مما لم يبتدئهم به ﷺ، وإلا فإنّه ﷺ لم يدع شيئا يقربهم إلى الله إلا أخبرهم به .

وأما اهتمامهم بآخرتهم فحدث ولا حرج، فهذه أخبارهم في كتب التاريخ والسير طافحة بما كان عليه القوم من انصراف إلى آخرتهم .

فمثل هؤلاء السلف هل يُظن بهم أن لا يكترثوا بمن هو ربهم وماهي صفته وماهي أحواله وأفعاله وماهي أحكامه ؟ ويكون مَن بعدهم خيراً منهم في ذلك ؟ لا والله !

قال: «وأما الثاني: وهو كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم».

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١١)، وأبوداود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠و١٨١)، بإسناد فيه ضعف، لكن قواه الشيخ الألباني – رحِمَه الله – كما الصحيحة (٢٨١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١) ومسلم (٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩١).

(٤) أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٢٣٣٣).

قلت: ومن العجب أن يظنّ مُسلم به مسكةٌ من علم وعقل مثلَ هذا، لكن هذا ما وقع فعلاً، حتى قال عمرو بن عبيد رأس المعتزلة فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله فقال:«كان ابن عمر حشويًّا» نسبة إلى الحشو وهم العامة والجمهور [1] .

وهذا التنقص والاتهام لهم موجود في كل الطوائف التي خالفت السنّة، بعضهم بصريح العبارة وبعضهم هو لازم قولهم لا انفكاك لهم عنه، وأحسنهم طريقة من يغلّف هذا الاتهام بالتجهيل لهم أو طلب السلامة كما سبق.

والسبب في هذا كله أنّ السلف الصالح وأوّلهم أصحاب النّبيّ ﷺ هم التمثيل الحقيقي والأنموذجي لدين الله عقيدة وشريعة، وهم النقلة الذين يشكل القدح فيهم خلاصا من الإسلام برمّته، وهم حائط الصد الذي يصدّ كل من حاول التابيس والتحريف للشريعة، ولذلك يشكل عقبة كؤودا يستفرغون في هدمها أو تجاوزها كل جهد، ولكن عملهم بوار وآخرته إلى خسار.

❁ ❁ ❁

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٢٨).

- **تفضيل أراذل الخلف على أئمّة السّلف**

وممّا يترتب على انتقاصِ طريقة السلف وطريقتهم تفضيلُ الخلف عليهم، وليت هذا الخلف كانوا من خالص أهل العلم والإيمان، بل لو كانوا كذلك ما بلغوا عشر معشار ما بلغه السلف من الإيمان والعلم، كيف وفيهم أصحاب النّبيّ ﷺ الذين قال عنهم ﷺ:«**خير الناس قرني**»(١) وقال: «**أصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**»(٢) وقال الله فيهم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾[الفتح:٢٩].

وقال ابن مسعود:«إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه»(٣).

وسئل ابن المبارك:أيهما أفضل، معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: «تراب دخل في أنف معاوية رحمه الله مع رسول الله ﷺ خير أو أفضل من عمر بن عبد العزيز»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٣١).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٨) مختصراً عن عبدالله موقوفاً، وصححه الحاكم ووافقه الذّهبي.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٩/ ٢٠٧-٢٠٨).

والطامّة الكبرى حين يُفضل عليهم من استفاضت عنهم الأخبار بضلالهم وحيرتهم وضياعهم وتناقضهم، فشتّان ما بين هؤلاء وهؤلاء، واين الثرى من الثريا، وهذا ما جعل الشيخ رحمه الله يقول كلاماً صارماً في هؤلاء المفضّلين الخلف على السلف، قال رحمه الله: «ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالِفون أعلم من السّالفين كما يقوله بعض **الأغبياء** ممن لم يقدُر قَدْر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن "طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم"[1]».

قلت: صدق رحمه الله، فأي غباء أعظم من غباء من يفضل طريقة الفيلسوف المحكّم عقله المتّبع ظنه على طريق النبيّ الذي يتلقى عن جبريل عن ربّه .

وحتى يغلفوا مذهبهم بعبارة رشيقة يخدع بها الغرّ قالوا إنّ طريقة السلف أسلم، فذمّومهم وسبّوهم بهذه العبارة سباً مقذعاً، إذ اتهموهم بترك المعرفة بالله طلباً للسلامة، وهل السلامة في الجهل بالله ؟ وكيف تكون السلامة في عدم العلم به عزوجل والجهل بذاته وأسمائه وصفاته، وهل هذا إلا كما قال المنافق: ﴿ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓ﴾[التوبة:٤٩] فغلّف جبنه وتركه ما أُمر به من الجهاد بشيء يحبّه الشرع وهو البعد عن مواطن الفتن طلباً للسلامة، لكن هذا قلبٌ للحقائق، بل الفتنةالحقيقية هي ترك الأمر، وكذلك هنا السلامة الحقيقية هي في المعرفة بالله معرفة تفصيلية، معرفة اسمائه وصفاته وشرعه وقدَره وما يحبه وما يكرهه، وما يحصل في خضم ذلك من التعرّض للوسواس وكيد الشيطان يذهبه الله بالتوكّل والاعتصام بالله تعالى، وهو ما فعله الصحابة بتوجيه من نبيّهم ﷺ لما شَكَوا له ما يجدون من الوساوس

(١) وهي عبارة المتكلّمين.

قال:«أوجدتموه ذلك محض الإيمان»[1]أو «الحمدلله الذي رد كيده إلى الوسوسة»[2]، والمعنى أنّ ما حصل لهم مجرّد أذىً لا يضرّ المؤمن فيجعله يُعرِض عن معرفة الله خوفاً من هذه الوساوس . ولم يقل لهم قطّ: لا تتفكروا في الله ولا في ذاته وأسمائه وصفاته، ولم يقل لهم مِن أين مصدر تلك الوساوس، بل أقرّهم ووجّههم، فكيف يُقال بعد هذا إنّ طريقة القوم هي السلامة بمعنى ترك المعرفة بالله .

ثم إنّ الفصل بين السلامة وبين المعرفة ضلال مبين، فإنّ الله تعالى إنّما أرسل الرّسل لهداية النّاس وأمرهم بتعريف الخلق بربهم تعالى رحمةً بهم لسلامتهم في الدنيا والآخرة، فإنّ العبد كلما كان بالله أعرف كلما كان أتقى وأسلم، كما قال ﷺ: «إنّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا»[3]، فكيف تكون الطريقة التي هي أوصل لتقوى الله تعالى طريقة الجهل والسذاجة وعدم المعرفة بالله تعالى ؟

ثم إنّ الشيء يعرف بثماره، فانظر إلى طريقة السلف ما أثمرت لهم من التقوى والخشية والرغبة في الآخرة وعدم التنازع وفتح البلاد وتطويع العباد لربهم .

بينما لم تثمر طريقة الخلف إلا الجدل والخصومات، والانشغال ببعضهم البعض عن عدوّهم، وتكفير بعضهم بعضاً، ولعن بعضهم بعضاً، وكثرة الفتن، وظهور المنكر، وشيوع

(١) أخرجه مسلم (١٣٣).

(٢) مسند أحمد (٢٠٩٧).

(٣) صحيح البخاري (٢٠).

الفواحش في الأجيال اللاحقة، وهذل لأنّ علماءهم شغلوا بالكلام والفسلفة وطريقة الخلف عن طريقة السلف .

ثم قال: «فإنّ هؤلاء المبتدعة [1] الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أُتوا من حيث **ظنّوا أنّ طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك،** بمنزلة الأمّيّين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨]، وأنّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

فهذا الظنّ الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلُّوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»

قلت: صدق رحمه الله، وهذا من سوء ظنهم بسلف الأمّة وعلى رأسهم السادات منهم صحابة النبي ﷺ، ولا تجد مبتدعاً إلاّ وهو بين سوء فهم لمنهج السلف وجهل به ويكثر هذا في عامّتهم وأتباعهم وغوغائهم، أو سوء قصد وسوء ظنّ بهم وهذا يكثر في رؤوسهم وغالبهم زنادقة أو منافقين أو من بقلبه مرض.

وكثير من هؤلا حتى بعد أن يتبين له طريقة السلف فإنه يكذب عليهم إمّا بنسبة مالم يثبت عنهم إليهم، أو بتحميل كلامهم مقاصد لم يقصدوها ولم تخطر لهم على بال .

(١) عبارة صريحة منه في تبديع علماء الكلام بشتى طوائفهم.

وأمّا عامتهم فيصوّبون طريقة الخلف ويفضلونها على طريقة السلف مع أعذار قبيحة كما سبق وصفهم إياهم بطلب السلامة.

وما من طائفة من طوائف المبتدعة إلا وهاتان السيئتان فيهم.

قال رحمه الله: «يسمّونها طريقة السلف [1] ـ وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلّف ـ وهي التي يسمّونها طريقة الخَلَف ـ فصار هذا الباطل مُرَكّباً من فساد العقل، والكفر بالسمع، فإنّ النّفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنّوها بيّنات وهي شبُهات، والسّمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدّمتين الكُفْرِيّتَين كانت النتيجة: استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

ثم هذا القول إذا تدبّره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة، كيف يكون هؤلاء المتأخّرون ـ لا سيما والإشارة بالخلَف إلى ضربٍ من المتكلّمين ـ الذين كثر في باب الدِّين اضطرابُهم، وغلُظ عن معرفة الله حجابُهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري لقد طفتُ المعاهدَ كلَّها ... وسَيَّرتُ طَرْفي بين تلك المعالِمِ

فلم أرَ إلا واضعاً كفَّ حائرٍ ... على ذقَنٍ أو قارعاً سِنَّ نادمِ

(١) يعني التفويض.

وأقرُّوا على نفوسهم بما قالوه، متمثّلين به، أو منشئين له، فيما صنّفوه من كتبهم؛ كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقالُ وأكثر سعي العالمين ضلالُ
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبالُ
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأُ في الإثبات ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأُ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾ [طه:١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[(١)].

ويقول الآخر منهم: «لقد خضتُ البحر الخضمّ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخُضت في الذي نَهَوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي»[(٢)].

ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام»[(٣)].

(١) لم أجده عند غير الشيخ.

(٢) ذكرها الذهبي في السير (٢١/ ٥٠١).

(٣) لم أجده عند غير الشيخ.

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خَبر، ولم يقفوا من ذلك على عينٍ ولا أَثَر».

قلت: صدق رحمه الله، ولا يخرج عن هذا أحد منهم، وقد خبرنا بعضهم ممن عاصرناهم، له كلام كثير في الديانة والدعوة والفقه وغير ذلك، ولسانه لسان عليم، ثم إذا اضطررت للتعامل معه والحوار وجدته خالي الوفاض من حقيقة المعرفة بالله وبأسمائه وصفاته وما يجب له من التعظيم والثناء ومقامات العبودية والربوبية .

وأصدق دليل على هذا مواقفهم في الفتن التي تصيب الأمّة فهم أسرع الناس إليها، لا يعرفون فيها طريقة السلف، وإذا بين لهم لم يرفعوا بها رأساً.

ولا تظن أن هذه الأبواب تنفصل عن بعضها بل كلها تصب في مصب واحد وهو التعظيم لله ولأمره ونهيه والتعظيم لرسول الله ﷺ وتقديم منهجه وهديه وشرعه على كل شرع وهوى

قال رحمه الله: «كيف يكون هؤلاء -المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوّكون- أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدّجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق، بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمّة، أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيّما العلم بالله وأحكام آياته وأسمائه ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟

أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!.

وإنما قدمت هذه المقدمة لأن من استقرّت هذه المقدمة عنده علم طريق الهدى أين هو في هذا الباب وغيره، وعَلِم أنّ الضلال والتهوّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بِنَبْذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً ﷺ من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله، بإقراره على نفسه[1]، ولشهادة الأمّة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحداً، وإنما أصف نوعَ هؤلاء، ونوع هؤلاء».

قلت: انظر مافي هذا الكلام من أوّله من قوة وتنقص لعلماء الكلام والفلاسفة، وهذا مقصود منه رحمه الله، وليس تعبيرا عن موقف شخصي أو تنفيس لغضب مكتوم قال في نهايته: «وإنما قدمت هذه المقدمة لأن من استقرّت هذه المقدمة عنده علم طريق الهدى أين هو في هذا الباب وغيره، وعَلِم أنّ الضلال والتهوّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بِنَبْذهم كتاب الله وراء ظهورهم» وهذا يعني أنّ العبارة بقوتها مهمة لتوطئة نفس القارئ لما سيأتي فهو كلام مقصود في كل كلمة منه، أولاً: تحطيما لمكانة هذه الطائفة التي عدّت نفسها وليّة على دين أهل

(١) يعني المتكلمين كما سبق بعض اعترافاتهم.

الإسلام وحاجبة لهم عنه لا ينفذ إلى علوم الحق سواء بالله أو بالطريق إليه إلا من خلال علومهم ومقالاتهم الكاذبة، وضخموا ذلك في نفوس الناس حتى غدوا عند عامة المسلمين هم أهل العلم وهم أهل الاقتداء وهم الأولى بالله ورسوله ودينه، فكأني بشيخ الإسلام أراد أن يهزّ هذه المكانة التي اتخذوها لأنفسهم ولمن كان مثلهم فيبين القارئ إن كان منهم أو من أتباعهم أو من عامة المسلمين حقيقة واقعهم بطريقة تهز القناعات وتجعل الواحد منهم يراجع حقيقة ما هو عليه أو يمحص ما عليه معظّميهم.

وثانيا: لأنّ البناء يحتاج إلى تنظيف المكان الذي يُبنى فيه من مخلفات ومعيقات، ومن أراد أن يبني في قلوب الناس الحق الذي تلقاه عن الله ورسوله ﷺ فعليه أن يمهّد له مكاناً في قلوب السامعين، ولا يكون ذلك مع رسوخ الأهواء والتصورات والمعيقات التي استوطنت القلوب والنفوس، وهذا القلع لابد له من آلة قوية تهزّ تلك القناعات من جذورها وتهلهلها تمهيدا للحق واستبداله بها .

قال رحمه الله مستكملاً: « فإن كان الحق فيما يقوله هؤلاء السالِبون النافون للصفات الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله من هذه العبارات ونحوها دون ما يفهم من الكتاب والسنة إمّا نصاً وإما ظاهراً، فكيف يجوز على الله، ثم على رسوله ﷺ ثم على خير الأمّة أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يبوحون به قط، ولا يدلّون عليه لا نصاً ولا ظاهراً، حتى يجيء **أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة**، يبينون للأمّة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف، أو كل فاضل أن يعتقدها.

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بمقتضى قياس عقولهم ما دلّ عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضَرَراً محضاً في أصل الدين».

وقال: «ولازم هذه المقالة: أن لا يكون الكتاب هدًى للناس، ولا بياناً ولا شفاء لما في الصدور ولا نوراً، ولا مرداً عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أنّ ما يقوله هؤلاء المتكلّفون أنّ الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصاً ولا ظاهراً، وإنّما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[مريم:٦٥].

ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم؛ لأنّ مَرَدَّهم قبل الرسالة وبعدها واحد، وإنما الرّسالة زادتهم عمى وضلالاً».

قلت: وهكذا يهوّن ابن تيمية من شأن هذه الطوائف ومقالاتها بهذا التنقّص الذي ليس هو مجرد سب وسخرية حاشاه رحمه الله، ولا يعبر كذلك عن شخصية متشنجة غاضبة تنفس حقدها وبغضها لغيرها عن طريق مثل هذا الأسلوب، ولو كان مذلك لوجدت كتبه مليئة بهذا، وهذا ما يخالف واقع مصنفته رحمه الله، بل هو في هذا على سنّة نبيّه ﷺ الذي رغم أنه كان أرحم الخلق وأشفقهم إلا أنّه كان يقول في بعض المواقف كلمات قويّة رحمة بالمخالف ومن يحسن الظنّ به، فهو موقف تربوي ودعوي صرف أراه حقق ما اراده من تحريك المياه الآسنة وتنبيه القلوب والعقول من شرق البلاد إلى غربها حتى تسببت له في تلك المحن والبلايا التي

حكاها أصحاب السير لكنها مع ذلك وقعت الموقع الذي اراد فهدى الله بها أمما من الناس لا يُحصون ومازلنا نستقي هداياتها حتى هذه الأزمنة بعد موته رحمه الله بقرون .

- **إثبات مذهب السلف بمجموع النصوص لا من نص واحد فقط.**

قال رحمه الله: «وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوّله إلى آخره، وسنّة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامّة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمّة مملوء بما هو إمّا نص أو ظاهر.

إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية، التي تورث علماً يقينياً من أبلغ العلوم الضرورية: أن الرسول ﷺ المبلِّغ عن الله ألقى إلى أمّته المدعوّين أنّ الله سبحانه فوق العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم، في الجاهلية الإسلام، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته».

قلت: هكذا يثبت إجماع السلف في مهمات الدين وأصوله الكبرى، كما بينه الشيخ: آيات الكتاب العزيز، ثم سنّة النّبيّ ﷺ تعضده وتبينه وتفسره، ثم كلام أئمة السلف الكثير المتواتر، لفظاً ومعنى، **ويتضمن ذلك أنه لا مخالف لهم منهم**، فهذه الأربعة يقوم بها مذهب السلف في مسائله قياماً ضرورياً ملزماً للسامع بما فيه، ولهذا لم يتردد السلف في تكفير مخالف مثل هذا وتبديعه وتفسيقه.

فأيّ ضرورة ملجئة للعلم واليقين فوق ضرورة ما ثبت بهذه الطريق، وإن كان هذا لا ينطبق عليه تعريف الإجماع وفق ما يذكره أهل الأصول، لكنه الإجماع الذي يخبر به أهل السنة وهو أقوى حجة وبياناً وبرهاناً وثبوتاً وإلزاماً للمخالف من أي إجماع يدعيه أهل الأصول في حدودهم .

وقد كفر السلف مخالف هذا الإجماع، كما كفّروا من أنكر علوّ الله، ومن قال بخلق القرآن، ومن أنكر عموم الصفات، ومنكري الجنة والنار إلى آخر تلك العقائد .

ولو لم يكن العلم بهذه الأصول ضرورة دلت عليها البراهين الموجبة للعلم لما كفروا المخالف فيها .

- **الاختلاف من علامات الضلال**

قال رحمه الله: «ومنهم من يقول: بل توقّفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم ـ الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض ـ فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به».

قلت: ما أشار إليه الشيخ رحمه الله، من أكبر علامات الباطل، ألا وهو الاختلاف والتنازع الذي لا يرتفع بالرد إلى الأصول .

وهو خلاف أهل البدع والأهواء، وقد ذكر الله تعالى في كتابه في مواضع عدة عن أهل الكتاب وغيرهم، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة:٢١٣]، وقال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس:٩٣].

وسبب ذلك أن أهل البدع يتبعون أهواءهم، والأهواء متعددة، وكلٌّ معجب بما يدلّه عليه عقله أو ذوقه أو سياسته، ولهذا يكثر النزاع بينهم رغم وحدة أصولهم في كثير من الأحيان، ولا يمكن أن يرتفع الخلاف بينهم ولو كانت أصولهم متفقة، ولهذا انظر كم افترقت الخوارج، وكم افترقت المعتزلة، ومثلها الكلابية، والصوفية، والشيعة .

خلاف ما عليه أهل السنّة الخالصة الذين هم على ماهم عليه منذ عهد النبوة .

وسبب آخر غير الأهواء هو أنهم يبنون دينهم على أصولٍ عقلية أخذوها عن غيرهم، أو ابتكروها، وكلها أكاذيب أو أغلاط، فحتى الصادق منهم الباحث عن الحق إذا لم يخلع تلك الأصول العقلية أو غيرها فإنه سيظلّ غارقاً في ضلاله، وهذا سرّ وقوع بعض المنتسبين للسنة والحديث في مخالفة السنة لأنهم لم يحكّموا في تلك المسائل الكتاب والسنة، بل اغترّوا بقياسات عقلية أو نحوها فانحرفت بهم مراكبهم .

أما أهل السنة فهم وإن اختلفوا فإنّهم يردّون الخلاف إلى حَكَم فصل يرفع الخلاف، إلاّ عمن في قلبه هوى، وهذا الخلاف الذّي ذمّ الله به الباغي والمعتدي لأن هذا النوع من الخلاف لا يوجب التنازع والفرقة أصلاً، قال شارح الطحاوية: «مسائل النزاع التي تتنازع فيها الأمة، في الأصول والفروع – إذا لم ترد إلى الله والرسول – لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضا، ولم يبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضا، ولا يعتدي ولا يعتدى عليه، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله، والذين

امتحنوا الناس بخلق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعة، وكفروا من خالفهم فيها، واستحلوا منع حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء،ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره، وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾[آل عمران:١٩]، وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقرّ بعضهم بعضاً، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدّعي أن قول مقلّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذمّ من خالفه، مع أنه معذور.

ثم إنّ أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان: اختلاف تنوّع، واختلاف تضاد:

واختلاف التنوع على وجوه:

منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقا مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: «كلاكما محسن»[1] .

(١) صحيح البخاري (٢٤١٠).

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل.

ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرم.

وكذا تجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

وأما اختلاف التضاد، فهو القولان المتنافيان، إمّا في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد. والخطب في هذا أشد، لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيرا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقا ما، فيرد الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلا في البعض، كما كان الأول مبطلا في الأصل، وهذا يجري كثيرا لأهل السنة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر، ومن جعل الله له هداية ونوراً رأى من هذا ما يبين له منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نور على نور.

والاختلاف الأول، الذي هو اختلاف التنوّع، الذمّ فيه واقع على من بغى على الآخر فيه، وقد دلّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[الحشر:٥] وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[الأنبياء:٧٨-٧٩] فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعلم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها، ولمن أخّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة[(١)].

وكما في قوله: إذا «**اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»[(٢)] ونظائر ذلك.

---

(١) صحيح البخاري(٩٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦).

والاختلاف الثاني، هو ما حمد فيه إحدى الطائفتين، وذمت الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٣].

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج:١٩] الآيات.

وأكثر الاختلاف الذي يئول إلى الأهواء بين الأمّة من القسم الأول، وكذلك إلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء. لأنّ إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك. ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: {﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة:٢١٣] لأنّ البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة»[1].

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٧٧٧).

- **منزلة الكتاب والسنة عند المخالفين**

قال رحمه الله: « فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء أنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة.

ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقاً له من الأسماء والصفات فَصِفُوه به، سواءٌ كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم فلا تصفوه به!

ثم هم ههنا فريقان، أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه.

ومنهم من يقول: بل توقّفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم ـ الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض ـ فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكوراً في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم ـ على طريقة أكثرهم ـ فاعلموا أنّي أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، وأن تسكتوا عنه مفوّضين عِلْمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين.

وهذا الكلام قد رأيته صرَّح بمعناه طائفة منهم، **وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه، ومضمونه أنّ كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأنّ الرسول ﷺ معزول عن التعليم والإخبار بصفات مَن أرسله**».

قلت: ما ذكره رحمه الله عن المخالفين للشريعة من أهل الكلام ومثلهم في هذا كل طوائف المبتدعة والخارجين عن الشريعة وطريقة النّبيّ ﷺ سواء من أهل الكلام أو المتصوفة أو المتسيسة .

وطريقة هؤلاء معروفة مشهورة عند السلف، وهي ما ذكره الله تعالى عن اسلافهم من الأمم، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[البقرة:٨٥].

وليس ذلك محصورا على أهل الكلام وهم من تحدث عنهم الشيخ بل كما قلنا هو عام في كل من أعرض عن الشريعة ممن ينتسب إليها، إذ لا يكفر بها صراحة، بل هو إما كافر ببعضها أو محرف له .

وهم في ذلك متهمون للقرآن والسنة بصريح العبارة أو بلازمها، ولهذا قال رحمه الله: «وهذا الكلام قد رأيته صرَّح بمعناه طائفة منهم، **وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه، ومضمونه أنّ كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأنّ الرسول ﷺ معزول عن التعليم والإخبار بصفات مَن أرسله**».

ويمثل هذا موقفاً نفاقياً مُجرّماً، كان سبباً في موقف السلف من المبتدعة مهما كانت بدعتهم متفاوتة في الغلظ، لأنّ من يقول هذا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ بلسان قيله أو لسان حاله لاشكّ أنه من جنس المنافقين أو الذين في قلوبهم مرض، وذمّ من كان كذلك في القرآن والسنة كثير معروف.

فالمنافق زائغ عن الحق رادٌّ له، والذي في قلبه مرض شاك، وكلاهما يفتقد اليقين الذي ينجو به من الذمّ والعقاب .

ومن هنا نعلم سبب شدة السلف في التنفير عن مسالك المبتدعة وطرقهم التي تحادّ الله وشرعّه، وتشاقق الرسول وهديه، وتفارق المسلمين وجماعتهم، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾[النساء:١١٥].

ومنزلة القرآن والسنة في قلب المرء لا يظهره الإشادة ولا الادّعاء .. وإنما يظهره موقف العبد إذا خالف النص هواه، وهذا الفرق بين السلف الصادقين في اتباعهم للقرآن والسنة وبين أهل الأهواء الذين فضحتهم مواقفهم وأهواؤهم .

قال شارح الطحاوية: «والعاقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان قدحا في ما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدياً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن لا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوساوس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول

مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به! ! ... ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلّد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلهاً غير الله، قال تعالى ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية:٢٣]، أي: عبد ما تهواه نفسه، وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه:

رأيت الذنوب تميت القلوب وقد يورث الذل إدمانها
وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها
وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

والرهبان وهم جهّال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة!

وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل!

وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين»[1].

وقال ابن القيم: «الاعتراض ثلاثة أنواع سارية في الناس، والمعصوم من عصمه الله منها:

النوع الأول: الاعتراض على أسمائه وصفاته بالشبه الباطلة التي يسميها أربابها قواطع عقلية، وهي في الحقيقة خيالات جهلية ومحالات ذهنية، اعترضوا بها على أسمائه عز وجل وصفاته، وحكموا بها عليه، ونفوا لأجلها ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله، وأثبتوا ما نفاه، ووالوا بها أعداءه، وعادوا بها أولياءه، وحرفوا بها الكلم عن مواضعه، وتركوا لها نصيبا كبيرا مما ذكروا به، وتقطعوا لها أمرهم بينهم زبرا، كل حزب بما لديهم فرحون.

والعاصم من هذا الاعتراض: التسليم المحض للوحي، فإذا سلم له القلب رأى صحة ما جاء به وأنه الحق بصريح العقل والفطرة، فاجتمع له السمع والعقل والفطرة، وهذا أكمل الإيمان، ليس كمن الحرب قائم بين سمعه وعقله وفطرته.

النوع الثاني: الاعتراض على شرعه وأمره، وأهل هذا الاعتراض ثلاثة أنواع:

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ٢٣٢) بتصرف.

أحدها: المعترضون عليه بآرائهم وأقيستهم، المتضمنة تحليل ما حرمه الله، وتحريم ما أباحه، وإسقاط ما أوجبه، وإيجاب ما أسقطه، وإبطال ما صححه، وتصحيح ما أبطله، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وتقييد ما أطلقه، وإطلاق ما قيده.

وهذه هي الآراء والأقيسة التي اتفق السلف قاطبة على ذمها والتحذير منها، وصاحوا على أصحابها من أقطار الأرض وحذروا منهم.

النوع الثاني: الاعتراض على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان رسوله ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفوس.

النوع الثالث: الاعتراض على ذلك بالسياسات الجائرة التي لأرباب الولايات التي قدموها على حكم الله ورسوله، وحكموا بها بين عباده، وعطلوا لها شرعه وعدله وحدوده.

فقال الأولون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، وقال الآخرون: إذا تعارض الأثر والقياس قدمنا القياس، وقال أصحاب الذوق إذا تعارض الذوق والوجد والكشف وظاهر الشرع، قدمنا الذوق والكشف. وقال أصحاب السياسة: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة.

فجعلت كل طائفة قبالة دين الله وشرعه طاغوتاً يتحاكمون إليه، فهؤلاء يقولون: لكم النقل ولنا العقل، والآخرون يقولون: أنتم أصحاب أخبار وآثار ونحن أصحاب أقيسة وآراء

وأفكار، وأولئك يقولون: أنتم أرباب الظاهر ونحن أهل الحقيقة، والآخرون يقولون: لكم الشرع ولنا السياسة.

فيا لها بلية عمّت فأعْمَت، ورزيّة رمت فأصمت، وفتنة دعت القلوب فأجابها كل قلب مفتون، وأهوية عصفت فصمت منها الآذان وعميت منها العيون!

عطلت لها والله معالم الأحكام، كما نفيت لها صفات ذي الجلال والإكرام، واستند لأجلها كل قوم إلى ظلم آرائهم، وحكموا على الله وبين عباده بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم، وصار لأجلها الوحي عرضة لكل تحريف وتأويل، والدين وقفا على كل إفساد وتبديل»[1].

❁ ❁ ❁

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣١٠) بتصرف.

- **أصل نشأة التعطيل**

قال رحمه الله:«فهذه أسانيد **جَهم** ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضّالين؛ إمّا من الصابئين وإما من المشركين.

ثم لَمَّا عُرّبت الكتب الرّومية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء، من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم.

ولما كان في حدود المائة الثانية انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها "مقالة الجهمية" بسبب بِشر بن غياث المرّيسي وطبقته، وكلام الأئمة مثل: مالك، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي وغيرهم، في هؤلاء كثير في ذمّهم وتضليلهم.

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب "التأويلات" وذكرها أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه "تأسيس التقديس" ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، **هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء ردّ التأويل وإبطاله أيضاً، ولهم كلام حسن في أشياء، فإنما بيَّنت أنّ عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي**، ويدلّ على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتاباً سماه: "رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد" حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر

المريسي بكلام يقتضي أنّ المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته.

ثم ردّ عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكيّ: عَلِمَ حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم .

ثم إذا رأى الأئمّةَ ـ أئمة الهدى ـ قد أجمعوا على ذمّ المريسية وأكثرهم كفّروهم أو ضلّلوهم، وعلم أنّ هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسية، تبيَّن الهدى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

قلت: رحم الله شيخ الإسلام ما أنصحه وما أدقّ نظره وبصره في أقوال المخالفين .

وهذه طريقة في العلم والجدال عن الحق والخصومة في الله رب العالمين، أعني معرفة جذور أقوال المخالفين ومصادرهم التي يستمدون منها تصوراتهم وأسس عقائدهم.

وهذا يرجع إلى حقيقة يجب أن لا تغيب عن ذهن من ينظر في أقوال المخالفين على اختلاف مذاهبهم وشتات أقوالهم وآرائهم، ألا وهي أنّ مردّها إلى الخصومة الأولى بين أبينا آدم وعدوه الذي قال منازعاً ومخاصماً ربه تبارك وتعالى: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦ ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف:١٦-١٧]، وقال الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١١٦ إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا ١١٧ لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ١١٨ وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ

وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴾ [النساء:١١٦-١١٩].

وعاتب الله عباده على ضلالهم مبينا لهم أنهم إنما يتبعون هذا الشيطان في حقيقة الأمر، قال تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ ﴾ [يس:٦٠-٦٢]، وقال: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف:٥٠].

فهذا العدوّ الأزلي هو الذي يدير رحى الحرب على بني آدم وهو الذي يسوّل للناس شهواتهم ويزيّن لهم أهواءهم، ولاشكّ أنّ تدبيره واحد وحيلته الضعيفة واحدة، لكنه يزيّنها في كل زمن بزينة ويلبسها لكل قوم لباساً آخر، ولا تكاد تجد ضلالة في أي عصر من العصور إلاّ وهي امتداد لضلالة قديمة سبقتها في عهد قريب أو بعيد، وإنما همّة أهل الباطل إحياء ما مات من الباطل وتزيينه وتزويقه للدهماء والأتباع والمغرورين وضعفاء العقول .

وقد أشار رحمه الله إلى أن مقالة التعطيل مأخوذة عن اليهود والمشركين وضلّال الصابئين، فإنّ الشيطان يبث في كل قوم ما يناسبهم من البدع والأهواء والذنوب، ثم يتداولونها ويتوارثونها حتى تصبح فيهم ديناً يوالون فيه ويعادون عليه .

فإذا رأى العاقل منهم مشابهة ما هويه قلبه من الأقوال المذمومة لأقوال مَن ذمّهم الله في كتابه من اليهود والنصارى والمشركين وغيرهم عرف أنّه إنما يعيد رسم من سبقه من الكفار وأعداء الرسل، فيكون هذا مضعفاً لوهج البدعة في قلبه وقوّة إعجابه بها وبأهلها، كما قال الشيخ رحمه الله في سياق كلامه: « فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل أن يأخذ سبل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين».

ومن هنا كان مشروع ابن تيمية الكبير في كتاباته بيان جذور أقوال المخالفين فتكلّم عن جذور أقوال الحلولية ومنكري الصفات والرافضة والمشبهة وغيرهم من أهل الأهواء .

وهو مما ينبغي للعلماء وطلبة العلم المعاصرين الانتباه له والعمل فيه، فإنّ كثيرا من مذاهب المعاصرين سواء في خصوص العقيدة من المنتمين إليها كمنكري الصفات والمتصوفة ونحوهم، أو من الزنادقة المتسترين بالإسلام ممن يتبنى العلمانية أو الليبرالية أو غيرها فإن كلام هؤلاء مهما زوّقوه وزيّنوه فإنه يرجع إلى مذاهب أهل الشرك والضلال من الكتابيين أو الوثنيّين، ويكون دور أهل الحق كشف حقيقة هذه المناهج الحديثة والمذاهب المعاصرة وبيان أنها مجرد إحياء للباطل وإعادة صياغة له لا جديد فيها إلاّ الألفاظ .

- **موارد السّلفيّة ومصادرهم**

قال رحمه الله: «وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر هنا إلا قليلاً منه، مثل: كتاب "السنن" للالكائي، و"الإبانة" لابن بطة، و"السنة" لأبي ذر الهروي، و"الأصول" لأبي عمر الطلمنكي، وكلام أبي عمر بن عبد البر، و"الأسماء والصفات" للبيهقي، وقبل ذلك "السنة" للطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبدالله بن منده، ولأبي أحمد العسَّال الأصبهاني، وقبل ذلك "السنة" للخلال، و"التوحيد" لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج، و"الرد على الجهمية" لجماعة، وقبل ذلك "السنة" لعبدالله بن أحمد، و"السنة" لأبي بكر بن الأثرم، و"السنة" لحنبل وللمَرُّوذي، ولأبي داود السجستاني، ولابن أبي شيبة، و"السنة" لأبي بكر بن أبي عاصم، وكتاب "الرد على الجهمية" لعبدالله بن محمد الجعفي شيخ البخاري، وكتاب "خلق أفعال العباد" لأبي عبدالله البخاري، وكتاب "الرد على الجهمية" لعثمان بن سعيد الدارمي، وكلام عبد العزيز المكي صاحب "الحيدة" في الرد على الجهمية، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي.

وكلام الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وأمثالهم، وقبل هؤلاء عبدالله بن المبارك، وأمثاله وأشياء كثيرة.

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية ما لا يتسع هذا الموضع لذكره».

قلت: هذه المصادر الخاصة التي ذكرها ابن تيمية هي خامة أهل الإسلام وديانة أهل السنّة، وهو هنا يذكر الكتب المصنفة في خصوص الاعتقاد وإلا ففي دواوين السنة من ذلك أضعاف مضاعفة من النصوص المرفوعة والموقوفة وأقوال أئمة السلف، وهو دليل على أنّ ما جاء به شيخ الإسلام رحمه الله ليس عقيدته الخاصة ورأيه الخاص، وإنما كان حلقة في سلسلة متصلة بالسلف عن أصحاب نبيه ﷺ عنه عليه الصلاة والسلام عن ربه تبارك وتعالى .

وإذا كانت الأشياء تتبين بضدّها، فانظر ما سبق ذكره عن جذور أقوال المخالفين وأصولها وإلى من يتصل إسنادها، ثم قارن ذلك بمذاهب السلف وأقوالهم التي تتصل مسندة بنبيّهم ﷺ وأصحابه رضي الله تعالى عنهم.

وهذا الأمر يفيد طالب العلم في معرفة توجّه المتكلم في قضايا العلم ومسائلها العامة والخاصة، فإنّ واحدا من المفارز التي تميّز أهل الحق من أهل الباطل هي الأصول التي يستقون منها مذاهبهم وأقوالهم، كما يستقي الرجل لنفسه، فإذا استقى من آبار عذبة وعيون جارية صفى مشربُه وصحّ بدنه وعقله، وإذا استقى من مياه آسنة وآبار مالحة أو من مصبّ ومكبّ السيول تكدّر مشربه فمرض بدنه واعتلّ عقله، وقد يصل ذلك إلى أن يتسمّم فيموت .

وهكذا شأن العلم، فمن كان يأخذ عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من دواوين السنة ومصنفات أئمة السلف أثّر هذا في تصوراته وفهمه للشريعة والدين، فتجده أكثر الناس تصوّراً للدين ومعرفة بمقاصده وفهماً لنصوصه وإدراكاً لمراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ منها .

ومن أعرض عن هذه الأصول وانطلق يقمّ من زبالات الفكر البشري وضلالات الضالين التي يحسبونها علماً وهدى فهذا الذي يفسد تصوّره وفهمه، وقد يفسد مع ذلك قصده وإرادته، وإذا اجتمعا في عبد تمت خسارته، قال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦].

وبين هاتين المرتبتين مراتب لا يعلم عددها إلاّ الله، فكلّما اقترب العبد من الوحي سلم ونجا، وهو إلى أسباب السلامة أقرب، وكلما ابتعد عنهما واقترب من غيرهما فهو إلى العطب وأسباب الهلاك أقرب، في الدنيا قبل الآخرة.

قال ابن القيم رحمه الله: « درجات الفهم متفاوتة في الناس أعظم تفاوت، فإنّ قوى الأذهان كقوى الأبدان، والناس متفاوتون في هذا وهذا تفاوتاً لا ينضبط.

وقد سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس فقال: «لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتيه الله عبدا في كتابه، وما في هذه الصحيفة. وكان فيها العقل ـ أي: الديات ـ وفكاك الأسير»[1].

وكان أبو بكر الصديق أفهم الأمة لكلام الله ورسوله، ولهذا لما أشكل على عمر ـ مع قوة فهمه ـ قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، وقول النبي

(١) صحيح البخاري (١١١).

ﷺ للصحابة: «إنكم تأتونه وتتطوفون به»، فأورده عليه عام الحديبية، فقال له الصديق: أقال لك إنك تأتيه العام؟ قال: لا، قال: فإنك آتيه ومطوف به، فأجابه بجواب النبي ﷺ[1].

وأشكل عليه قتال الصديق لمانعي الزكاة، وقد قال النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»، فقال: ألم يقل «**إلا بحقها**»؟ فإن الزكاة من حقها[2].

ولما أخبرهم النبي ﷺ: «**إن عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله**» بكى أبوبكر، وقال: «نفديك بآبائنا وأمهاتنا»، فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبوبكر هو أعلم الأمة به[3].

وكذلك فهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس من سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[النصر:١] أنها إعلام لرسول الله ﷺ بحضور أجله[4].

وكذلك كان الصحابة أعلم الأمة على الإطلاق، وبينهم وبين من بعدهم في العلم واليقين كما بينهم وبينهم في الفضل والدين. ولهذا كان ما فهمه الصحابة من القرآن أولى أن يصار إليه مما فهمه من بعدهم.

---

(١) صحيح البخري (٢٧٣١-٢٧٣٢).

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٣٩٢) عن أنس ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة وقول أبي بكر رواه الشافعي في مسنده ترتيب سنجر» (٦٧٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٦) ومسلم (٢٣٨٢).

(٤) صحيح البخاري (٤٤٣٠).

فانضاف حسن قصدهم إلى حسن فهمهم، فلم يختلفوا في التأويل في باب معرفة الله وصفاته وأسمائه وأفعاله واليوم الآخر، ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف لا مشهور ولا شاذ، فلما حدث بعد انقضاء عصرهم من ساء فهمُه وساء قصدُه وقعوا في أنواع من التأويل بحسب سوء الفهم وفساد القصد، وقد يجتمعان وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولد من بينهما جهل بالحق ومعاداة لأهله واستحلال ما حرم الله منهم.

وإذا تأملت أصول المذاهب الفاسدة رأيت أربابها قد اشتقوها من بين هذين الأصلين، وحملهم عليها منافسة في رياسة أو مال أو توصّل إلى عرَض من أعراض الدنيا، تخطبه الآمال، وتتبعه الهمم، وتشرئب إليه النفوس، فيتفق للعبد شبهة وشهوة، وهما أصل كل فساد، ومنشأ كل تأويل باطل»[1] .

❁❁❁

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٦٠).

- **مذهب السلف وسط بين الغلاة وبين المفرّطين**

قال رحمه الله: «ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل: **فلا يمثّلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثّلون ذاته بذات خلقه.ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فيعطّلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته.**

وكلّ واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامعٌ بين التعطيل والتمثيل».

قلت: كون مذهب السلف بين التعطيل والتمثيل هذا من خصائص الحق، ففي كل شيء هو بين سيئتين، الغلوّ والتقصير، ففي باب الأسماء والصفات كما قال الشيخ بين التعطيل بكل درجاته وبين التمثيل بكل درجاته، فكل تعطيل ولو قل وكل تمثيل ولو قلّ هو خارج عن مذهب الأمّة الوسط.

وكذلك في باب السلوك ..

وكذلك في باب القدر..

وكذلك في باب الموقف من الصحابة وسائر الأبواب.

والذي أحب الإشارة إليه أنّ البدع المتقابلة بينها تشابه واتّحاد في التصوّرات في باطن الأمر وحقيقته، وإن كانت في ظاهر الأمر متقابلة متضادة .

ومما اشتهر من هذا قول السلف: كل معطّل مشبه وكل مشبه معطل، وهو معنى عبارة الشيخ حين قال: «**وكلّ واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامعٌ بين التعطيل والتمثيل**».

وذلك أنّ البدعة تقوم في أساسها على تصوّر فاسد، لكن طريقة بناء وتوظيف هذا التصور تختلف بين طرف وطرف.

فالتشبيه لما استولى على نفس المبتدع واستقر في قلبه قبله فريق وبنى عليه فمثل الله بخلقه، وتفاعل معه طرف آخر فعطّل وأنكر ما يستحقه الرب من صفات الكمال.

فالمعطل عطّل ومثل، والممثل مثّل وعطّل .

وفي باب الإيمان نجد المعتزلة والخوارج يغالون في العمل حتى كفروا مرتكب الكبيرة، وبضدهم المرجئة الذين جعلوه كامل الإيمان وأخرجوا العمل من مسماه، والأصل الذي يتفقون عليه هنا هو مبدأ الماهية التي لا تتجزأ، وأن الإيمان إما أن يذهب كله أو يبقى كله.

والسبب في كل ما ذُكر هو أنّ صاحب البدعة إنما يتبع هواه، والهوى لا يميز بين حق وباطل، بل إذا كان الحق فيما هويه تبناه ورفع به عقيرته، وحيثما كان الحق خلاف هواه ردّه وسبه وتمحّل في الزيغ عنه .

ولهذا تراه لا يرى فيما هويه من قول أنه لا يختلف عما أنكره من قول مخالفه المبطل، فهو مثله أو من جنسه، وفيه من أسباب البطلان مافي قول مخالفه أو من جنسه .

أما أهل السنة فيتبعون كتاب الله وما بينته منه سنّة نبيّه ﷺ وما فهمه منها سلف هذه الأمّة، وهذه الأصول الثلاثة لايمكن أن يصدر منها ما يختلف وما ينقض بعضه بعضا أو يوجِد فيها تأصيلاً أو تفريعاً باطلاً عقلاً أو شرعاً من أي وجه كان .

ولّما كان الأمر كذلك ظهر توسّط واعتدال مذهب السلف في كل أمر من أمورهم، ومن ذلك موقفهم من المخالف لهم في مسائل الاعتقاد فضلاً عما دونها، فهم ينزلون الأمور منزلتها،

وينزلون الناس منازلهم، ويعرفون للناس حقهم الذي حققه لهم الإسلام، فلا يعتدون، ويعرفون للسنّة والدين حقّها كذلك فلا يفرطون فيه مراعاة لرضا أحد من الخلق .

بل يستوفون للشريعة والسنة حقها من التوقير والذب عنها، ويراعون في ذلك حدود الله تعالى كما قال فيما هو من جنس هذا: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾[البقرة:١٩٠].

وقال: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ﴾ [المائدة:٢].

ولهذا تجد كل من غلا في ذم طائفة لحقه بالضد تساهلٌ مع طائفة، وهذا واضح بسبب تداخل المواقف، فتجد مغالين في ذم التطرف يصل بهم الحال إلى التساهل مع الفساق ودعاة الفجور ومشيعي الفاحشة ونحوهم .

وتجد من يذم الفساق والفجار ونحوهم ويغالي في ذمهم يصل به الحال إلى التساهل مع الغلاة والخوارج. والسنة بين هؤلاء وهؤلاء، لا إفراط ولا تفريط، لأنها تعود إلى الميزان كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ كما قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِ﴾[الحديد:٢٥] لا إلى الأهواء، فإن الأهواء تميل بأصحابها، قال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾[ص:٢٦] .

- **العقل مع الطريقة السلفية في كل المسائل**

قال رحمه الله: «واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية، أصلاً... ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة ـ من المتأولين لهذا الباب ـ في أمرٍ مريج[1]، فإن من ينكر الرؤية، يزعم أنّ العقل يحيلها، وأنّه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أنّ لله علماً وقدرة، وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول: إنّ العقل أحال ذلك، فاضطرّ إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أنّ العقل أحال ذلك، وأنه مضطرّ إلى التأويل، ومن زعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله.

فيا ليت شعري بأيّ عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: "أوَكلّما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء؟"[2]»[3].

---

(١) المريج أي المختلط.

(٢) تقدم (ص١٩).

(٣) والمقصود بالعقل هنا تحكيم النظر العقلي سواء بالمقدمات العقلية أو بالقياس والاستحسان، فكل هؤلاء المختلفين يحكمون أقيستهم وأهواءهم .

قلت: ما ذكره الشيخ رحمه الله حقيقة سطرها الله تعالى في القرآن إذ قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، فإن هذه الآية وإن كانت دليلاً على علم الله المطلق وحكمته المطلقة فهي دليل كذلك على أنّ كلّ علم مصدره بشري في تأسيسه أو في تفريعه فإنك تجده مختلفاً إمّا في ذاته وإمّا في توجه أصحابه، فالاختلاف بين الآراء والمذاهب قد يكون حقيقياً، لأنّ كلاً ينطلق مما دله عليه عقله أو ذوقه حكمه، والخلق في هذا متفاوتون في فهومهم وتصوراتهم فيقع الاختلاف .

وإمّا أن لا يكون الخلاف حقيقياً لكن بسبب الأهواء والتنافس والرياسة والمغالبة يقع الاختلاف بسبب ردّ كل طائفة ما عند الأخرى من الحق والبغي عليها .

وفي الحالين فإن كل علم من عند غير الله يقع فيه الاختلاف الكثير.

ومن أهم أسباب ذلك اختلاف الناس في عقولهم، سواء فسر ذلك بالغريزة أو بالمكتسبات والمعارف العقلية، ففي كل هذا تفاوت بين الخلق، وهذا يؤدي إلى اختلاف في الأفهام ومن ثم اختلاف المذاهب والأقوال.

بل الأعظم من هذا برهانا أنّ العقل الواحد يُحيل في مكان أو في زمان أو في مسألة ما يوجبه في مكان أو زمان آخرين أو في مسألة أخرى.

وهذا شأن أهل الأهواء من أهل الكلام والمنطق والفلسفة، فإنهم لما عظّموا شأن العقل وكونه حاكما على العلوم والمعارف لم يصلوا منه ولم يفيدوا حكما قاطعا في أمر من الأمور، إذ

رجع الأمر إلى تحكيم الأهواء، فإنّ العقل عادة ما يتبع الهوى فيتصور ويظن اليقين بما يهواه صاحبه، ويرى في قول مخالفه من النكارة والإحالة ما يصل به إلى تكفيره أو اتهامه بالهرطقة .

ولهذا كفر أصحاب المقالات من الإسلاميين بعضهم بعضها بهذا المأخذ، ولو تأمل الواحد منهم لعرف أنّ عند مخالفه من اليقين بما وصل إليه مثل ما لديه، حتى وصل إلى تكفيره بمثل ما كفره به أو من جنسه .

فإذا نظر ثالث في قول هذين وهو ممن يعظم العقل ويحتكم إليه فأي هذين العقلين هو الحكم الذي يلازمه الصواب؟ وأيّهما له من الموجبات ما يجعله حاكما على مذاهب الآخرين؟ فكل هؤلاء غاية الواحد منهم أن يكون أعلم الناس وأكثرهم عقلاً لكنه يظل قابلاً للخطأ معرضاً للسهو والغفلة وسوء الفهم والتصور، فكيف يكون حكَماً في اليقينيات حتى في شأن الربّ تبارك وتعالى ثم يصل إلى تكفير مخالفيه ؟

ولهذا كانت نهايات غالب هؤلاء الرؤوس التيه والضلال والتبرؤ مما كانوا عليه من دعوى اليقين .

وأما أهل السنة فمستريحون من هذا كله لأنّهم سلّموا عقولهم فيما توجب وتحيل وتقبل وتردّ إلى خالق العقل والنفس والسمع والبصر والأفئدة، وقد علموا أنّ العقل محدود والمحدود لا يتسع لغير المحدود، وكل غيب فإنّه خارج حدود العقل فكيف يمكن أن يصل فيه اليقين من غير خبر الوحي ؟ مع يقين قام في نفس كل سلفي موقن أن العقل إذا صحّ لا يمكن أن يعارض نصاً صحيحاً صريحا، كما قال الشيخ رحمه الله: « العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله،

وإنما عقله مجملاً، إلى غير ذلك من الوجوه، على أنّ الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأنّ **العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية**.

وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه».

- **موجب اتباع السنة**

قال رحمه الله: «ومن المعلوم للمؤمنين أنّ الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً، وأنه بيّن للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر.

ومعلومٌ للمؤمنين أن رسول الله ﷺ **أعلم** بذلك من غيره، **وأنصح** للأمة من غيره، **وأفصح** من غيره عبارة وبياناً، بل هو **أعلم** الخلق بذلك، **وأنصح** الخلق للأمة، **وأفصحهم**، وقد اجتمع في حقّه ﷺ كمال العلم، والقدرة، والإرادة.

ومعلومٌ أنّ المتكلم والفاعل إذا كمُل علْمُه وقدرتُه وإرادتُه: كمُل كلامُه وفعلُه، وإنّما يدخل النقص إما من نقص علمه، وإما من عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادته البيان.

والرسول ﷺ هو الغاية في كمال العلم، والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين، والغاية في القدرة على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة، والإرادة الجازمة: يجب وجود المراد، فعلم قطعاً أنّ ما بيّنه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان، وما أراده من البيان هو مطابق لعلمه، وعلمُه بذلك هو أكمل العلوم، فكلّ مَن ظنّ أنّ غير الرسول ﷺ أعلم بهذه منه، أو أكمل بياناً منه، أو أحرص على هدي الخلق منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين، **والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيل السلف هم في هذا الباب على سبيل الاستقامة**».

قلت: ما ذكره الشيخ رحمه الله في غاية الأهمية لأنّه يبين لك جانباً من خطورة الانحراف عن السنة، وما في ذلك من القدح في مقام النبوّة وإن لم يشعر المخالف، خاصّة إن كان من أهل الإيمان والاتّباع في الجملة، أمّا الزنديق فإنه يعرف حقاً ويقصد المخالفة لسوء ظنه في الرسول .

فإنّ السلف وأئمة السلف رحمهم الله حين تكلموا في وجوب اتباع السنة وكون ذلك من أركان الإيمان وأصوله الكبرى لم يفعلوا ذلك إلا لعمق فهمهم فيما يتضمّنه ذلك من الاعتراف للنّبيّ ﷺ بهذه الموجبات التي هو فيها غايةٌ في الكمال، ألا وهي العلم، والنصح،والفصاحة والبيان، مع كمال العلم والقدرة والإرادة، ولا تجتمع في شخص إلاّ وكان ما يخبر به ويحكم به من أرفع وأولى ما يكون، بل لا يجاريه ولا يقاربه أحد، فإذا انضم إلى ذلك أمر الخالق باتّباعه صار اتباعه واجباً بالعقل وبالشرع، فكيف يكون لمدّعي الإيمان مندوحة في الأخذ عن غيره أو تفضيل هدْيٍ غير هديه ﷺ ؟ وهل هذا إلا من نفاق القلب ومرضه ؟ولهذا وصف الشيخ من هذا حاله أنه من الملحدين وصدق رحمه الله.

فإنّ هذا الذي ذكره إذا تصوره المؤمن حق التصور لا يمكن أن يعدل عما جاءت به السنة خبراً وحكماً، ويلجأ إلى غيرها، فماذا يبتغي عند غير النبي؟ العلم؟ أم الحكمة؟ أم الرحمة ؟ وصدق الله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥].

وقال تعالى واصفا حال المعرض عن حكم رسوله ﷺ: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ

يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[النور:٤٨-٥١].

قال ابن أبي العزّ رحمه الله: «فالواجب كمال التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولا، أو يحمله شبهة أو شكا، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرّسول، فلا يحاكِم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظّمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرفه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلا وحملا، فقال: نؤوله ونحمله. فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب – ما خلا الإشراك بالله – خير له من أن يلقاه بهذه الحال.

بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟ ! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل تستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل تهدر الأقيسة، وتلغى لنصوصه، ولا

يحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولا، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائنا من كان»[1].

ولهذا كان السلف رحمهم الله معظمين للسنة غاية التعظيم، وإذا سمع أحدهم النص والأثر عن رسول الله ﷺ فكأنّه قاعد بين يديه، وليس المراد بتوقير السّنّة مجرّد الاستدلال بها، وإنّما تقديم دلالتها على كلّ دلالة، وعدم الزّيغ عن حكمها وموجبها، وهذا سمة فقه السّلف، فلا يقدّمون دليلاً أو حكماً بين يدي رسول الله ﷺ، قال الحسن البصري: «إنّما الفقيه المقيم على سنّة محمّد ﷺ»[2].

وقال الفضيل: «إنّما الفقيه الّذي إن قال قال بالكتاب والسّنّة، وإن سكت سكت بالكتاب والسّنّة»[1].

وقال سفيان الثوري: «إنما العلم كله بالآثار»[2].

وقال الأوزاعي: «عليك بالأثر وإن رفضك، الناس وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه بالقول، فإنّ الأمر ينجلي وأنت فيه على طريق مستقيم»[2].

وقال كذلك: «إذا بلغك عن رسول الله ﷺ حديث فإياك أن تأخذ بغيره فإنّه كان مُبَلّغاً عن الله عز وجل»[3].

(١) شرح الطحاوية (١/ ٢٢٨).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٥٠).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٦٥).

وام يكن من شرط السلف في قبول السّنّة معرفة معناها تفصيلاً، بل ما جاء عنه ﷺ مقبول على الرّأس والعين، قيل لأحمد بن حنبل: «أيّ شيء عندك في حديث كذا ؟ قال: صحيح، ولا أعرف معناه»[1].

وقبولها فورا دون تمحّل أو تعلّل، روى الخطيب في الكفاية بسنده أنّ رجلاً من أهل العراق قال لابن عمر رضي الله عنهما: إنّ ابن عبّاس قال وهو علينا أمير: من أعطى بدينار مئة دينار فليأخذها، فقال ابن عمر: سمعتُ عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه – يقول: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «**الذّهب بالذّهب ربا إلاّ مثلاً بمثل لا زيادة فيه وما زاد فيه فهو ربا**»، فقال ابن عمر: فإن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك، فانطلق فسأل أبا سعيد، فقيل لابن عبّاس ما قال ابن عمر، وأبو سعيد، فاستغفرَ ابن عبّاس اللهَ، وقال: هذا رأي رأيته»[2].

فانظر كيف كان موقف ابن عبّاس – رضي الله عنه –، لم يتّعتع ولم يناقش، بل الاستغفار والاعتراف بالتّقصير وأنّ فتواه إنّما هي رأي رآه لا يقف في وجه الكتاب والسّنّة.

(١) وهذا درس لبعض الفقهاء، فيكفي عندهم أن يتوهّم معارضة نص ما للقرآن أو لنصوص أخرى فيحكم بضعف الحديث، وشذوذه، فرحم الله الإمام أحمد.

(٢) الكفاية في علم الرّواية ص(٢٨).

وفي الصحيحين أو في الصحيح عن أبي وائل لما قدم سهل بن حنيف من صفين أتيناه نستخبره فقال: «اتهموا الرأي فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد على رسول الله ﷺ أمره لرددت، والله ورسوله أعلم»[1].

بل كانوا يعدّون الإعراض واستثقال النّصوص علامة نفاق: ففي طبقات الشّافعيّة للسبكي أنّ أبا إسحاق الصّبغي خاطب فقيهاً، فقال: حدّثونا عن سليمان بن حرب، فقال الفقيه: دعنا من حدّثنا، إلى متى "حدّثنا" و"أخبرنا" ؟ فقال: «ما هذا! لست أشمّ من كلامك رائحة الإيمان، ولا يحلّ لك أن تدخل داري، ثمّ هجره حتّى مات»[2].

وقال الرّبيع: سمعت الشّافعي يقول وسأله رجل عن مسألة فقال: يُروى عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: كذا وكذا، فقال له السّائل: يا أبا عبدالله ! أتقول بهذا ؟ فارتعد الشّافعي واصفرّ وحالَ[3] لونه وقال: «ويحك، أيّ أرض تقلّني وأيّ سماء تظلّني إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئاً فلم أقل به ! نعم على الرّأس والعين»، وفي لفظ آخر: «تراني في بَيعة ؟ تراني في كنيسة ؟ ترى عليّ زيّ الكفّار ؟ هو ذا تراني في مسجد المسلمين عليّ زيّ المسلمين مستقبل قبلتهم أروي حديثاً عن النّبيّ ﷺ ثمّ لا أقول به»[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٦٨).

(٢) طبقات الشّافعيّة الكبرى (٣/ ١٠).

(٣) أي تغيّر.

(٤) طبقات الشّافعيّة الكبرى (٢/ ١٣٨).

وهذه الآثار وغيرها كثير في بطون الكتب تحكي ظاهر ما ستبطنه السّلأف من محبة النبيّ ﷺ ومعرفة قدره ومنزلته الّتي أنزله الله إياها، من جهة .

ومن جهة أخرى ما حباه الله من كمالات لا يقاربه فيها أحد ولا تنبغي أصلا إلاّ له ﷺ حتى وجب له من الاتباع وإفراده به ما هو ركن الشهادة الذي لا تصحّ إلا به، وهو شهادة أنّ محمدا رسول الله، فاي معنى لهذه الشهادة إذا خرقها العبد باتباع غيره أو الاستهانة بأمره ونهيه، أو تلمّس الهدى في غير دينه وشرعه سواء في العلوم الخبرية أو العملية، السلوكية أو السياسية، أو غير ذلك .

وهؤلاء المتنكّبي صراطه ﷺ هم الذين يسقطون في أوّل زجرة في قبورهم نسأل الله العافية حين يُسألون في قبورهم عنه ﷺ، فيقول الواحد منهم: « سَمِعت النَّاس يَقُولُونَ فَقلت مثلهم، لَا أَدْرِي»[1] .

وهم الذين يذادون عن حوضه ﷺ بعد أن يظنوا أنهم أهل للورود عليه لأنهم من أمته في ظاهر الأمر، كما صحّ عنه ﷺ: « ألا ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا»[2] .

فنسأل الله أن نكون من أهل الصدق في قولها والشهادة بها .

(١) أخرجه البخاري (٨٦) ومسلم (٩٠٥).

(٢) صحيح مسلم (٢٤٩).

- **خطورة المأولة**

قال رحمه الله: «وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف: أهل **التخييل**، وأهل **التأويل**، وأهل **التجهيل**[1].

فأهل **التخييل**: هم المتفلسفة ومن سَلك سبيلهم من متكلم ومتصوف، فإنّهم يقولون: إنّ ما ذكره الرسول ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنّما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق.

وأما أهل **التأويل**: فيقولون: إنّ النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول ﷺ أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبيّن لهم تلك المعاني، ولا دَلَّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحقّ بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك.

والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء، **إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهوراً، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنّة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا**،ولكن أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادّعوه في نصوص الصفات.

(١) وكذلك كل منحرف إما هو مجهّل للسلف وإما هو محرّف لطريقتهم ونصوصهم

كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، فأمر بتدبر القرآن كله لا بتدبر بعضه»[1].

قلت: نحن الان أمام نص من أهم ما قاله ابن تيمية في هذه الرسالة، وهو يشرح لك عند تدبره حقيقة موقف السلف من المخالف، وسبب هذا الموقف، وأنّ الأمر ليس مجرد موقف نفسي أو رد فعل وإنّما هي مواقف موزونة بميزان المصالح والمفاسد، تحقيقاً للمصلحة ودفعاً للمفسدة، بل تحقيق المصلحة العظمى بتفويت ما دونها، ودفع المفسدة الكبرى باحتمال ما دونها.

ذكر ابن تيمية في هذا النص نوعين من المخالفين، أحدهما: طائفة الفلاسفة، ومعلوم لكل الدارسين أنّ الفلاسفة هم أخبث طوائف الخلق اعتقاداً وأفسدهم تصوراً وكلاماً في باب العلم بالله ودينه ورسالاته، وعامتهم كفار وثنيون ومن انتسب منهم للإسلام أخذ بحظه من الكفر والزندقة بحسب ما اقتبس من الفلسفة .

قال شارح الطحاوية بعد أن ذكر أصول الدين عند أهل السنة: « وأعظم الناس لها إنكارا الفلاسفة المسمون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإنّ مذهبهم أنّ الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلا وأبدا، وإن سموه مفعولا له فمصانعة

(١) وهذا يشبه العمل بكل الكتاب لا بعضه كما يفعل كل منحرف عن السنة

ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعال على قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص: قوة الإدراك وسرعته، لينال العلم أعظم مما يناله غيره! وقوة النفس، ليؤثر بها في هيولى العالم بقلب صورة إلى صورة!

وقوة التخييل، ليخيل بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيباً به وإنكاراً له، وعندهم أنّ هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم، ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم ويبعثون إلى جنة ونار! كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل. فهذا إيمان هذه الطائفة – الذليلة الحقيرة – بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»[1].

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٤٠٢).

وأما الطائفة الأخرى فهي طوائف المتكلمين أهل التأويل الذين يؤمنون بأصول الدين جملةَ لكنهم وقعوا في تأويل النصوص كلٌّ حسب بدعته، فمنهم من أنكر الصفات أو بعضها، ومنهم من أنكر القدر، ومنهم تكلم في السمعيات وتأول بعضها، إلى غير ذلك .

ولاشك أنّ الفلاسفة وأقوالهم أشدّ كفراً وأبعد عن الدين، ومع ذلك فإنّ الموقف الاحتسابي من الطائفتين لا يُوزن بميزان ما قالوه من الكفر والبدعة وثقل ذلك، وإنّما بخطر الفرقة والتباس أمرها على الناس، وكلما كان في القائل أو الطائفة من الخير والحق أكثر كلما زاد التباس أمره واشتباه حاله، حتى يروج ما يقوله من الباطل بسبب ما معه من الحق، فيكون الوقوف معه في أقواله والإنكار عليه أهم وأولى، لأنّ خطره أشدّ، وبليّته أعظم، ولهذا قال الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر الطائفتين: « والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء، **إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهوراً، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنّة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا**» لاحظ أنّ الدافع له ليس غلظ القول وكفره، وإنما بحسب خطر القائل، فالمأوّلة يظهرون الإسلام وبعضهم منسوب إلى العلم، إمّا التفسير، وإما الحديث، وإما الفقه، فسبب ذلك يصبح قبول الناس لما يلقون إليهم من الباطل أكثر، فيكون القيام في وجههم أولى وأحرى، وهذا ما جعل موقف شيخ الإسلام خطيراً أدى به إلى السجن، لأنه قام في وجوه قضاة وعلماء منتسبون للفقه والحديث والشريعة، وأغلب الناس ولو كانوا ذوي منصب في الرياسة أو العسكرة أو التجارة لا يميّزون الحق من الباطل إلاّ بحسب شهرة القائل، فإذا كان في هؤلاء كثرة اجتمعت الكثرة بظاهر مالهم من

سَمْت وحسن اتباع فصار ذلك فتنة للناس، وكان القائم عليهم بالإنكار لما أحدثوه أو تفوّهوا به من البدع كالفاجر أو الكافر بل يستحلون دمه وعرضه وماله أحياناً.

ذكر ابن القيّم -رحمه الله- بعض الأسباب الموجبة لقبول النفوس للبدعة، رغم كون البدعة في أصلها مخالفة للفطرة والشّرع، بل وللعقل أيضاً، وذكر من ضمنها سببين مهمّين هنا، حيث قال:

«**السبب الثالث**: أن يعزو المتأوّل تأويله وبدعته إلى جليل القدر، نبيه الذّكر من العقلاء، أو من آل البيت النّبويّ، أو من له في الأمّة ثناءٌ جميلٌ، ولسان صدقٍ، ليحلّيه بذلك في قلوب الأغمار والجهّال.

فإنّ من شأن النّاس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقّوه بالقبول والميل إليه، وكلّما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم ؛ كان قبولهم لكلامه أتمّ، حتى إنّهم ليقدّمونه على كلام الله ورسوله، ويقولون: هو أعلم بالله ورسوله منّا.

وبهذه الطّريق توصّل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيريةإلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم، حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله ﷺ، لما علموا أنّ المسلمين متّفقون على محبّتهم، وتعظيمهم، وموالاتهم، وإجلالهم، فانتموا إليهم، وأظهروا من محبّتهم وموالاتهم، واللّهج بذكرهم، وذكر مناقبهم ما خيّل إلى السامع أنّهم أولياؤهم، وأولى النّاس بهم، ثم نفّقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهم.

وإذا تأمّلت هذا السّبب لرأيته هو الغالب على أكثر النّفوس، وليس معهم سوى إحسان الظّنّ بالقائل، بلا برهانٍ من الله ولا حجّةٍ قادتهم إلى ذلك، وهذا ميراثٌ بالتّعصيب من الّذين عارضوا دين الرّسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، فإنّهم لحسن الظّنّ بهم وتعظيمهم لهم ؛ آثروا ما كانوا عليه على ما جاءتهم به الرّسل، وكانوا أعظم في صدورهم من أن يخالفوهم ويشهدوا عليهم بالكفر والضّلال، وأنّهم كانوا على الباطل، وهذا شأن كلّ مقلّدٍ لمن يعظّمه فيما خالف فيه الحقّ إلى يوم القيامة.

السّبب الرابع: أن يكون ذلك التّأويل قد قبله ورضيه مبرّزٌ في صناعةٍ من الصّناعات، أو علمٍ من العلوم الدقيقة أو الجليلة، فيعلوا له بما برز به ذكرٌ في النّاس، ويشتهر له به صيت، فإذا سمع الغمر الجاهل بقبوله لذلك التأويل وتلك البدعة واختياره له ؛ أحسن الظّنّ به، وارتضاه مذهباً لنفسه، ورضي من قبله إماماً له، وقال: إنّه لم يكن ليختار مع جودة قريحته، وذكائه، وصحّة ذهنه، ومهارته بصناعته، وتبريزه فيها على بني جنسه، إلاّ الأصوب والأفضل من الاعتقادات، والأرشد والأمثل من التأويلات، وأين يقع اختياري من اختياره، فرضيت لنفسي ما رضي لنفسه، فإن عقله وذهنه وقريحته إنّما تدلّ على الصّواب، كما دلّته على ما خفي عن غيره من صناعته وعلمه.

وهذه الآفة قد هلكت بها أممٌ لا يحصيهم إلا الله.. فلا إله إلا الله كم أهلكت هذه البليّة من أمّة، وكم ضربت من دارٍ، وكم أزالت من نعمةٍ، وجلبت من نقمةٍ، وجرّأت كثيراً من النّفوس على تكذيب الرّسل واستجهالهم.

وما عرف أصحاب هذه الشّبهة أنّ الله سبحانه قد يعطي أجهل النّاس به وبأسمائه وصفاته وشرعه من الحذق في العلوم الرياضيّة والصنايع العجيبة ؛ ما تعجز عنه عقول أعلم الناس به، وقد قال النبيّ ﷺ: «**أنتم أعلم بدنياكم**»[1]، وصدق صلوات الله وسلامه عليه، فإنّ العلوم الرياضية والهندسيّة.. ونحو ذلك من العلوم هم أعلم بها وأحذق فيها.

وأما العلم بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتفاصيل ذلك ؛ فإلى الرّسل، قال الله تعالى: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾[الروم:٧].

قال بعض السّلف: «يبلغ من علم أحدهم بالدّنيا أنه ينقر الدّرهم بظفره فيعلم وزنه، ولا علم له بشيءٍ من دينه»[2]، وقال تعالى في علوم هؤلاء واغترارهم بها: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[غافر:٨٣].

وقد فاوت الله سبحانه بين عباده فيما تناله عقولهم وأذهانهم أعظم تفاوت، والعقل يعطي صاحبه فائدته في النّوع الّذي يلزمه به ويشغله به ويقصره عليه، ما لا يعطيه في غيره، وإن كان غيره أسهل منه بكثير، كما يعطيه همّته وقريحته في الصّناعة التي هو معنيٌّ بها ومقصور العناية عليها ما لا يعطيه في صناعةٍ غيرها، وكثيراً ما تجد الرجل قد برز في اللّطيف من أبواب العلم والنّظر، وتخلّف في الجليل منهما، وأصاب الأغمض منها، وأخطأ الأجلّ الأوضح، هذا أمرٌ واقعٌ تحت العيان.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣)عن عائشة وعن أنس – رضي الله عنهما –.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير الآية عن الحسن البصري رحمه الله.

فكيف وعلوم الأنبياء ومعارفهم من وراء طور العقل، والعقل وإن لم يستقلّ بإدراكها فإنّه لا يحيلها، بل إذا أوردت عليه أقرّ بصحّتها، وبادر إلى قبولها، وأذعن بالانقياد إليها، وعلم أنّ نسبة العلوم الّتي نالها النّاس بأفكارهم إليها، دون نسبة علوم الصّبيان ومعارفهم إلى علوم هؤلاء بما لا يدرك»[1].

وكلام ابن القيّم يدلّ على ما ذكرتُه لك من شدّة تأثير الاغترار بعقول الرجال على من يتبعهم ويحسن بهم الظّنّ، ومما يصلح إيراده هنا مما يعضد ما ذكره ابن القيّم، ما قال الشاطبي: «حكى المسعودي أنه كان في أعلى صعيد مصر رجلٌ من القبط، ممّن يظهر دين النصرانيّة، وكان يشار إليه بالعلم والفهم، فبلغ خبره أحمد بن طولون، فاستحضره وسأله عن أشياء كثيرة، من جملتها أنّه أمر في بعض الأيّام وقد أحضر مجلسه بعض أهل النظر ليسأله عن الدّليل على صحّة دين النّصرانية، فسألوه عن ذلك، فقال: دليلي على صحّتها وجودي إيّاها متناقضةً متنافيةً، تدفعها العقول، وتنفر منها النّفوس، لتباينها وتضادّها، لا نظر يقوّيها، ولا جدل يصحّحها، ولا برهان يعضدها من العقل والحسّ عند أهل التأمّل فيها، والفحص عنها.

ورأيت مع ذلك **أمماً كثيرةً، وملوكاً عظيمةً، ذوي معرفةٍ، وحسن سياسةٍ، وعقولٍ راجحةٍ، قد انقادوا إليها، وتديّنوا بها، مع ما ذكرت من تناقضها في العقل، فعلمت أنّهم لم يقبلوها ولا تديّنوا بها إلاّ بدلائل شاهدوها، وآياتٍ ومعجزاتٍ عرفوها، أوجبت انقيادهم إليها، والتديّن بها**. اهـ.

(١) ملخّصاً من الصّواعق المرسلة (٢ / ٤٣٥ - ٤٥١).

والشاهد من الحكاية: الاعتماد على الشيوخ والآباء؛ من غير برهانٍ ولا دليل»[1].

وقال الشاطبيّ أيضاً: «فالبدعة تنشأ عن أربعة أوجهٍ:

أحدها: - وهو أظهر الأقسام - أن يخترعها المبتدع.

والثّاني: أن **يعمل بها العالم** على وجه المخالفة، فيفهمها الجاهل مشروعةً.

والثّالث: أن يعمل بها الجاهل مع **سكوت العالم عن الإنكار**، وهو قادرٌ عليه، فيفهم الجاهل أنّها ليست بمخالفةٍ.

والرّابع: من باب الذّرائع، وهي أن يكون العمل في أصله معروفاً، إلاّ أنه يتبدّل الاعتقاد فيه مع طول العهد بالذّكرى.

إلاّ أن هذه الأقسام ليست على وزانٍ واحدٍ، ولا يقع اسم **(البدعة)** عليها بالتّواطؤ[2]، بل هي في القرب والبعد على تفاوتٍ، فالأوّل هو الحقيق باسم **(البدعة)**، فإنّها تؤخذ علّة بالنصّ عليها، ويليه القسم الثّاني، فإن العمل يشبهه التّنصيص بالقول، **بل قد يكون أبلغ منه في مواضع** - كما تبيّن في الأصول - غير أنّه لا ينزّل ها هنا - من كلّ وجه - منزلة الدّليل أنّ[3] العالم قد يعمل وينصّ على قبح عمله، ولذلك قالوا: لا تنظر إلى عمل العالم، ولكن سله يصدقك.

---

(١) الاعتصام (ص١٢٩).

(٢) الألفاظ المتواطئة في الاصطلاح هي الّتي تدلّ على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو، انظر معيار العلم (ص٨١)، والتعريفات للجرجاني (ص٩٨).

(٣) كذا، ولعلّ الصّواب: (لأنّ).

ويليه القسم الثّالث، فإنّ ترك الإنكار – مع أنّ رتبة المنكر رتبة من يعدّ ذلك منه إقراراً – **يقتضي أنّ الفعل غير منكرٍ**.

ويليه القسم الرابع، لأنّ المحظور الحالي فيما تقدّم غير واقعٍ فيه بالعرض، فلا تبلغ المفسدة المتوقّعة أن تساوي رتبة الواقعة أصلاً، فلذلك كانت من باب الذّرائع، فهي إذاً لم تبلغ أن تكون في الحال بدعةً، فلا تدخل بهذا النّظر تحت حقيقة البدعة.

وأمّا القسم الثاني والثالث فالمخالفة فيه بالذّات، والبدعة من خارج، إلاّ أنها لازمةٌ لزوماً عادياً، ولزوم الثاني أقوى من لزوم الثالث، والله أعلم»[1].

والشاهد من ذلك كلّه أنّ وقوع الفضلاء أو المعظّمين من النّاس في الخطأ، وترك الإنكار عليهم ؛ من أسباب انتشار البدعة ورسوخها، بل كثيراً ما يكون وقوع بعض المعظّمين في البدعة سبباً لافتراق النّاس.

ولهذا فليس غريب ولا عجيب أن يكون من واجب أهل السنة علماء وطلاب علم الإنكار على الفضلاء من المنتسبين للعلم والسنة أخطاءهم فيما لا يسوغ الخلاف فيه من أمور العقائد والسنة، والشدة معهم إذا أصرّ الواحد منهم، لا لأنهم أكفر وأعظم خبثاً من الكفار والزنادقة بل لأنّ خطرهم وشدّة التباس أمرهم على الناس أشدّ، فلن تجد مسلماً يأخذ دينه عن قسيس ولا علماني ولا رافضي، لكنك تجده يستمع إلى صوفي متدثر بالإيمان والتقوى، ويستمع إلى أشعري أو ماتريدي أو معتزلي عقلاني يتحدث في أمور الدين وخاصّة الخطوط العامة مما لا

(١) الاعتصام(ص٣٩٣).

يُختلف فيه، فكثير من هؤلاء ذوو سمت وعلم وسعة اطلاع، رغم ما وقعوا فيه من البدع والأهواء.

وفي المقابل فإن هذا الأصل رغم وضوحه عند أكابر العلماء من قديم ومن حديث حتى ممن عاصرناهم إلاّ أنه اختلط عند كثير من المتسبين للسلفية من المعاصرين، فينسى في خضمّ الإنكار على المخالف من أهل الأهواء أنهم درجات وأنّ الواحد منهم وإن أعلنّا النكير عليه حسبةً لله وغيرةً على السنة إلا أنّه اقرب إلينا من المنافق والزنديق ممن ينتسب لمذاهب فكرية هي بين الكفر الصراح أو النفاق الاعتقادي، فتجده يوالي اقلاماً وأشخاصاً يصرّحون بعدائهم للسنة في ثوب ذكره الله لنا من قديم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة:١١]، ضد أشخاص وطوائف نتفق معه على ذمهم وأنهم خارجون عن السنة، لكن ذلك الإنكار يجب أن يكون في سياقٍ معزول عن كلام ومواقف الليبراليين والعلمانيين ورؤوس الفجور والفسق الذين يحبّون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، بل يقومون على ذلك فعلاً إشاعةً وتزييناً ودعوةً، فهؤلاء عداوتنا لهم أشدّ من الأوّلين، وإن سكتنا عنهم مداراة أو لوضوح فجورهم وكفرهم فإنّ ذلك لا يعني أنّهم إلينا أقرب وأنهم معنا في نفس الخندق الذي نواجه به المبتدع الزائغ .

وهذا نبه إليه ابن تيمية نفسه، قال رحمه الله مجيباً على سبب إثبات (الأشاعرة) و(الكلاّبية) للرؤية وتأويلهم العلوّ، مع أنّ العلوّ أظهر في الفطرة والعقل من الرّؤية، قال:«فإن قيل: هذا

يبين أنّ مسألة العلوّ أظهر في الفطرة والشّريعة من مسألة الرّؤية، فلأيّ شيءٍ هؤلاء[1] أقرّوا بهذه وأنكروا تلك؟

قيل: سببه أنّ الجهميّة كانت متظاهرةً بدعوى خلق القرآن، وإنكار الرؤية، ولم تكن متظاهرةً بإنكار العلوّ، فكان الّذين يناظرونهم من متكلّمة إثبات الصّفة كأبي سعيدٍ ابن كلاّبٍ وأبي الحسن الأشعريّ وأصحابهما، فظهر من مخالفتهم لهم في هاتين المسألتين بسبب ظهور الخلاف فيهما مالا يظهر فيما يخفونه من المسائل، ومع هذا فقد كان أولئك يخالفونهم أيضاً في إنكار أنّ الله فوق العرش، لكن لم يأتوا في مناظرتهم بما يقطع مادّة التّجهم ويقلع عروقه، بل سلّموا لهم بعض الأصول الّتي بنوا عليها التّجهّم ومباحثهم في مسألة حدوث العالم والكلام في الأجسام والأعراض، وهو من الكلام الّذي ذمّه السّلف والأئمّة، حتى قال محمّد بن خويز منداد:«أهل البدع والأهواء عند مالكٍ وأصحابه هم» **فكلّ متكلّمٍ في الإسلام فهو من أهل البدع والأهواء، أشعرياً كان أو غير أشعريّ**، وذكر ابن خزيمة وغيره أنّ الإمام أحمد كان يحذّر ممّا ابتدعه عبد الله بن سعيد بن كلاّب، وعن أصحابه كالحارث، وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدّلائل الفاسدة، وإن كان في كلامهم من الأدلّة الصّحيحة وموافقة السّنّة ما لا يوجد في كلام عامّة الطوائف، **فإنّهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السّنّة والجماعة والحديث،**

(١) يعني الأشاعرة والكلاّبيّة.

وهم يعدّون من أهل السّنة والجماعة عند النّظر إلى مثل المعتزلة والرّافضة وغيرهم، بل هم أهل السّنة والجماعة في البلاد الّتي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرّافضة ونحوهم»[1].

ثمّ ذكر رحمه الله ما يقع فيه بعض أهل السّنة مما سببه عدم تقدير الأقرب والأبعد بالنسبة للسنة وأهل السّنة، حيث قال:«ولهذا صار كثيرٌ من أهل العلم والحديث يصف أقوال هؤلاء بأنّ فيها نفاقاً وتناقضاً، حيث يوافقون أهل السنة والجماعة على شيءٍ من الحقّ ويخالفونهم فيما هو أولى بالحقّ منهم.. وهذا القدر الّذي يوجد في هؤلاء قد يوجد من جنسه في منازعيهم من أهل الإثبات، بحيث يعظم اهتمامهم لما ينازعون فيه إخوانهم الّذين يوافقونهم في أكثر الإثبات من دقّ مسائل القرآن والصّفات وغير ذلك، بحيث يوالون على ذلك ويعادون عليه، مع إعراضهم عمّن هم أبعد من هؤلاء عن الحقّ والسّنّة، حتى يفضي بكثيرٍ منهم الجهل والظّلم إلى أنّ يحبّ أولئك ويثني عليهم، لما يرى فيهم من نوع خيرٍ، أو أنّه لا يبغضهم ولا يذمّهم، مع أنّه يبغض هؤلاء ويذمّهم، وهذا من جهله بحقيقة أحوال النّاس ومراتب الحقّ عند الله، **ومن ظلمه حيث يكون غضبه لنفسه لما يناله من أذى هؤلاء أحياناً أعظم من غضبه لربّه فيما فعله**

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٦)، ولاحظ وصفه لهم بأنهم أهل السنة في البلاد التي يكون عامة أهلها مبتدعة أشدّ منهم كالمعتزلة والرافضة، وهذا يوضح لك الموقف الصحيح من بعض المنتسبين للعلم في بلاد أخرى تكون ممتلئة من الكفار أو الرافضة والبدع الغلاظ، وينشأ فيها دعاة من الأشاعرة أو من فيه بدع تصوف خفيف فتجد بعض السلفيين يتفرغون لِجلادهم وخصومتهم وهذا منتهى عدم الفقه، أو يطالبونهم بمواقف من المبتدعة لا يقوون عليها، فيقيسون الواجب في بلاد تظهر فيها السنة والعلم والتمسك ببلاد يقل فيها ذلك، والله المستعان.

أولئك، والدّين إنّما يقوم بالعلم والعدل المضادّ للجهل والظّلم، وبذلك أنزل الله كتبه وأرسل رسله، والله تعالى يؤلّف بين قلوب عباده المؤمنين على ما يحبّه ويرضاه»[1].

وهذا والله من روائع كلمه رحمه وعِلْمُه بحقيقة المواقف التي تصدر من المنتسب للسنة مما قد يكون غِلافُه الانتصار للحق وباطنه الانتصار للنفس، إذ لو كان انتصاره للحق ما قرّب الأبعد عن السنة والشريعة ووالاه ضد الأقرب للسنة والشريعة، فقط لأنّ موقف الأخير منه موقف شديد .

قال رحمه الله: «ثمّ القائل في ذلك بعلمٍ **لابدّ له من حسن النّيّة**، فلو تكلّم بحقٍّ **لقصد العلوّ في الأرض أو الفساد كان بمن-زلة الّذي يقاتل حميّةً ورياءً**، وإن تكلّم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدّين كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأنبياء خلفاء الرّسل»[2].

وقال أيضاً: «وهذا كلّه يجب أن يكون على وجه النّصح، وابتغاء وجه الله تعالى، لا لهوى الشّخص مع الإنسان، مثل أن يكون بينهما عداوةٌ دنيويّةٌ، أو تحاسدٌ، أو تباغضٌ، أو تنازعٌ على الرّئاسة، فيتكلّم بمساويه مظهراً للنّصح **وقصده في الباطن الغضّ من الشّخص واستيفاؤه منه**، فهذا من عمل الشّيطان، و«**إنّما الأعمال بالنّيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى**»[3]، بل يكون

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٩).

(٢) الفتاوى (٢٨ / ٢٣٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوحي (١).

النّاصح قصده أن يصلح الله ذلك الشّخص، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا أيسر الطّرق الممكنة»[1].

وخلاصة الأمر أنّ الموقف من المخالف موقف مصلحي ترعاه قواعد الشريعة فإذا تحققت منه المصلحة فبها ونعمت، هجراً وذماً وتنفيراً من قوله، أو منه، وإن قلّت المصلحة أو حصلت المفسدة كان الأمر بضد ذلك مداراة وتأليفاً، قال ابن تيمية رحمه الله: «سئل أحمد عن الجهميّة أيعاديهم أم يداريهم؟ **فقال**: أهل خراسان لا يقوون بهم» ثمّ قال شيخ الإسلام: «فالهجرة تارةً تكون من نوع التّقوى إذا كانت هجراً للسّيّئات، وتارةً تكون من نوع الجهاد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وهو عقوبة من اعتدى وكان ظالماً، وعقوبة الظّالم وتعزيره مشروطٌ بالقدرة، فلهذا اختلف حكم الشّرع في نوعي الهجرتين بين القادر والعاجز، وبين قلّة نوع الظّالم المبتدع وكثرته، وقوّته وضعفه، كما يختلف الحكم بذلك في سائر أنواع الظّلم... فالهجران قد يكون مقصوده الجهاد والنّهي عن المنكر وعقوبة الظّالمين لينزجروا وليقوى الإيمان عند أهله، **فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحدٍ ولا انتهاء أحدٍ، بل بطلان كثيرٍ من الحسنات المأمور بها ؛ لم تكن هجرةً مأموراً بها**، كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: أنّهم لم يكونوا يقوون بالجهميّة، فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم سقط الأمر بفعل هذه الحسنة، وكان مداراتهم فيه دفع الضّرر عن المؤمن الضّعيف، ولعلّه أن يكون فيه تأليف الفاجر القويّ»[2].

---

(١) الفتاوى (٢٨ / ٢٢١).

(٢) الفتاوى (٢٨ / ٢١٠ - ٢١٢) بتصرّف.

وهذا النصّ ينبّهنا إلى أن لا نتعامل مع من نعلمه من أهل السنة في كلّ بقاع الأرض بميزان واحد، وأن نعرف أنّه يسوغ لأهل السنة في بلدٍ ما ووقتٍ ما من التحالفات والتعامل مع المخالفين ما لا يسوغ لهم في وقت ومكان آخرين، لأنّ الأمر كما قال شيخ الإسلام يقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، فمن الخطأ سوء الظن بأحد أهل السنة فقط لتصريح صرح به أو موقف وقفه يفهم منه السكوت عن أهل البدع والأهواء أو التحالف مع بعضهم، فلابدّ من تقدير الظرف المكاني والزماني الّذي يمرّ به من نريد تقويم أقواله وأفعاله، وهذا هو حقيقة الفقه في هذه المسألة.

وبهذا نعلم حقيقة موقف السلف ومنهم ابن تيمية من المخالف وأنه ليس العداوة المطلقة المنفلتة من كل قيد مصلحي، ولا القبول المطلق الذي لا يراعي حق الشريعة والسنة، بل هو كما قال رحمه الله: « والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء، **إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهوراً، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنّة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا**».

- **قضية العلم والعمل وخطأ الجماعات فيها**

قال رحمه الله: «وقال أبو عبدالرحمن السلمي: "حدثنا الذين كانوا يُقرؤوننا القرآن عثمان بن عفان، وعبدالله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: **فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً**"[(١)].

وقال مجاهد: "عرضتُ المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية أسأله عنها"[(٢)]».

قلت: هذان الأثران في غاية الأهمية، لأنّ فيهما منهجا سلفيا في بث العلم وفي تلقيه، ويندرج في ذلك كذلك الدعوة والوعظ والتذكير، لأن القاعدة تقول إن ما يأتي جملة يذهب جملة .

وشيء آخر أن الغاية من العلم الشرعي هو التربية به وعليه، وليس الجمع، والتكثر به، فماقيمة حفظ الكتب الستة بلا فقه، وماقيمة حفظ القرآن بلا علم ولا تدبر ولا فقه فيه ؟

وهل كان الخوارج الأولون إلا مجموعات من القراء الذين لم يفقهوه، كما وصفهم النّبيّ ﷺ أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم[(٣)] وأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة ؟

---

(١) رواه مجاهد في التفسير (١٩٣).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١/ ٨٥) والطبراني في الكبير (١١٠٩٧).

(٣) حديث أبي سعيد تقدم (ص٣٤).

واحد من أخطاء العمل الإسلامي المعاصر هو الاستعجال في بناء الشخصية العلمية أو الدعوية قبل أن تتفقه وتعلم من دين الله ما يجب على من هو في مثل هذه المهمة .

وهذا الاستعجال يحصل من الفرد في حق نفسه، ويحصل من قبل المؤسسات أو الجماعات تجاه من ينضم إليهم أو يضموه .

وهذا المنهج والطريقة تنتج نتاجاً سريعاً يفرح به المؤمن ويسره ويحزن به العاقل الفقيه ويخشاه، والعبرة واضحة في العقود المتأخرة .

فقد حصل إبان ما سمي بالصحوة ما هو أشبه بالتضخّم الاقتصادي، كثرة العملة دون قيمة شرائية تناسبها .

وهذا ما حصل في الحالة الصحوية، كثرة لا يقابلها تزكية، وإقبال لا قدرة للعلماء الحقيقيين ولا لغيرهم على استيعابه، أعني استيعابه في محاضن تربوية حقيقية، تسُوقه كله في مساقه الصحيح شرعا ونظاماً.

وهذا أدّى إلى نشوء تدين مغلوط أكثره خطورة ذلك الذي انحرف للغلوّ وذهب يبحث عن قنوات ومصارف لعاطفة عمياء فاقدة للبصيرة فكانوا أكثر حطب الفتن في كل بلاد تثور فيها الفتنة يسمونها جهادا، ومنهم أكثر رؤوس الفتن والقلاقل وإفساد حياة الناس والافتئات على الأمّة كلها .

وأدّى كذلك إلى نشوء الخلاف العريض بين المقبلين أنفسهم الذين انخرط كل منهم في اتجاه دعوي أو تديني يتناسب غالباً مع طبيعته وتكوينه النفسي أو بسبب الإعجاب بشخصية

معينة أو نتيجة تضليل فكري أو غير ذلك، وضاعت سنوات طويلة من عمر الدعوة في حوارات وجدل ونقاش وعداوة وصلت إلى العدوان على الأنفس والأموال .

عن ابن عباس قال: قدم على عمر رجل، فجعل عمر يسأله عن الناس، فقال: يا أمير المؤمنين، قد قرأ منهم القرآن كذا وكذا، فقال ابن عباس: فقلت: والله ما أحب أن يتسارعوا يومهم هذا في القرآن هذه المسارعة، قال: فزبرني عمر، ثم قال: مه، قال: فانطلقت إلى أهلي مكتئبا حزينا، فقلت: قد كنت نزلت من هذا الرجل منزلة، فلا أراني إلا قد سقطت من نفسه، قال: فرجعت إلى منزلي، فاضطجعت على فراشي حتى عادني نسوة أهلي وما بي وجع، وما هو إلاّ الذي تقبلني به عمر، قال: فبينا أنا على ذلك أتاني رجل، فقال: أجب أمير المؤمنين، قال: خرجت فإذا هو قائم ينتظرني، قال: فأخذ بيدي ثم خلا بي، فقال: ما الذي كرهت مما قال الرجل آنفا؟ قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، إن كنت أسأت، فإني أستغفر الله وأتوب إليه، وأنزل حيث أحببت، قال: لتحدثني بالذي كرهت مما قال الرجل، فقلت: **يا أمير المؤمنين متى ما تسارعوا هذه المسارعة يحيفوا، ومتى ما يحيفوا يختصموا، ومتى ما يختصموا يختلفوا، ومتى ما يختلفوا يقتتلوا**، فقال عمر: «لله أبوك، لقد كنت أكاتمها الناس حتى جئت بها». رواه عبدالرزاق في المصنف.

لاحظ أنّ عمر رضي الله عنه لم يبن على ذلك منعهم من حفظ القرآن، لأنّ هذا أمر مشروع لا يمكن لأحد أن يمنع منه مسلماً، لكن حين يكون هذا في الناس دون أن يكون لهم ما يوازي هذه الكثرة من حيث الاستيعاب تربية وتعليما فهذا سيؤدي إلى نتائج غير محمودة ذكرها ابن عباس، وهذا ناتج عن خلل سبق ولا يمكن إيقافه إلا بالترشيد لا بالمنع.

ومثل هذا الكلام سيغضب البعض لأنّه يشبه معاذير المناهضين للشريعة الذين يقلقهم نشأة جيل يحب الله ورسوله ودينه ويتمسك بقيمه.

لكن هذا لا يهمنا لأنّنا ننطلق من منهج سلفي سبقنا فيه عمر وابن عباس .

نعود الآن إلى الواقع ونقارن هذا بما حصل نجد الأمر كذلك، لقد لجأ الصحويون إلى إنشاء ما يستطيعون من حواضن لاستقبال الصغار والكبار المقبلين على الله، ولأنّه أيسر وأفضل وأقل المناشط كلفة وبعداً كذلك عن الشبهة؛ فقد كان حفظ القرآن ودُوره هي المستوعب الأوّل والأكثر انتشاراً، ثم بعد ذلك جاءت المحاضرات التي برع فيها خطباء الصحوة وشعراؤها وحتى علماؤها فأثّر ذلك تأثيراً كبيراً في بيئات كانت متعطشة للجانب الروحي من جهة، وكانت تجد في التدين والعودة للإسلام عزاء عن واقع مرير سواء في الجانب السياسي والهزائم العسكرية، أو الظلم المنصب على المسلمين في بلاد كثيرة كفلسطين والهند وأفغانستان وغيرها.

أو الجانب الاقتصادي الذي شكل التديّن وأدبياته مسكّنات وملاجئ للتصبّر على الفقر وقلة ذات اليد .

اعتمدت استراتيجيات الجماعات والتيارات على عوامل كسب الأشخاص والتكاثر بهم أو تحقيق الانتصارات العسكرية والسياسية، وكلّ هذا -بدون تربية- لا حقيقة له ولا واقع، بل فقاعة صابون كما قال الألباني مرة .

وبالفعل كان الإقبال على الدين والرجوع إليه كبيراً أكبر من قدرة أولئك الذين دعوا إليه بل دعني أقول إنّ ذلك لم يكن منهم على بال لأنّ الأهم كان عودة الجماهير إلى الله وهذا مقصد نبيل بلاشكّ .

ولم يكن ذلك بالضرورة نتيجة جهود الصحويين فقط بل كما قلت لك إنه بسبب تظافر عوامل أخرى كانت المسبب الرئيس، **فالشرارة التي تسبب الانفجار ليست هي التي صنعته.**

كان الأمر أشبه بمن يصطاد في بحر مليء بالسمك لا يحتاج إلى احتراف الصيد والمهارة لكثرة السمك، وكذلك كان الأمر لكثرة المتعَبين والمتعطشين والمكلومين والفارغين جاءت الدعوة إبان زمن الصحوة لتكون البديل الأوفر حظاً يساعدها على ذلك كما قلت قربها ومضامينها الشرعية .

لكن هذه الجماهير التي شُحنت بعاطفة جياشة وخاصة الشباب والفتيان منهم لم يجدوا لها متنفسا، فكان الموقف صعبا دون أن يشعر أحد بصعوبته.

وكان أكبر مستفيد من الكثرة العمياء هي الجماعات المنظمة التي اصْطَفَت من استطاعت من هؤلاء المقبلين على الدين في برامجها ونظمتهم في سلكها لتنفذ بهم أجندات معدة سلفا، إمّا مشاريع سياسية أو جهادية عسكرية أو غير ذلك.

وأمّا البقية فانخرطوا في مشاريعهم الفردية من طلب علم أو عمل أو غير ذلك لكن مع وَلَاء لاتجاهات يرون فيها التمثيل الكامل أو الأقرب للإسلام .

وكان الصوت الأضعف في كل هذا هو صوت العلم السلفي الحقيقي المتّزن بميزان الكتاب والسنة وفهم أئمة السلف للدين ولآليات الصراع مع الباطل والتعامل معه وكذلك

وظيفة أهل الإيمان في مجتمعاتهم وكيفية التوفيق بين واجباتهم تجاه دينهم وبين استحقاقات المواطنة والمجتمع بكل فئاته ومكوناته.

ولهذا لا عجب أن رأينا انتكاسات تحصل داخل الصحوة ومكوناتها قبل أن يُنسب فشلها إلى خصومها، لأنّ الجسد المريض في باطنه لابد أن يأتي اليوم الذي ينهار فيه وتبدوا عليه آثار المرض الباطن وآثار الخلل في التركيب.

- **أصول المقالات أهم من فروعها**

قال رحمه الله: «والمقصود هنا التنبيه على أُصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلال في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، لم يجعل القرآن هدى ولا بياناً للناس».

قلت: هذا الذي ذكره الشيخ هو أهم وأكثر ما ميز بحث شيخ الإسلام العقدي، فإنه لا يكتفي بهدم ونقد مقالات المخالفين، بل يتتبع جذورها وأصولها الّتي استقتها منها، فلا تكاد تجد بدعة إلا ولها في الديانات المحرفة أو الفسلفات المبتدعة جذر .

ولهذا تحدّث عن أصل مقالة الجهمية في الصفات، كما قال رحمه الله: «وأصل ضلال هؤلاء أن لفظ "التشبيه" لفظ فيه إجمال، فما من شيئين إلاّ وبينهما قدر مشترك يتفق فيه الشيئان، ولكن ذلك المشترك المتفق عليه لا يكون في الخارج بل في الذهن، ولا يجب تماثلهما فيه، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدر المشترك، فأنت إذا قلت عن المخلوقين: حي وحي، وعليم وعليم، وقدير وقدير، لم يلزم تماثل الشيئين في الحياة والعلم والقدرة، ولا يلزم أن تكون حياة أحدهما وعِلمُه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته، ولا أن يكونا مشتركين في موجود في الخارج عن الذهن.

ومن هنا ضل هؤلاء الجهال بمسمى التشبيه الذي يجب نفيه عن الله، وجعلوا ذلك ذريعة إلى التعطيل المحض. والتعطيل شر من التجسيم، والمشبه يعبد صنما، والمعطل يعبد عدما، والممثل أعشى، والمعطل أعمى»[1].

وقال: «لما كان أصل قول جهم هو قول المبدّلين من الصابئة وهؤلاء شر من اليهود والنصارى، كان الأئمة يقولون إن قولهم شر من قول اليهود والنصارى وإن كانوا خيرا من المشركين»[2].

وعن أصل مقالة القدرية القائلين بخلق العبد فعله، ومقالة القدرية الجبرية النافية قدرة العبد ومشيئته، كقوله: «وهؤلاء يقولون: القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح.

وهذا هو أصل قول القدرية، وهو أصل قول الجهمية الجبرية.

القدرية أخرجوا به أفعال الحيوان أن تكون مخلوقة لله، وقالوا: إن العبد قادر مختار، فترجح الفعل على الترك بلا مرجح... وأما المثبتون للقدر، من الجهمية ونحوهم، فخالفوهم في فعل العبد، وقالوا إنه لا يترجح أحد مقدوريه على الآخر إلا بمرجح، ووافقوهم في فعل الله»[3].

(١) منهاج السنة (٢/ ٥٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ١٦٥).

وقال: «ومن قال إنه لا يخلق شيئا بحكمة ولا يأمر بشيء بحكمة؛ فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح كما هو أصل ابن كلاب ومن تابعه وهو أصل قولي القدرية والجهمية»[1].

وأصل مقالة الرّفض، قال رحمه الله: «وهذا لأن أصل الرفض كان من وضع قوم زنادقة منافقين، مقصودهم الطعن في القرآن والرسول ودين الإسلام، فوضعوا من الأحاديث ما يكون التصديق به طعنا في دين الإسلام، وروجوها على أقوام، فمنهم من كان صاحب هوى وجهل، فقبلها لهواه، ولم ينظر في حقيقتها. ومنهم من كان له نظر فتدبرها، فوجدها تقدح في حق الإسلام، فقال بموجبها، وقدح بها في دين الإسلام، إما لفساد اعتقاده في الدين، وإما لاعتقاده أن هذه صحيحة وقدحت فيما كان يعتقده من دين الإسلام.

ولهذا دخلت عامة الزنادقة من هذا الباب، فإن ما تنقله الرافضة من الأكاذيب تسلطوا به على الطعن في الإسلام، وصارت شبها عند من لم يعلم أنه كذب، وكان عنده خبرة بحقيقة الإسلام»[2].

وأصل مقالة الحلولية والاتحادية، قال: « وكثير من أهل السلوك الذين لا يعتقدون هذا المذهب: يسمعون شعر ابن الفارض وغيره فلا يعرفون أن مقصوده هذا المذهب فإن هذا الباب وقع فيه من الاشتباه والضلال ما حير كثيرا من الرجال. وأصل ضلال هؤلاء: أنهم لم

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٢).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٩).

يعرفوا مباينة الله لمخلوقاته وعلوه عليها وعلموا أنه موجود فظنوا أن وجوده لا يخرج عن وجودها بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن أنه الشمس نفسها»[1] .

وقال: « وأما هؤلاء فإنهم عند أنفسهم مقرون بالصانع مثبتون له لكن لم يثبتوه مباينا للعالم بل جعلوا وجوده وجود العالم أو جعلوه حالا في العالم وقولهم مضطرب متناقض فإنهم مترددون بين الإتحاد والحلول وأصل ضلالهم إنكارهم مباينة الصانع للعالم، وصارت قلوبهم تطلب موجوداً وهي تأبى أن يكون مبايناً للعالم فصاروا يطلبونه في العالم أو يجعلون وجوده هو وجود العالم فيجعلونه إما العالم وإما جزءا منه وإما صفة له وإما أن يقولوا هو العالم وليس هو العالم فيجمعوا بين المتناقضين وهو حقيقة قول ابن عربي، فإنه يجعل وجوده وجود العالم ويقول إن ذات الشيء غير وجوده كما يقول من يقول أن المعدوم شيء فيفرق ين الوجود والثبوت وهذا فرق باطل فلهذا كان قوله متناقضا»[2] .

وأصل مقالة المرجئة، قال رحمه الله: «والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمنا لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق وظن بعضهم أن هذا إجماع كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع فهذا كان أصل الإرجاء»[3] .

وقال: «أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة، وهو: أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئًا واحدًا فلا يكون ذا عدد؛ اثنين أو

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٧).

(٢) الصفدية (١/ ٢٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٨).

ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، بل لا يكون إلا شيئًا واحدًا، ولهذا قالت الجهمية: إنه شيء واحد في القلب. وقالت الكرامية: إنه شيء واحد على اللسان، كل ذلك فرارًا من تبعض الإيمان وتعدده، فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئًا واحدًا»[1].

وهكذا دواليك، بل وكثير من المذاهب الفقهية الباطلة والبدع العملية تجده ينبه دائما إلى أصولها وجذورها.

وليس الغرض فقط الاستدلال بذلك على خطأ المقالة وغلطها كون مصدرها ملة كافرة أو فرقة ضالّة، وإنما الهدف كذلك تفكيك المقالة ومعرفة مقاصد أصحابها بها وسبب تبنيها، وهذا يسهّل على الناقد تصور باطلها ومن ثم يعطيه القدرة على النقد ومن ثمّ الهدم.

ولهذا تجد الضَّعف باديا على أبحاث كثير من المعاصرين في نقد المقالات، فكل من لم يسلك هذه الطريقة في نقد المذاهب الباطلة فإنما يفعل كما يفعل مطفئ النار الذي يرش الماء على ظاهرها المشتعل ويترك الجمر المتّقد تحت الرماد كما قال الأول:

أرى تحت الرماد وميض نار ويوشك أن يكون لـه ضـرام

❁ ❁ ❁

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٣).

- **حشد الأقوال لإثبات خلاف المخالفين لمذهب السلف ومن وافقهم من أئمة الكلام**

قال رحمه الله: «ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يُعلم به مذهبهم».

قلت: هذا من الأساليب التي يعتمدها من يريد أن يكتسح الخصوم، فإن المتكلم الواحد حين يجادله السلفي قد يكفي معه الاحتجاج بالدليل والاثنين والثلاثة مع بعض البسط وتنويع الحجاج .

لكن حين يكون خصومك جمهرة من المتكالبين على السنة فإنّ المصنف يحتاج إلى حشد الحشود ورصّ الصفوف، لا في ساحة القتال الحسّي بل في القراطيس المكتوبة، فإن البراهين والأدلّة والأقوال مثل الجنود كلما كثروا وتراصوا كان ذلك رعبا في قلب الخصم وزلزلة لقناعاته التي رسخت في قلبه وعقله، كالقذارة القديمة الصلبة المستحكمة لا يقلعها إلا الدلك والكثير من الماء والصابون .

فإذا أراد المصنف أن يصنف للرد على مثل هذه البدع المستحكمة في رسالة يسيرة تصل إلى طبقات متعددة من العلماء والطلبة وعامة الناس فهو بحاجة إلى التكثير من النصوص والتكثير من الأقوال ليرى الناظر أن القول الذي يقرّره ليس مذهبا معزولاً لقيطاً مبتكراً بل هو قول السالفين الأوّلين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمّة الدين .

- **النقل عن المخالفين**

وهو في زحفه هذا قد يستعين ببعض المخالفين على بعض، ويستعين بالأخف على الأشدّ، وهذه طريقة في النقد والنقض مسلوكة، وهي من دلائل ذكاء وعبقرية هذا الإمام، كما فعل تلميذه ابن القيّم رحمه الله حين ألف كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية ".

قال الشيخ رحمه الله: «وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع تولّيه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبّه عنهم » ثم ذكر قوله.

وقال: «وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام» وقال: «قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده ـ» وقال كذلك: «وقال في كتاب "التمهيد" كلاماً أكثر من هذا، وكلامه كلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنّا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام.

ومِلاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمةً وإيماناً بحيث يكون له عقل ودين، حتى يفهم ويَدِين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كلّ شيء؛ ولكنْ كثيرٌ من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسناً للظنّ بهم دون غيرهم، ومتوهماً أنهم حقّقوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم .

ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متّبعين لهم[1]، فلو أنّهم أخذوا بالهدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق في طلب الحقّ أن يزدادوا هُدى، **ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبه من اليهود الذين قال الله فيهم:** ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩١].

فإنّ اليهود قالوا: لا نؤمن إلا بما أنزل الله علينا، قال الله لهم: فَلِمَ قتلتم الأنبياء من قبل إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم، يقول سبحانه: لا ما جاءتكم به أنبياؤكم تتبعون، ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون، ولكن إنما تتبعون أهواءكم، **فهذا حال من لم يتبع الحق، لا من طائفته ولا من غيرهم، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان.**

❁ ❁ ❁

(١) يعين متأخري الأشاعرة والماتريدية ونحوهم.

- **لماذا النقل عن مخالفين**

قال رحمه الله: «وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، **وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره**؛ ولكن الحقّ يُقبل من كل من تكلّم به؛ وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في سننه: «اقبلوا الحق من كل مَنْ جاء به؛ وإن كان كافراً ـ أو قال فاجراً ـ واحذروا زيغة الحكيم، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: إنّ على الحق نوراً»[1] أو قال كلاماً هذا معناه».

قلت: نبه هنا إلى أن بعض من نقل عنهم من المخالفين يحتج بنقله لا بقوله، فإن نقل المخالف لكلام أئمة السف وروايته ذلك عنهم دليل على ثبوته عنهم، وإلا لسارع إلى نفيه وإنكاره والطّعن فيه، فإذا رأى كثير من أتباع الفرق الضالة أئمةً من أئمتهم ينقلون عن أئمة السلف مذاهب تخالف ما نشأوا عليه وتلقوه عن هؤلاء عرفوا البوْنَ بين هؤلاء وبين وأولئك.

وذكر أنّه وإن كان كثير ممن نقلنا عنهم لا يوافقنا في كل ما نقول به فإنّ نِقْله حجة وحكمة وحق يقبل ممن جاء به إذا كان مؤيداً بحجة لثبوت النقلي، أو برهان الثبوت العقلي.

وهذا يفيدنا في ناحيتين:

(١) أخرجه أبوداود (٤٦١١)، وعبدالرزاق في المصنف (٢٠٧٥٠) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٦٦) وصححه.

الأولى: أنّ نقل ابن تيمية وغيره من أئمة السلف عن بعض أهل الكلام والأهواء ليس بالضرورة رضا عن المنقول عنه أو تزكية له بالمطلق، كما أنه في نفس الوقت لا يقدح في إمامة وعلم وسلفية الناقل، فلا يجوز فهم هذا الاستشهاد إلا في السياق الذي ورد فيه.

الثانية: أن العالم السلفي في حل من الاحتجاج بكل وسيلة مشروعة لإثبات الحق أو إبطال الباطل، ومن ذلك احتجاجه بأقوال الخصوم الذي يذعنون فيها للحق وبالحق، إما على نفس الخصوم في مسائل أخرى وأبواب أخرى، وإما على غيرهم ممن هو دونهم أو أغلظ منهم بدعة، وهذا ليس فيه مأخذ شرعي ولا يتصادم مع نص شرعي، إلا إذا كان سياق الاستشهاد بأقوالهم فيه تزكية لهم بإطلاق، أو أن يكون الاستشهاد باقوالهم معزولا عن الاحتجاج باقوال أئمة السلف فهذا مرفوض قطعا.

كأن يأتي الناقل لمسألة فيها من أقوال السلف الكثير، ويكون الملقى إليهم العلم من اهل السنة مبتدئيهم أو عامّتهم، فمثل هؤلاء لا ينبغي للمعلم أن يشيع فيهم أقوال المخالفين للسنة خشية أن يصيبهم الإعجاب بهم أو يتوهموا حقارة ما اتهموا به من الأهواء.

أما شيخ الإسلام فإنه ينقل أقوالهم هنا مخاطبا شرائح غالبها من أتباع الخصوم، فرق بين الحالين .

- **ألفاظ المخالف**

ومثل النقل عن المخالفين كذلك التكلم باصطلاحاتهم في سياق الحوار والجدل معهم، فالنّاس يتأثرون إلى حدّ بعيد باللغة الّتي يُخاطبون بها بها: وأنا أتكلّم عن لغة المصطلحات والألفاظ والتراكيب.

فمن المعلوم أنّ الفقهاء لهم لغة خاصّة، وأنّ المناطقة والمتكلمين لهم لغة خاصّة، والمتصوّفة لهم لغة خاصّة، ولعل شخصاً من غيرهم لا يتمكّن من الوصول لمرامي المتكلمين بجملهم الخاصّة إلاّ إذا أتقنها ولو في العموم.

ولذلك لا تعجب إذا رأيت فقيهاً يستعصي عليه كتاب منطقي، ولا تعجب إذا رأيت نحوياً لا يدرك كلام الفقهاء، ولا تعجب إذا وجدتَ عالماً ينقطع في بيداء ألفاظ المتصوّفة، بل إنّك تستطيع أن تميّز اللغة الّتي يكلمك بها شخص واحد في مقامين مختلفين.

مثال ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –، فلو اطلعت على بعض القطع من كلامه – رحمه الله – دون أن تعلم أنها له لقلت هذه قطعة من كتاب صوفي، ولو اطلعت على قطعة من كلام آخر لقلت هذا كتاب من كتب الفلاسفة، أما لو طلعت على قطعة أخرى: فستقول: هذه من كتاب المغني لابن قدامة: تراه يقول: قال الأصحاب: وللأصحاب تخريجات على هذه الرواية: والإمام عنه روايتان: ولنا: ولهم: ونحو هذا من ألفاظ الفقهاء.

والّذي أريد قوله: أنّ مسألة العبارة واللفظ لا تعدو كونها وسيلة لإيصال المعنى المراد، ولكنها ليست هامشيّة أو ثانويّة في عمليّة التّوجيه والتربية.

بل المعاني الفاضلة الشرعية يجب أن يُسلك في إيصالها للمتلقّي عبر القنوات اللفظيّة السّائدة؛ لأنّ ذلك أحرى بالفهم وحسن الامتثال من جهة.

ولأنّ فيه تأليفاً بين المتلقي واللفظ، فلا يكون اللفظ سبباً في نفرة المتلقي عن تلك المعاني من جهة أخرى ليست أقلّ من الأولى أهمية.

تراجع إلى الوراء وانظر كيف يسّر الله تعالى قراءة القرآن بالأحرف المتعدّدة: بغض النظر عن ماهية تلك الأحرف وهل هي لغات متعددة أم ألفاظ متباينة أم هي قراءات مختلفة للفظ واحد: فالجميع متّفق على أصل: ألا وهو أنّ الغرض من هذه التوسعة هو تأليف العرب وإزالة النفرة بينهم وبين الألفاظ الّتي قد تكون غريبة عليهم: مع أنّهم عرب في الجملة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧] وتيسير الخطاب واللغة الّتي يُوجّه بها النّاس تابع لتيسير الذّكر،: فكأنّ الله تعالى يأمر في هذه الآية بتيسير الذّكر للناس كذلك بيانه البيان الّذي يفهمونه ويعونه ويعينهم على الامتثال والتدبّر والاقتناع.

وإذا تدبّرت قليلاً وتأمّلت عرفت أنّ جزءاً كبيراً من الخلاف الاعتقادي الّذي حدث في الأمّة راجع إلى التحدّث بالألفاظ والمصطلحات الحادثة الغريبة على النّاس في بيان ماهو أهمّ المهمات من أمور التوحيد والامتثال؛ فانقسم النّاس قسمين: قسم عجز عن فهم اللغة الجديدة وكان المتكلمون بها هم غالب المتولين لعصا التوجيه والتعليم، فأعرض عن التعلم وانصرف لغيره.

وقسم انساقوا مع اللغة الجديدة وأتقنوها لكنهم للأسف جعلوها أصلاً في باب التعلّم والتّعليم، فكانت لغة المتكلّمين هي اللغة السّائدة فأفسدت على أهل العلوم علومهم من جهتين[1]:

الأولى: أنّها زادت من صعوبات التّعلّم فسببت إعراض النّاس عن الفنّ المعيّن، وانظر كمثال كتب أصول الفقه، والتوحيد كذلك.

والأخرى: أنّ هذه الألفاظ تحتمل كثيراً من المعاني الباطلة الّتي استعملها المبتدعة في إسقاط العلوم الأساسية كالتفسير والأصول عليها: فأصبحت ترى النّصوص الشّرعيّة تُفسّر بحسب الاصطلاح الحادث: وهو ما نبّه عليه شيخ الإسلام – رحمه الله – كثيراً.

وقد كان جزء من المشروع الإصلاحي الكبير الّذي قام به شيخ الإسلام – رحمه الله – وأتباعه: إعادة صياغة العلوم الشرعية وخوادمها بالأسلوب العربي الّذي يفهمه العامة من النّاس قبل الخاصّة: سواء في المعتقد والتوحيد أو في الفقه وأصوله: فأزاحوا عن المعاني الأساسية ركام الألفاظ الغريبة والمصطلحات التعسّفيّة الّتي أخفت وغطّت بريق المعنى الفاضل وسذاجته.

لكن هل حارب شيخ الإسلام تلك اللغة العرفية الحادثة ورفضها مطلقاً ؟

الجواب: كما أسلفت: أنّه – رحمه الله – تكلم بتلك اللغة مع أصحاب كل فن واستخدمها في البيان والحوار معهم، وهذا بطبيعة الحال لأنّ أصحاب الفنون المختلفة بسبب إغراقهم

(١) انظر كلام الشّهرستاني في الملل ص(٨١).

أصبحوا يستغلق عليهم كثير من الحق إذا سمعوه باللغة العربية العاديّة: فكان من واجب الدّعاة إلى الحق: ويمثلهم هنا شيخ الإسلام: أن يتقنوا أدوات اللغة المعيّنة: لكي يستطيعوا تبليغ الحق لهذه الشّرائح: وليقيموا حجّة الله: وما تعيّن سبيلاً لإقامة الواجب؛ أخذ حكمه.

ولذلك لا يُنكر أن تجد لأصحاب الدعوة الحق كلاماً بلغات لا يعرفها العامة وربما طلاب العلم إذا كان المراد تضمين تلك الألفاظ معاني فاضلة: وكذلك إزالة الاشتباه وتفصيل المعاني من الألفاظ المبهمة والمجملة.

ثمّ ماذا ؟

شريطة أن لا تصبح تلك اللغة هي الأصل في باب التوجيه والتربية: بل يكون الأصل مخاطبة الناس على قدر عقولهم وفهومهم إذا كنّا فعلاً حريصين على هداية النّاس وإبعادهم عن الإبهام والإجمال المنافي لشرط البيان في الدّعوة إلى الله ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤].

قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: «فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني، وننفى ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ الجسم، والجوهر، والمتحيز، والجهة، ونحو ذلك، فلا تطلق نفياً ولا إثباتًا حتى يُنظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفى والإثبات معنىً صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصده بلفظه،

ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلاّ عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد بها والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنى باطل نفى ذلك المعنى، وإن جمع بين حق وباطل أثبت الحق، وأبطل الباطل»[1].

وقال كذلك: «وأما من جهة العقل فلأنّ اللفظ مجمل يدخل فيه نافيه معاني يجب أثباتها لله ويدخل فيه مثبته ما ينزه الله تعالى عنه، فإذا لم يدر مراد المتكلم به لم ينف ولم يثبت، وإذا فسر مراده قبل الحق وعبر عنه بالعبارات الشرعية ورد الباطل، وإن تكلم بلفظ لم يرد عن الشارع للحاجة إلى إفهام المخاطب بلغته مع ظهور المعنى الصحيح لم يكن بذلك بأس، فإنه يجوز ترجمة القرآن والحديث للحاجة إلى الإفهام وكثير ممن قد تعود عبارة معينة إن لم يخاطب بها لم يفهم ولم يظهر له صحة القول وفساده وربما نسب المخاطب إلى أنه لا يفهم ما يقول.

وأكثر الخائضين في الكلام والفلسفة من هذا الضّرب، ترى أحدهم يذكر له المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقبلونها؛ لظنهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في تلك، فإذا أخذ المعنى الذي دلّ عليه الشرع، وصِيغ بلغتهم وبين به بطلان قولهم المناقض للمعنى الشرعي خضعوا لذلك وأذعنوا له، كالتركي والبربري والرومي والفارسي الذي يخاطبه بالقرآن العربي ويفسره فلا يفهمه حتى يترجم له شيئا بلغته فيعظم سروره وفرحه ويقبل الحق

(١) منهاج السّنّة (٢/ ٥٥٤).

ويرجع عن باطله لأن المعاني التي جاء بها الرسول أكمل المعاني، وأحسنها، وأصحّها، لكن هذا يحتاج إلى كمال المعرفة لهذا ولهذا، كالترجمان الذي يريد أن يكون حاذقا في فهم اللغتين»[1].

❁ ❁ ❁

(١) منهاج السّنّة (٢/ ٦١٢).

- **كلام الأئمة في أزمنة الفتن**

قال رحمه الله: «أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها، أي تفسير الجهمية».

قلت:هذه الإشارة من الشيخ رحمه الله مهمة في تناول المصنفين لكلام الأئمة والاحتجاج بأقوالهم، ومن أهم ما يراعيه من ينقل عنهم أن يراعي الحال العام المحيط بالقائل، سواء من حيث البقعة التي يتكلم منها أو الزمن الذي عاش فيه .

وكلما كانت الأحوال متشابهة كانت الأقوال أشدّ حجيّة وقوة في الاستدلال بها .

فتحتج بأقوال الأئمة الذين عايشوا فتن الخوارج مثلاً على المعاصرين منهم أو من احتجّ بمذاهب تشبه مذاهبهم .

وتحتج كذلك على الصوفية ونحوهم بأئمة عايشوهم في القديم وخبروا أحوالهم ومقالاتهم .

وقس على ذلك .

ومن ذلك أن الجماعات الحزبية والتكفيرية التي تثور على حكام المسلمين تكفيراً لهم أو دون تكفير ولكن من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفع الظلم ونحو ذلك يحتجون بنصوص عامة، فإذا جئنا إلى أزمنة عاش فيها أئمة السلف ومَرّ بها حكام ظلمة مفرّطون

عاشت فيها الأمّة أحوالاً كأحوالنا اليوم في بعض البلاد من ظلم وجور وظهور للمنكر وعداء للسنة وانتشار الطوائف والفرق ونحو ذلك، ثم نجد أقوال العلماء والأئمة الذين عاشوا في تلك الأزمنة واحد لم يتغير، ينهى عن الخروج، ويأمر بالصبر ويشرح النصوص العامّة التي يحتج بها المبطلون فهذا دليل على بطلان قول المعاصرين الخارجين على السنة ومذهب السلف، وإن كانوا في ظاهر الحال يظهرون التمسك ونصرة الدين .

وتسقط بذلك ذريعتهم التي يتذرعون بها من كون النصوص جاءت تتحدث عن أئمة العدل وتأمر بطاعتهم وعدم الخروج عليهم والصبر عليهم .

ولهذا لّما ذكرالشيخ كلام أبي عبيد أشار إلى هذا الملمح الذي يقوي الاحتجاج بكلامه ألا وهو أنه عاصر زمان ظهور الفتن وأقوال رؤوس الفرق فكلامه فيه من القوة ما يجعله حجة في محل النزاع .

- **الأهواء تبع للوحي**

قال رحمه الله: «وروى اللالكائي والبيهقي عن عبدالله بن المبارك أن رجلاً قال له: يا أبا عبدالرحمن إني أكره الصفة ـ عنى صفة الرب ـ فقال له عبدالله بن المبارك: «أنا أشد الناس كراهة لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه»[1] ونحو هذا.

أراد ابن المبارك: أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من ذات أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والآثار».

قلت: هذا من أهم وأبرز صفات أهل السنّة، أنّ الأهواء عندهم مطّرحة لا قيمة لها إذا خالفت النص، فإنّ الهوى قد يتأثر بما نشأ عليه العبد، أو بما تلقاه قبلُ على مشايخه أو أهل بيته، أو بصفاته الشخصية كذلك من شدّة ورقة أو ذكاء أو غباء أو بلادة وجرأة ونحوذلك.

فأهل السنة وإن كانوا مثل غيرهم فيما يعتورهم من الأحوال، إلا أنّهم اتخذوا الآثار جنّة وحجة بينهم وبين الله، فيجعلون الأثر قائدهم ومقدّمهم، فما جاء به الأثر قالوا به، وما سكت عنه الأثر سكتوا عنه، فعلموا وعملوا وسلموا .

❁ ❁ ❁

(١) شرح أصول الاعتقاد (٧٣٧) والأسماء والصفات للبيهقي (٧٢٦).

- **معرفة مآلات الأقوال**

قال الشيخ رحمه الله: «وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب ـ الإمام ـ: سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: "إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء"[(١)].

وقد روى عبدالله بن أحمد، عن عباد بن العوام الواسطي ـ إمام أهل واسط، من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد ـ قال: "كلّمت بشراً المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: ليس في السماء شيء"[(٢)].

وعن عبدالرحمن بن مهدي ـ الإمام المشهور ـ أنه قال: "ليس في أصحاب الأهواء شرٌّ من أصحاب جهم، يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى ـ والله ـ أن لا يناكحوا، ولا يورثوا"[(٣)].

وروى عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتاب "الرد على الجهمية" عن عبدالرحمن بن مهدي قال: "أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلِّم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا"[(٤)].

وعن عاصم بن علي بن عاصم ـ شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما ـ قال: "ناظرت جهمياً، فتبيَّنَ من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء رباً"[(٥)]».

---

(١) السنة لعبدالله بن أحمد (٤١).

(٢) السنة (٦٥).

(٣) السنة (١٤٧).

(٤) قال الذهبي في العلو (٢/ ١٠٣٨) و العرش (٢/ ٢٠٠): رواه غير واحدٍ بإسناد صحيح.

(٥) ذكره الذهبي في العرش (٢/ ٢٩٤).

قلت: وكما تكون أصول المذاهب والمقالات مهمة في تفكيكها ونقدها والرد عليها، فإنّ معرفة ما يؤول إليه القول مهم كذلك، وهذا من معرفة لوازم الأقوال والمذاهب، فكثير من البدع والمذاهب البدعية يلزم من القول بها لوازم ربما تخرج صاحبها من الإسلام لو التزمها، فمعرفة ما تؤول إليه الأقوال يكشف زيفها ويقرر بطلانها، سواء ذلك لأهل السنة أو لأصحاب هذه الأقوال والدّاعين إليها .

ولهذا رأينا في الآثار السالفة كيف كان السلف يبيّنون للمخالفين ولغيرهم ما يؤول إليه القول بتلك المقالات، فبدعة إنكار الصفات كما تقوله الجهمية يؤول إلى إنكار وجود الخالق سبحانه، هذا في سبيل العموم، وعلى الخصوص فبعض الصفات ألزم لهذا من غيرها، مثل إنكار الجهة، وإحالة رؤية الله عقلاً، وإنكار العلوّ للعلي سبحانه .

وبدعة القدرية تؤول إلى قول المجوس وإثبات خالق غير الله تعالى، وتعجيز الله تعالى.

وبدعة الجبرية تؤول إلى إنكار شريعته وأمره ونهيه والقول بوحدة الوجود، قال شيخ الإسلام: « وقد كثُر في كثير من المنتسبين إلى المشيخة والتصوف شهود القدر فقط من غير شهود الأمر والنهي والاستناد إليه في ترك المأمور وفعل المحظور، وهذا أعظم الضلال، ومن طرد هذا القول والتزم لوازمه كان أكفر من اليهود والنصارى والمشركين لكن أكثر من يدخل في ذلك يتناقض ولا يطرد قوله»[1] .

وإنكار السببية يؤول إلى نفي قدرة الله وحكمته وتجويز الظلم عليه سبحانه وفعل القبائح .

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢٨).

وقول الخوارج يؤول إلى تكفير خيرة الخلق من أصحاب النّبيّ ﷺ.

والإرجاء الغالي يؤول إلى إنكار الشرائع وإبطال الأمر والنهي وإلى الحكم بإيمان أكفر الخلق فرعون وهامان وأبي جهل.

قال شارح الطحاوية: «وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحي أحد رؤساء القدرية – إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فسادا مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤]، وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنا، فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني سمحا بذاك مبينا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمنا كامل الإيمان! فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر:٣٦]. ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر:٣٩]. ﴿قَالَ

﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٢]، والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافرا بشهادته على نفسه! »[1] .

وهذا مجرد مثال، وهذا تجده كثيراً في كلام شيخ الإسلام رحمه الله ونقاشه مذاهب المخالفين إذ يبين دائماً خطورة المقالات وما تؤول إليه من مذاهب كفرية، قد لا يكون ظاهراً للقائلين بها، أو لا يكون ظاهراً لكثير من أهل السنّة الذين ربّما يكون لهم مواقف ليّنة تجاه بعض أصحاب المذاهب ظناً بأنّ تلك المذاهب خفيفة وأنها قابلة للمعايشة والتفاهم لكنهم لا يعلمون ربما أنّ لتلك المذاهب نتائج تؤول إليها لا يمكن أن تكون مقبولة .

ومآلات هذه المذاهب قد تكون بيّنة لأصحابها وهذا من الزنادقة والمنافقين الذين يقصدون القول بهذه المقالات التي تخفي في طياتها ملآت كفرية، وهؤلاء ليسوا المعنيين بهذا التبيين .

وإنّما المعنيون به هم القائلون بها دون إدراك لما تؤول إليه، أو لأهل السنّة الذين لا يدركون خطورة هذه المقالات فيوالون أصحابها أو يتساهلون في العلاقة بهم ونصحهم وإنكار باطلهم.

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٤٦٠).

- **ألقاب علمية**

ذكر الشيخ رحمه الله بعض رجالات الفرق المخالفة للسلف وسماهم أئمة، فقال: «وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني ـ شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده ـ » وقال: «وقال الإمام أبو عبدالله **الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي** » وقال: «قال الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف» .

قلت: إذا تتبعت المواضع التي ذكر ابن تيمية هؤلاء في كتبه لن تجده يصفهم بالإمامة قط، بل يذكرهم بألقابهم التي يستحقونها من علم أو إمامة مقيّدة بفن معين ونحو ذلك، وهذا مما أمر المؤمن به في قوله ﷺ: «**أنزلوا الناس منازلهم**»حشّ .

لكن وصف المخالفين للسنة من أشاعرة أو ماتريدية أو غيرهم بالإمامة لا يكون من ابن تيمية ونحوه من علماء وأئمة السنة، إلاّ إذا كان له غرض دعوي، فهو من نوع المداراة، وإذا عرفنا الظروف التي أُلّفت فيها الحموية والمنطقة التي تذهب إليها والظروف التي عاشها ابن تيمية عرفنا أن استعمال مثل هذه الألقاب عند مخاطبين يقرّون لهؤلاء بالإمامة فيكون من باب التنزل مع المخاطب واحتجاجاً بمن يعظمه هو على ما خالف فيه السنّة .

فلما أراد ابن تيمة تحشيد الأقوال في إثبات علوّ الله تعالى وإثبات صفاته في الجملة استعمل مثل هذه الألقاب التي يعظمها الجمهور الذي يستقبل هذه الرسالة فتزول منه الوحشة، وهذا غرض دعوي مقبول وله دليله من السنة .

لكن استعمال هذه الألقاب الشرعية لمن لا يستحقّها أو يضلّ بها الخلق لا يجوز، لأنه كذلك مخالف لأمره ﷺ بإنزال الناس منازلهم، فالإجحاف مرفوض والغلو والمبالغة كذلك مرفوضة.

وخاصّة لفظ الإمامة هذا الذي أُنتهِك عرضه وقتلت هيبته بإطلاقه على كل من هبّ ودبَّ ودرَج، مع أنه لقب شرعي له مقوماته الشرعية.

ولبيان ذلك أكثر نسأل من يطلقه: هل الإمامة لفظ ثناء وتزكية أم هو مجرد لقب؟

والجواب بلا ريب أنّه لفظ ثناء وتزكية .

وحتى يتبين لك هذا نستعرض الآيات الّتي تبين أنّ هذا اللفظ لفظ شرعي وأن منزلة الإمامة ليست مجرد لقب يلقب به الإنسان نفسه أو غيره، بل هو اصطفاء من الله لمن كملت فيه مقومات الأسوة والقدوة، وحتّى تتّضح الصّورة نستعرض خمس آيات في كتاب الله تحدّثت عن الإمامة في الدّين:

١ – قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[البقرة:١٢٤].

استجاب الله تعالى لإبراهيم فجعله إماماً للمؤمنين، ومن ذرّيّته أئمّة للمؤمنين كذلك، والإمامة بمعنى القدوة أي الّذي يأتسي ويقتدي بأفعاله وأقواله غيره، فإن كان في الخير فهو إمام هدى وإن كان في الشّر فهو إمام ضلالة.

وعليه فإنّ لفظ الإمامة أوسع من النّبوّة، فكلّ نبيّ إمام وليس كلّ إمام نبي.

وفي الآية أنّ الإمامة اصطفاء فلا يكون إماماً من لم يجعله الله كذلك، وإنّما يكون ذلك بالهداية لفعل الخير، واكتساب العلم، ونيل الرّضا عليه، فكم من عالم صالح ليس بإمام، والله أعلم بخفايا القلوب غير أنّ الأئمّة قليل.

٢ - قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠].

الأمّة من النّاس: هو الجامع لخصال الخير، وقد اختلفت عبارات السلف في تفسير هذه اللّفظة، وتجتمع أقوالهم في أنّ الأمّة هو الإمام المُقتدى به في الخير، ولا يكون كذلك مالم يكن معلّماً لهم بالقول والفعل.

وفي وصف إبراهيم بالأمّة معنىً أشار إليه مجاهد بقوله: «أمّةٌ على حدة»، أي لوحده.

ففيه أنّ القدوة قد تتجزّأ، فقد يكون الرّجل قدوةً في العلم لا في العبادة، أو العكس، وقد يكون قدوةً في الحرب دون العلم، لكنّ ذلك لا يُوصف بالإمامة المطلقة، فلا يكون العبد أمّةً حتّى يجمع خصال الخير فيكون شبيهاً بإبراهيم، جامعاً لخصال الخير معلّماً لها، فيكون كأمّةٍ فيها من الرّجال من يتّصف بخصال من الخير لا تجتمع في واحد منهم لكنّها بمجموعها موجودة في الأمّة، وقد كان ابن مسعود - رضي الله عنه -يصف معاذاً - رضي الله عنه - بأنّه أمّة[1].

(١) تفسير ابن كثير(٤/ ٦١١).

وأنت إذا تمعّنت في الموصوفين بالإمامة في تاريخنا الإسلامي؛ تجدهم بهذه المثابة، فقد جمعوا رحمهم الله البروز في عامّة نواحي الخير وكانوا معلّمين لها وطرح الله لهم القبول في الأرض، فأصبحوا هم القدوات لعامّة المتسبين للإسلام؛ كالخلفاء الأربعة، والأئمّة الأربعة، وغيرهم ممّن شابههم وسار على دربهم.

٣ - قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[الفرقان:٧٤].

قال ابن جرير الطّبري: «معناه: واجعلنا للمتّقين إماماً يأتمّون بنا في الخيرات».

وقد استدلّ بها بعض المفسّرين على استحباب طلب الرّياسة في الدّين، وهذا منهم استدلالٌ رائق، غير أنّهم لا يعنون أنّ يحارب الرّجل ليفرض إمامته على النّاس، ويتسمّى بها دون أن يسميه أحدٌ بذلك.

كما لا يعنون أن يلجأ أتباع كلّ مدّعٍ أو عالمٍ أو داعيةٍ إلى الغلوّ في صاحبهم وتفخيمه بوصفه بالإمامة المطلقة، مع ما قد يتّصف به من الخزايا الّتي لا تليق بمؤمنٍ عادي فكيف بإمام ؟!

بل هو دعاءٌ ضمني بأن يتقبّل الله منهم أعمالهم وأن يسدّدها ويصلحها وأن تكون صواباً على وفق ما يحبّه ويرضاه فإنّهم إذا كانوا كذلك كانوا جديرين بأن يمنّ الله تعالى عليهم فيضع لهم القبول في الأرض ويكونوا بذلك أئمّةً يُقتدى بهم.

قال القرطبي: «كان القشيري يقول: الإمامة بالدّعاء لا بالدّعوى، يعني بتوفيق الله وتيسيره ومنّته، لا بما يدّعيه كلّ أحد لنفسه، وقال إبراهيم النّخعي: لم يطلبوا الرّياسة بل بأن يكونوا قدوةً في الدّين، وقال ابن عبّاس: اجعلنا أئمّة هدى».

٤ - قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[الأنبياء:٧٢-٧٣].

في الآية بيانٌ لاستجابة الله تعالى دعاء إبراهيم - عليه السّلام -، إذ جعل من ذرّيّته المباشرة أئمّةً يهدون.

وفيها - أيضاً -:بيان سبب استحقاقهم للإمامة، وهو أنّه تعالى أوحى إليهم فعلَ الخيرات، وإقامَ الصّلاةِ، وإيتاءَ الزّكاةِ، وأنّهم امتثلوا هذه الأوامر، فكانوا عبّاداً له، فاستحقّوا أن يكونوا أئمّةً يُقتدى بهم في الخير.

فأساس الاصطفاء للإمامة هو التّوفيق للهدى والصّلاح، وبما أنّ السّبب يحتاج إلى إذن الله تعالى ورضاه فكذلك نتيجته.

وفيها توضيح أنّ الإمامة لا تكون إلاّ بركنيها: العلم والعمل، فلا يكون الجاهل إماماً قط كما لا يكون الفاسق إماماً قط.

٥ - قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ۖ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٣﴾ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٣-٢٤].

فيها أنّ الله تعالى أثابهم على صبرهم ويقينهم بأن جعل منهم أئمّة: أي يُقتدى بهم في الخير، ففيه تنبيهٌ على أنّ الإمامة لا تُنال إلاّ بالعلم والعمل.

وأنّها لا تكون إلاّ بالدّعوة إلى الخير، ولذلك قال: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾، قال القرطبي: «أي أمرناهم بذلك، وقيل: بأمرنا أي لأمرنا أي يهدون النّاس لديننا، ثمّ قيل: المراد الأنبياء عليهم السّلام، وقيل: المراد الفقهاء والعلماء».

وكونهم العلماءُ والفقهاءُ أقرب للصّواب، لأنّ الأنبياء عليهم السّلام قُدُوات ينالون شرف النّبوّة دون ابتلاء متقدّم، بل يُهيّؤون من الله تعالى لذلك -، وأمّا الآية فأشارت إلى أنّ نيلهم الإمامة كان بعد صبر، قال القرطبي: «وهذا الصّبر صبر على الدّين وعلى البلاء»، والأنبياء ينالون النّبوّة قبل أن يعرفوا الدّين ويُبتلوا به والله تعالى أعلم.

وإذا تمعّنّا في الآيات السّابقة فإنّ الإمامة فيها جميعها كانت جعلاً من الله لا اكتساباً فقط، وأنا لا أتحدّث عن صفات الإمام وإنّما عن وسْمِه بسمة الإمامة.

وفي أئمّة السّلف، يتجلّى لك المعنى الّذي أريد، فإنّهم - رحمهم الله - كانوا شديدي البعد عن الشّهرة، كارهين لها، وكثير منهم لم يجمعوا حولهم من التّلاميذ من ينشر أقوالهم، ولم يؤلّفوا كتباً، ومع ذلكّ أبى الله تعالى إلاّ أن يكونوا أئمّة.

لأنّ أولئك السّادة جمع الله لهم من صفات الإمامة ما لم يجتمع لغيرهم، فتجد الواحد منهم إماماً في العلم وإماماً في العمل وإماماً في الدّعوة إلى الخير، فإذا نظرت إلى بعدهم وبغضهم للتّرأّس والتّصدّر، وما وصل إليه حال النّاس في الاقتداء بهم عرفت أنّ الإمامة اصطفاءٌ من الله لا فرق بينها وبين النّبوّة من هذه الحيثيّة، غير أنّ النّبوّة أخصّ من الإمامة؛ لأنّها لاتكون نتيجة لكسب العبد من العلم والعمل بل هي اصطفاء من الله تعالى.

وهذه رسالةٌ لكلّ من جعل من نفسه أو غيره إماماً دون أن يتلمّح هذه المعاني، فكم من رجلٍ موصوفٍ بالإمامة على الألسنة لكنّه في الواقع والحقيقة مُهمل من الاقتداء به، ولا يُلتفت إليه في أسوةٍ ولا مشورة.

وخلاصة هذا المطلب أنّ الإمامة تحتاج إلى تسبّب وهذا صحيح لكن مع ذلك قد يترأّس الرّجل في العلم والعمل ولا يكون إماماً وهذا منظورٌ ومشاهد، أليس في تراجم العلماء السّابقين رجالٌ كثيرون موصوفون بالعلم والعمل، فهل كان كلّهم أئمّة ؟

وبناء على ذلك نعرف أنّ إطلاق الإمامة ليس مقبولاً من أي شخص في أي شخص إلا إذا كان أهلا لها بضوابطها الشرعية .

فإنّ وصف (الإمامة) كوصف (الإيمان)، يوصف به المرء مقيداً أو مطلقاً، وفرق بينهما.

فإطلاقها دون قيد على من ثبت عنه مخالفات عقدية هو كوصف الفاسق بالإيمان المطلق، سواء فسق اعتقاد أو فسق معصية، وتدبر لماذا أقام السلف الدنيا ولم يقعدوها على من سمى الفاسق مؤمنا ؟ قال ابن تيمية: «ولهَذَا دخلَ في إرجاءِ الفقهاءِ جماعةٌ هم عندَ الأمّةِ أهلُ علمٍ

ودينٍ، ولهَذَا لم يكفّرْ أحدٌ من السّلَفِ أحداً من مُرجِئة الفقهاءِ، بل جعلُوا هَذَا من بِدعِ الأقوالِ والأفعالِ، لا من بِدَعِ العقائِدِ، فإنّ كثيراً من النّزاعِ فيها لفظِيٌّ، لكنّ اللّفظَ المطابقَ للكتابِ والسّنّةِ هوَ الصّوابُ، فليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ بخلافِ قولِ الله ورسولِه، لا سيّما وقَد صارَ ذلِكَ ذريعةً إلى بدَعِ أهلِ الكلامِ، من أهلِ الإرجاءِ وغيرِهم، وإلى ظهورِ الفِسقِ، فصارَ ذلِكَ الخطأُ اليسِيرُ في اللّفظِ سبباً لخطأٍ عظيمٍ في العقائِدِ والأعمالِ، فلِهَذَا عظُمَ القولُ في ذمّ الإرجاءِ، حتّى قالَ إبراهيم النّخْعِيّ: لَفِتنَتُهُم ـ يعني المُرجِئةَ ـ أخوفُ علَى هذهِ الأمّةِ من فتنة الأزارقةِ، وقالَ الزّهرِيّ: مَا ابتُدعَت في الإسلامِ بدعةٌ أضرّ علَى أهلِه من الإرجاء» [1]، وكذلك هنا، بسبب هذا القول صار عندنا أئمة بعدد الحصى: وامتهن هذا اللفظ وصار ذريعة لنشر الباطل وتسويقه: أليس هذا رأي الإمام فلان ؟ والإمام فلان ؟

وإذا تأملت الآيتين (١ و٢) تعرف جانباً مهمّاً في الإمامة المطلقة، وأنّه من الخطأ إطلاق اسم الإمامة على من اشتهر قصورهم في نواحي مهمّة في الاعتقاد أو السّلوك أو غير ذلك.

وفي هذا المجال تثور خلافات عنيفة شغلت بعضها طلبة العلم وكثيرا من الناس حول جواز إطلاق الإمامة على علماء أجلاء ممن خدم السنة والحديث أو القرآن، وتأخذ كثيراً من الناس العاطفة سلباً أو إيجاباً فتنجرف بهم عن مواطن الصواب في هذه المسألة لأنها تتجاوز الأسماء القديمة لتمسّ أسماء معاصرة يكنّ لها الاحترام والحب أو يظهر لها البغض والمنافرة، والبحث فيها دقيق قد يعذر فيه الجاهل .

(١) مجموع الفتاوى(٧ / ٣٩٤).

وهنا تنبيهات لابد منها:

الأول: أنّ بعض السلفيين لشدة وطأة المخالفين في تعظيم بعض العلماء القدماء أو المعاصرين وإطلاق لقب الإمامة عليهم يبالغ في الحط على العلَم محلّ الخلاف، فربما كفّره أو زاد في تعظيم بدعته وخطورته على الأمّة وربّما رماه بالزندقة، كل هذا مبالغة في ردّ قول مخالفه، وهذا ظلم وعدوان فالرّجل محلّ الخلاف مجتهد أخطأ أو مبتدع ضل ففي النهاية لايجوز الحط عليه فيما لا داعي له ولا يجوز سبّه والحمل عليه وتحميله خطأ أتباعه ومعجبيه، كما فعلت الناصبة لما سبت علياً مناكفة للرافضة .

خاصة إذا كان العلم محل الخلاف ممن مات ولم يبق منه إلا مصنفاته فلا يتحمل هو جريرة من رفعَه قميصاً ليبطل أصلاً من أصول السنة .

وفي مقابله كذلك من يبالغ في الثناء على شخص فقط ليثبت خطأ مخالفه الذي يذمه، والواجب كما قالت عائشة أن ننزل الناس منازلهم وأن لا نحمّلهم جريرة من غلا فيهم ولا نزكيهم بما ليس فيهم رداً لقول من ذمهم وظلمهم حقهم.

الثاني: من الغريب جدا شدة بعض المدافعين عن بعض العلماء القدامى أو المعاصرين في إطلاق الإمامة عليهم أو نزعها عنهم، فإنّ غاية الأمر بعد هذا كله في حيز الجواز على أقل تقدير، فمن أبى أن يطلق على فلان الإمامة المطلقة يمارس حقه ولا يجوز إلزام أحد إلا بما ألزمه الله به .. ولا ينقص العالم القدير أن لا يطلق عليه أنه إمام ولا يضرّه فنحن نقرأ ونستفيد من الكثير وندعو لهم ونستغفر لهم ونسأل الله لهم الثواب الجزيل ومغفرة الزلل،وليس شرطاً أن يكونوا أئمة .

فإن كان هذا صادراً من صاحب منهج غالٍ فالأمر يناقش من حيث غلوّه لا أن يبطل الحق بسبب غلوّ شخص فيه .

الثالث: أنّ العمل للإسلام بل حتى الموت في سبيله ليس حصانة لأحد من النقد، وليس ثمناً لاستحقاق كل منزلة يريد أحد أن ينزله إياها، ولا يُشترط في العامل للدّين السلامة، بل قد يكون فاجرا كما صح عنه ﷺ .

فما بالك وهو من أهل الإيمان والدعوة والعلم، وإنما نمنع إطلاق الإمامة المطلقة له حماية لأصل الدين وهو أولى وأحرى بالذب عنه، حتى لا يقلد هذا المخطئ في خطئه ويُتبع فيما زل فيه .

الرّابع: أنا لا نقر كذلك غلو بعض السلفيين في مشايخ لهم فضل وعلم لكنهم ليسوا أئمة ولا يستحقون ذلك ولو خلع عليهم أتباعهم أو محبوهم، يكفيهم فضلاً وشرفاً أنهم من قادة ورؤوس أهل العلم والعلماء، أمّا الإمامة فشأنها أعلى، ولهذا لا يكاد يُتفق على أحدهم حتى من الدائرة المقربة منهم، وفي رأيي أنّ منصب الإمامة بعد الأئمّة الثلاثة: ابن باز والألباني وابن عثيمين منصب شاغر حتى الآن، والله أعلم وأحكم .

- **عليك لا لك**

نقل الشيخ رحمه الله عن أبي عبد الله محمد بن خفيف وهو من رجالات التصوّف بعض مذاهب وافق فيها أئمة السلف في مسائل الصفات وغيرها، ونقل عنه قوله: «وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتاب سماه "التبصير" كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقده ويذهب إليه، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى؛ فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة.

ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة، لم يخص طائفة دون طائفة فتبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المحصلين منهم، وكان ممن نسب إليه ذلك القول ـ بعد أن ادعى على الطائفة ـ ابن أخت عبد الواحد بن زيد[1]، والله أعلم بمحله عند المحصلين؛ فكيف بابن أخته[2].

وليس إذا أحدث الزائغ في نحلته قولاً نسب إلى الجملة، كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه، أو لبَّس فيها حديثاً ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.

---

(١) عبدالواحد بن زيد، أبو عبيدة البصري، قال البخاري: تركوه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان؛ فكثرت المناكير في حديثه. انظر ترجمته في "السير" (٧/ ١٣٧).

(٢) بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد، كان من الخوارج وله أتباع يقال لهم البكرية، يرون أن الإنسان هو الروح دون الجسد، وأن الله يرى يوم القيامة في صورة يخلقها وأنه يكلم عباده منها، وأن الأطفال والبهائم لا يحسون بالألم وهذا الكلام على خلاف ما عرف بضرورة العقل.انظر مقالات الإسلاميين (ص ١٦٨)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٠)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٦٩).

واعلم أن ألفاظ "الصوفية" وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجري فيما بينهم، فمَن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه، رجع عنهم خاسئاً وهو حسير».

قلت: هذا الموقف الذي وقفه ابن خفيف من كلام الإمام الطبري رحمه الله أفادنا علماً جماً، أوّلها: أن لا نصدّق مبتدعاً مهما كانت جلالته في العلم على إمام من أهل السنّة، إلاّ إذا رأينا بأعيننا منه مباشرة وسمعنا منه أو ممن سمع منه من الثقات، وذلك أنّ المبتدع يفسد بالبدعة تصوّره وذوقه وضبطه، فيرى الأشياء على غير واقعها متأثراً بموقفه النفسي من السنة وأهل السنة مهما دارى وكابر .

فهذا ابن خفيف رأى مالم يسطّره الطبري، فإن الذي في "التبصير" للطبري قوله: «وقال جماعةٌ متصوفةٌ ..»[1] وكلّ أحد يعر ف الفرق بين "جماعة المتصوفة" وبين "جماعة متصوفة" بالتنكير، فهي بمعنى "بعض المتصوفة" فأي شيء في هذا ؟

فابن خفيف إما أرته عينه ماليس بحقيقة أو أفهمه عقله مالا يحتمله اللفظ .

وهذا يعبر عن موقفه من ابن جرير ومن يمثلهم من أهل السنّة .

ولهذا اختار جملةٌ من أئمة السلف ردّ رواية المبتدع، ولو كان صدوقاً في نفسه، إذ هناك عوامل نفسية قد تسبب له الخطأ في النقل بدون القصد، يقول محمد مصطفى الأعظمي شارحاً: «ولتوضيح ذلك أذكر دراسات حديثة أجريت في علم النفس .

(١) التبصير (ص٢١٧).

يقول الأستاذ مالك البدري: و لقد أصبح الآن من الثابت علمياً أن إدراك الفرد يتأثر كثيراً بالعوامل الانفعالية والوجدانية والفكرية التي تهيمن على سلوكه، فالدراسات التجريبية التي أجريت على المتعصبين المذاهب متطرفة أو أولئك الذين تحجرت اتجاهاتهم على احتقار أجناس وطوائف معينة من البشر، أظهرت هذه الدراسات بأن هؤلاء الأشخاص يدركون المواقف التي لها صلة باتجاهاتهم المتحاملة هذه ادراكاً انتقائياً، لا يتذكرون فيما يسمعون أو يشاهدون إلا الجوانب التي تؤيد اتجاهاتهم . أما النواحي التي تتعارض مع اعتقاداتهم فهم إما يفشلون عن ملاحظتها أصلاً أو ينسونها بسرعة أو يشوهونها بطريقة أو أخرى حتى تتسق مع أفكارهم .

ولا يتعمد مثل هؤلاء الأفراد الكذب عندما يسردون الوقائع التي شاهدوها أو سمعوها مشوهة ناقصة . فالأمر يتم بطريقة لا شعورية ملتوية تفوت على أكثر المتحاملين المتعصبين صدقاً وأمانة .

ومن أطرف الأبحاث في هذا الميدان دراسة استخدم فيها باحث أمريكي صورة لرجل زنجي أمريكي حسن الهندام يقف في مركبة عامة بجوار رجل أبيض يحمل خنجراً كبيراً . عرض الباحث هذه الصورة على مجموعة من الأمريكيين الذين عرفوا بتعصبهم العنصري نحو الزنوج لفترة وجيزة من الوقت ثم سألهم بعد ذلك عن محتواها. فأجاب أكثرهم بأن الخنجر كان في قبضة الزنجي ! هذا بخلاف المجموعة غير المتحاملة التي يتذكر أكثرها أن الخنجر كان في يد الرجل الأبيض .

وهناك دراسات كثيرة طبقت على أتباع المذاهب المتطرفة أو (المريدين) أصحاب الطاعة العمياء لقائد جبار ... كل هؤلاء لا يكادون يسمعون أو يناقلون إلا الأخبار التي تؤيد

مواقفهم . وكلما ارتبطت هذه الاتجاهات بالجوانب الانفعالية الحماسية وكلما نشط الأفراد في الدعوة لأفكارهم وكلما شعروا بتهديد المجتمع لاتجاهاتهم الشاذة، كلما ازدادت ظاهرة الادراك الانتقائي هذه .

ومن هنا يظهر لنا جلياً اصابة المحدثين في عدم قبولهم رواية المبتدع الداعي إلى بدعته، إذا كان الحديث يؤيد بدعته، لأن هؤلاء الدعاة لا يسلمون بالطبع من ظاهرة الإدراك الانتقائي لما يسمعونه من أحاديث سيد البشر ﷺ، ومما يزيد من احتمال تشويههم اللاشعوري لما يسمعونه من أحاديث أو نسيانهم للجوانب التي تعارض أفكارهم وإن كانوا صادقين .

أما قبولهم الرواية المبتدع غير الداعي إلى بدعته، فأمر تؤيده البحوث في علم النفس أيضاً، لأن هؤلاء الأشخاص، وإن كانوا متعاطفين مع أفكار شاذة، إلا أن هذا الانتماء ضعيف بدرجة تقلل من امكانية الإدراك الانتقائي . ومن الناحية العلمية التجريبية الحديثة فإن الباحث لا يجزم إلا بالسلوك الواضح و كالقول والعمل، الذي يمكن مشاهدته . أما الجوانب الذاتية التي لا يمكن ملاحظتها فلا تصلح كدليل علمي مؤكد »[1] .

قلت: وقد وقع لي ذلك شخصياً مع أحد المعاصرين الذين حاورتهم في مسائل أخطأوا فيها وكتابي منشور منظور، ومع ذلك نقل عني كلاماً من كتابي قرأه بصورة خاطئة بوضوح، وقرأه بصورة توافق ما أراده من تفهيم الناس عني مالم ألفظ به .

وهذا ما حدث مع ابن خفيف.

(١) منهج النقد عند المحدثين (٤١-٤٢).

ثم أقول: هَب أن الطبري نسب ذلك لعامة الصوفية بناء على قول أحدهم، كما احتج ابن خفيف بقوله:« وليس إذا أحدث الزائغ في نحلته قولاً نسب إلى الجملة، كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه، أو لبَّس فيها حديثاً ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين ».

أقول: فرقٌ بين هذا وهذا، فإنّ الشيء من معدنه لا يُستغرب، وذلك أنّ التصوف مجمع البدع، لأنّه هو في ذاته بدعة، فخليق به أن يصدر عن أصحابه أنواع البدع، خاصّة ما يتعلق برؤية النبي ﷺ ورؤية الباري تعالى، فإنّ غلوّ كثير من الصوفية متمحور حول هذين الأمرين، مشافهة الرسول والأخذ عنه، والكشف والأخذ عن الرب تعالى، حتى قال قائلهم:"حدثني قلبي عن ربي"، ونشأت فيهم المذاهب المتفلتة من الشريعة بسبب ذلك .

فإذا وجد من قال منهم برؤية الرب عياناً فذلك غير مستغرب من طائفة التصوف .

وكون ابن خفيف وغيره كانوا على السنة في أبوابٍ من الملّة خاصة في مسائل الصفات فذلك شيء يحمدون عليه لكن ذلك ليس من التصوف، ولم يفيدوه من مشايخهم بل من أئمة السلف، كما أنّه لا يجعلهم في منزلة أهل السنة وممن يتعقب على مثل الطبري رحمه الله .

أما الفقه والحديث فهمنا صناعتان لا علاقة لهما بهذه الأقوال ولا البدع، ولا يجوز أن يُنسب قول الزائغ من المحدّثين والفقهاء إلى عامّتهم لأنّ الفقه في ذاته ينفي الباطل من الأقوال إذ هو صناعة قائمة على قواعد وأصول لا على أهواء وأذواق واتباع رؤساء، والحديث كذلك بل وأشدّ .

فالفقه والحديث ينفيان عن أنفسهما الخبث، أما التصوف فهو في ذاته قابل لهذه الأقاويل الخارجة كما قلنا، فشتان يا بن خفيف بين من يتكلم بلفظ رسول الله وهمّته حُكْم رسول الله ﷺ وبين من همّته التزهّد والخلوات وطقوس الوثنيين وعبارات الفلاسفة وغيرهم .

وهو بنفسه قد أدلى بعذر الطبري إذ قال: «واعلم أن ألفاظ "الصوفية" وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجري فيما بينهم، فمَن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه، رجع عنهم خاسئاً وهو حسير ».

قلت: وهذا حجّة عليه، ويرجّح عذر الطبري فيما نسبه إليهم -لو كان-، فمن حاد عن منهج النبي ﷺ وأصحابه فعدَل عن ألفاظهم وعباراتهم واستعمل ألفاظاً تحتمل الحق والباطل فعليه الوِزر لا على من اتّهمه، وجاز سوء الظن به وبمذهبه، وقد أعرض عن خير الهدي هدي محمد ﷺ، وعن ألفاظ القرآن والسنة وعبارات القرآن والسنة واصطلاحهم، فمن أين أتى قومك يا بن خفيف بهذه المرموزات والإشارات التي تجري بينك وبين أصحابك؟ وأنتم في هذا تدّعون العلم بالله والدلالة عليه والإشارة إليه ؟ فهل أنتم أعلم أم أتقى أم أنقى من خير الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، أصحاب محمد ﷺ .

وقد قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[البقرة:١٠٤] .

فمثل هذا الدفع من ابن خفيف إنّما هو عليه لا له وعذر لكل من نسب لهذه الطائفة السوء مما يتجانس مع طبيعة مقالتهم وبدعتهم .

على أنّ الطبري كما قلنا لم يتفوه بما ذكره ابن خفيف وإنما أساء القراءة فأساء الظن فأساء الأدب مع إمام من أئمة السنة في زمانه رحمه الله .

- **الاهتداء**

قال رحمه الله: «وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبّر كتاب الله وسنّة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً البتة» إلى أن قال: «ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد».

قلت: صدق رحمه الله، وكيف لا يكون كذلك وهما من عند الله وأحال إليهما في كمال الإيمان وكمال الاهتداء، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥]، وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾[النور:٥٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

ومن وقع في شيء من نقص الإيمان والاهتداء فإنما هو بسبب نقص الأخذ من الكتاب والسنة إمّا عمداً وزيغاً كأصحاب المقالات الضالة والبدع والأهواء، وإما خطأ بأن ساء فهمُه أو قصُر علمُه بما جاء به القرآن وجاء به الرسول، وقد قال عزوجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى

﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الجمعة:٢] .

لكن هذا الاهتداء والنور يحصل بتحقق شروط وانتفاء موانع، ذكر الشيخ من الشروط أن يكون الأخذ منهما بتدبّر وفقه، وأن يكون للآخذ منهما قصدٌ صحيح وهو اتباع الحق .

أما التدبّر والتفقّه الصحيح فإنّما يكون على منهج سلف هذه الأمّة، من أصحاب النّبيّ ﷺ ومن تبعهم بإحسان، فمن اتبع سبيلهم في الأخذ والفَهم والتدبّر وسلك مسالكهم وصل إلى ما وصلوا إليه من مراتب الاهتداء والاستنارة بالكتاب والسنة .

ويكون ذلك بقصد الوصول إلى الحق لا بقصد التنقير والاختيار بحسب ذوقه وهواه، أو البحث فقط عما يظن فيه مستندا لبدعته .

وهذا هو المانع الذي ذكره الشيخ وهو عدم التحريف للقرآن والسنة والإلحاد فيهما بصرف الظواهر وإنكار الحقائق أو الزيغ عن دلالات القرآن والسنة .

فالقرآن والسنة كافيان لكمال الاهتداء، كيف وقد أحال القرآن عليهما في فض الخصومات، ولولم يكونا كذلك كانت الإحالة إليهما عبثا يُنزّه عنه الباري تعالى، وما سماه الله تعالى نورا فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ وَلَـٰكِن جَعَلْنَـٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الشورى:٥٢].

وأما مَن ضلّ أو أخطأ من العلماء من فقهاء ومحدّثين وغيرهم فليس ذلك لنقص في الوحي وإنما لعشاوة هؤلاء العلماء ونقص تمسّكهم وعدم رسوخهم في السنة والاتباع كما قال

الشيخ آخرا: « ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد »، وما ذكره الشيخ من موانع الاهتداء يشمل نقص القدرة على التدبّر، وهذه هبات من الله تعالى والناس فيها متفاوتون بل وقع التفاوت فيها بين صفوة خلق الله أصحاب رسوله ﷺ .

ومنها كذلك سوء القصد، والذي يؤدي إلى التحريف والتأويل والإلحاد .

وههنا مسألة عظيمة ذكرها ابن القيم وهي اقتضاء العلم للاهتداء، وقد افترق فيها فريقان بعضهم قال إنه يقتضي وأورد حُجَجه على ذلك، وبعضهم قال: إنه لا يقتضي وأورد حُججه كذلك على قوله .

ثم فصل بينهم في كلام طويل لكنه مهم وفيه مغانم كثيرة، أنقله بطوله، قال رحمه الله: «كلا الطائفتين ما خرجت عن مُوجَب العلم، ولا عدلت عن سَنَن الحقِّ، وإنما الاختلافُ والتباينُ بينهما من عدم التَّوارد على محلٍّ واحد، ومن إطلاق ألفاظٍ مجملة، بتفصيل معانيها يزولُ الاختلاف، ويظهرُ أنَّ كلَّ طائفةٍ موافقةٌ للأخرى على نفس قولها.

وبيانُ هذا: أنَّ المقتضي قسمان:

* مقتضٍ لا يتخلَّفُ عنه مُوجَبُه ومقتضاه، بل يستلزمُه استلزامَ العلَّة التامَّة لمعلولها.

* ومقتضٍ غيرُ تامٍّ، بل قد يتخلَّفُ عنه مقتضاه؛ لقصوره في نفسه عن التمام، أو لفوات شرط اقتضائه، أو قيام مانعٍ منعَ تأثيرَه.

فإن أريدَ بكون العلم مقتضيًا للاهتداء الاقتضاءُ التامُّ الذي لا يتخلَّف عنه أثرُه بل يلزمُه الاهتداءُ بالفعل؛ فالصوابُ قولُ الطائفة الثانية، وأنه لا يلزمُ من العلم حصولُ الاهتداء المطلوب.

وإن أريدَ بكونه مُوجِبًا أنه صالحٌ للاهتداء، مقتضٍ له، وقد يتخلَّفُ عنه مقتضاه لقصوره، أو لفوات شرطٍ، أو قيام مانع؛ فالصوابُ قولُ الطائفة الأولى.

وتفصيلُ هذه الجملة: أنَّ العلمَ بكون الشيء سببًا لمصلحة العبد ولذَّته وسروره قد يتخلَّفُ عنه عملُه بمقتضاه، لأسبابٍ عديدة:

السببُ الأول: ضعفُ معرفته بذلك.

السببُ الثاني: عدمُ الأهليَّة، وقد تكونُ معرفتُه به تامّة، لكن يكونُ مشروطًا بزَكاء المحلِّ وقبوله للتزكية، فإذا كان المحلُّ غير زكيٍّ ولا قابلٍ للتزكية كان كالأرض الصَّلْدَة التي يخالطُها الماء، فإنه يمتنعُ النباتُ منها؛ لعدم أهليتها وقبولها.

فإذا كان القلبُ قاسيًا حَجَريًّا، لا يقبلُ تزكيةً ولا تُؤثِّرُ فيه النصائح، لم ينتفع بكلِّ علمٍ يعلمُه، كما لا تنبتُ الأرضُ الصلبة ولو أصابها كلُّ مطر، وبُذِرَ فيها كلُّ بَذْر.

كما قال تعالى في هذا الصنف من الناس: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧]، وقال تعالى: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن

يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١١١]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[يونس:١٠١] وهذا في القرآن كثير.

فإذا كان القلبُ قاسيًا غليظًا جافيًا لا يعملُ فيه العلمُ شيئًا، وكذلك إذا كان مريضًا مَهِينًا مائيًّا لا صلابةَ فيه ولا قوةَ ولا عزيمة لم يؤثِّر فيه العلم.

السببُ الثالث: قيامُ مانع؛ وهو إمَّا حسدٌ أو كِبْر، وذلك مانعُ إبليس من الانقياد للأمر، وهو داءُ الأولين والآخرين إلاّ من عصم الله، وبه تخلَّف الإيمانُ عن اليهود الذين شاهدوا رسول الله ﷺ وعرفوا صحةَ نبوَّته ومن جرى مجراهم، وهو الذي منع عبد الله بن أبيٍّ من الإيمان، وبه تخلَّفَ الإيمانُ عن أبي جهلٍ وسائر المشركين؛ فإنهم لم يكونوا يرتابون في صدقه وأنَّ الحقَّ معه، ولكنْ حملهم الكِبْرُ والحسدُ على الكفر، وبه تخلَّفَ الإيمانُ عن أميَّة وأضرابه ممن كان عنده علمٌ بنبوَّة محمد ﷺ.

السببُ الرابع: مانعُ الرياسة والمُلْك، وإن لم يَقُم بصاحبه حسدٌ ولا تكبُّر عن الانقياد للحقِّ، لكن لا يمكنُ أن يجتمع له الانقيادُ ومُلْكُه ورياستُه، فيَضِنُّ بمُلْكِه ورياسته؛ كحال هِرَقل وأضرابه من ملوك الكفار الذين علموا بنبوَّته وصِدْقه، وأقرُّوا بها باطنًا، وأحبُّوا الدخول في دينه، لكن خافوا على مُلْكهم.

وهذا داءُ أرباب المُلْك والولاية والرياسة، وقلَّ من نجا منه إلا من عصم الله، وهو داءُ فرعون وقومه، ولهذا قالوا: ﴿فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾[المؤمنون:٤٧] ؛ أَنِفُوا أن يؤمنوا ويتبعوا موسى وهارون وينقادوا لهما وبنو إسرائيل عبيدٌ لهم.

ولهذا قيل: إنَّ فرعون لما أراد متابعةَ موسى وتصديقَه شاورَ هامان وزيرَه، فقال: بينا أنت إلهٌ تُعْبَدُ تصيرُ عبدًا تعبُد غيرَك!؛ فأبى العبوديَّةَ واختار الرياسةَ والإلهيَّة المُحال.

السببُ الخامس: مانعُ الشهوة والمال؛ وهو الذي منع كثيرًا من أهل الكتاب من الإيمان، خوفًا من بطلان مآكلهم وأموالهم التي تصيرُ إليهم من قومهم.

وقد كانت كفارُ قريش يصدُّون الرجلَ عن الإيمان بحسب شهوته، فيدخلونَ عليه منها؛ فكانوا يقولون لمن يحبُّ الزِّنا والفواحش: إنَّ محمدًا يحرِّم الزِّنا، ويحرِّم الخمر؛ وبه صدُّوا الأعشى الشاعر عن الإسلام.

وقد فاوضتُ غير واحدٍ من أهل الكتاب في الإسلام وصحَّته، فكان آخر ما كلَّمني به أحدهم: أنا لا أتركُ الخمر، وأشربُها آمنًا، فإذا أسلمتُ حُلْتُم بيني وبينها وجلدتموني على شربها.

وقال آخر منهم ــ بعد أن عرف ما قلتُ له ــ: لي أقاربُ أربابُ أموالٍ وإني إن أسلمتُ لم يَصِل إليَّ منها شيء، وأنا أؤمِّلُ أن أرِثَهم، أو كما قال.

ولا ريب أنَّ هذا القَدْرَ في نفوس خلقٍ كثيرٍ من الكفار، فتتفقُ قوةُ داعي الشهوة والمال، وضعفُ داعي الإيمان، فيجيبُ داعي الشهوة والمال، ويقول: لا أرغبُ بنفسي عن آبائي وسلفي.

السببُ السادس: محبةُ الأهل والأقارب والعشيرة؛ يرى أنه إذا اتبعَ الحقَّ وخالفهم أبعدوه وطردوه عنهم وأخرجوه من بين أظهرهم. وهذا سببُ بقاء خلقٍ كثيرٍ على الكفر بين قومهم وأهاليهم وعشائرهم.

السببُ السابع: محبةُ الدار والوطن، وإن لم يكن له بها عشيرةٌ ولا أقارب، لكن يرى أنَّ في متابعة الرسول خروجَه عن داره ووطنه إلى دار الغُربة والنَّوى، فيَضِنُّ بوطنه وداره.

السببُ الثامن: تخيُّله أنَّ في الإسلام ومتابعة الرسول إزراءً وطعنًا منه على آبائه وأجداده وذمًّا لهم، وهذا هو الذي منعَ أبا طالبٍ وأمثاله عن الإسلام؛ استعظموا آباءهم وأجدادَهم أن يشهدوا عليهم بالكفر والضلال وأن يختاروا خلافَ ما اختار أولئك لأنفسهم، ورأوا أنهم إن أسلموا سفَّهوا أحلامَ أولئك، وضلَّلوا عقولهم، ورموهم بأقبح القبائح وهو الكفر والشرك.

ولهذا قال أعداء الله لأبي طالبٍ عند الموت: أترغبُ عن ملَّة عبد المطلب؟! فكان آخرَ ما كلَّمهم به: «هو على ملَّة عبد المطَّلب»[1] فلم يَدْعُه أعداءُ الله إلا من هذا الباب؛ لعلمهم بتعظيمه أباه عبد المطلب، وأنه إنما حاز الفخرَ والشَّرف به، فكيف يأتي أمرًا يلزمُ منه غايةُ تنقيصه وذمِّه؟!

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٢٤).

ولهذا قال: «لولا أن تكونَ سُبَّةً على بني عبد المطلب لأقررتُ بها عينَك»[1]، أو كما قال...والمَسبَّةُ التي زعم أنها تُجَرُّ على أشياخه شهادتُه عليهم بالكفر والضلال وتسفيه الأحلام وتضليل العقول؛ فهذا هو الذي منعه من الإسلام بعد تيقُّنه.

السببُ التاسع: متابعةُ من يعاديه من الناس للرسول، وسبقُه إلى الدخول في دينه، وتخصُّصه وقربُه منه، وهذا القَدْرُ منع خلقًا كثيرًا من اتباع الهدى؛ يكونُ للرجل عدوٌّ يُبْغِضُ مكانَه، ولا يحبُّ أرضًا يمشي عليها، ويقصدُ مخالفتَه ومناقضتَه، فيراه قد اتبعَ الحقَّ، فيحملُه قصدُ مناقضته ومعاداته على معاداة الحقِّ وأهله، وإن كان لا عداوةَ بينه وبينهم.

وهذا كما جرى لليهود مع الأنصار؛ فإنهم كانوا أعداءهم، وكانوا يتواعدونهم بخروج النبي ﷺ، وأنهم يتَّبعونه ويقاتلونهم معه، فلمَّا بَدَرَهم إليه الأنصارُ وأسلموا حملهم معاداتُهم على البقاء على كفرهم ويهوديَّتهم.

السببُ العاشر: مانعُ الإلْفِ والعادة والمنشأ؛ فإنَّ العادةَ قد تقوى حتى تغلبَ حكمَ الطبيعة، ولهذا قيل: «هي طبيعةٌ ثانية»؛ فيُربَّى الرجلُ على المقالة ويُنشَّأُ عليها صغيرًا، فيتربَّى قلبُه ونفسُه عليها كما يتربَّى لحمُه وعظمُه على الغذاء المعتاد، ولا يعقلُ نفسَه إلا عليها، ثمَّ يأتيه العلمُ وهلةً واحدةً يريدُ إزالتها وإخراجَها من قلبه وأن يسكنَ موضعَها، فيعسرُ عليه الانتقال، ويصعبُ عليه الزوال.

(١) صحيح مسلم (٢٥) بنحوه.

وهذا السببُ وإن كان أضعفَ الأسباب منعًا فهو أغلبُها على الأمم وأرباب المقالات والنِّحل، ليس مع أكثرهم ــ بل جميعهم، إلا ما عسى أن يشذَّ ــ إلا عادةً ومَرْبًى تربَّى عليها طفلًا، لا يعرفُ غيرها ولا يحِسُّ به؛ فدينُ العوائد هو الغالبُ على أكثر الناس، فالانتقالُ عنه كالانتقال عن الطبيعة إلى طبيعةٍ ثانية.

فصلواتُ الله وسلامه على أنبيائه ورسله، خصوصًا على خاتمهم وأفضلهم محمد ﷺ؛ كيف غيَّروا عوائد الأمم الباطلة، ونقلوهم إلى الإيمان، حتى استحدثوا به طبيعةً ثانيةً خرجوا بها عن عادتهم وطبيعتهم الفاسدة. ولا يعلمُ مشقَّة هذا على النفوس إلا من زاولَ نقلَ رجلٍ واحدٍ عن دينه ومقالته إلى الحقِّ؛ فجزى الله المرسلين أفضلَ ما جازى به أحدًا من العالمين.

إذا عُرِفَ أنَّ المقتضي نوعان؛ فالهدى المقتضي وحده لا يوجبُ الاهتداء، والهدى التامُّ يوجبُ الاهتداء.

فالأول: هدى البيان والدلالة والتعليم، ولهذا يقال: هُدِيَ فما اهتدى.

والثاني: هدى البيان والدَّلالة، مع إعطاء التوفيق، وخَلْق الإرادة؛ فهذا الهدى الذي يستلزمُ الاهتداء، ولا يتخلَّفُ عنه مُوجَبه، فمتى وُجِدَ السببُ وانتفت الموانعُ لزمَ وجودُ حكمه.

وهاهنا دقيقةٌ بها ينفصلُ النزاع؛ وهو أنه: هل ينعطفُ من قيام المانع وعدم الشرط على المقتضي أمرٌ يُضْعِفه في نفسه ويسلبه اقتضاءَه وقوَّته، أو اقتضاؤه بحاله وإنما غَلَبَ المانعُ فكان التأثيرُ له؟

ومثالُ ذلك في مسألتنا: أنه بوجود هذه الموانع المذكورة أو بعضها، هل يَضْعُفُ العلمُ أو يُعْدَمُ حتى لا يصير مؤثِّرًا البتة، أو العلمُ بحاله ولكنَّ المانعَ بقوَّته غَلَبَ فكان الحكمُ له؟ هذا سرُّ المسألة وفقهُها.

فأمَّا الأولُ فلا شكَّ فيه، ولكنَّ الشأنَ في القسم الثاني ــ وهو بقاءُ العلم بحاله ــ والتحقيقُ أنَّ الموانعَ تحجبُه وتُعَمِّيه، وربما قلبت حقيقتَه من القلب.

والقرآنُ قد دلَّ على هذا؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥]؛ فعاقبهم سبحانه بإزاغة قلوبهم عن الحقِّ لَمَّا زاغوا عنه ابتداءً.

ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الأنعام:١١٠].

ولهذا قيل: «من عُرِضَ عليه حقٌّ فردَّه ولم يقبله عُوقِبَ بفساد قلبه وعقله ورأيه».

ومن هنا قيل: «لا رأيَ لصاحب هوى»؛ فإنَّ هواه يحملُه على ردِّ الحقِّ، فيُفْسِدُ اللهُ عليه رأيَه وعقلَه» إلى آخر ما قال رحمه الله[1].

❁ ❁ ❁

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٩٥).

- **دعوى الاتفاق عند ابن تيمية**

قال رحمه الله: «والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل ـ لا نصاً ولا ظاهراً، ولا بالقرائن ـ على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدلّ ـ إما نصاً، وإما ظاهراً ـ على تقرير جنس هذه الصفات، **ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة**، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة؛ وما رأيتُ أحداً منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من نفى الصفات؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي ـ شيخ البخاري ـ: "مَن شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً"[(١)]».

قلت: في هذا الكلام من شيخ الإسلام شرح لمراده حين ينقل اتفاق السلف على أمر من الأمور أو مسألة من المسائل العامة، إذ كثير من مخالفيه يرميه بالكذب وبعض موافقيه قد يصفه بالمبالغة، ويظن أنّ ابن تيمية حين يقول إن إثبات الصفات الخبرية – كمثال– محل اتفاق السلف يظن أنه يدّعي نقلاً خاصاً عن كل واحد منهم بكل صفة على حدة، وهذا لا يخطر ببال من يعرف العلم وموارده ومصادره، ويعرف طريق السلف في نقله والتعبير عنه .

فهو حين ينقل عن السلف الاتفاق على إثبات الصفات الخبرية يعتمد على ركيزتين ذكرها في سياق كلامه أعلاه: **الأولى**: هي النقل الكثير المشتهر عن أفرادٍ من السلف في أفرادٍ من

(١) أخرجه ابن عساكر (٦٢/١٦٣) والذهبي في العلو (٤٦٤) وصححه الشيخ الألباني في مختصر العلوّ (ص٧٥).

الصفات مختلفة العين لكنها ترجع إلى جنس واحد، والجنس الواحد في الأصل يعامل معاملة واحدة .

الركيزة الثانية: أنه لا يجد مخالفا لهم من جيلهم وزمنهم .

ومن نظر بعين الإنصاف عرف أن هذا حجّة ودليل يعتمد عليه في نقل الاتفاق، فإذا اشتهر عن عدد من الأئمة إثبات استواء الله تعالى على عرشه وعن آخرين منهم إثبات مجيئه وعن آخرين إثبات نزوله تعالى، وهكذا، ثم ينتشر هذا في أوساط متعلّميهم وفي زمنهم وينقل عنهم ويتداول، ولا نجد مخالفاً يخالفهم في هذا .

ويتفق مع ذلك أنّ ما أثبته هذا من الاستواء هو من جنس ما أثبته ذاك من النزول وذلك من المجيء، فهل يشكّ منصف أنّ إثبات الصفات الخبرية المتعلقة بمشيئته تعالى والتي لا تُعلم إلا من طريق الخبر محل اتفاق منهم ؟ إذ هي من جنس واحد، والقول في هذه كالقول في تلك .

وهذا يفيد طالب العلم المنصف إذا شغّب عليه المخالف باتهام ابن تيمية بنقل الاتفاقات الكثيرة التي لا يمكن في العادة إثباتها بطريقة هؤلاء في دعوى الإجماع وشروطه في كتب الأصول ونحوها .

ويفيد أيضا في إلجام الخصم وإلزامه البرهان، فإنّ مثل هذه الاتفاقات ملزمة لكل منصف، ومن يأباها فإنّما يأباها مكابرة منه، كيق وأئمتهم ورؤوسهم يقررون المقدمات العقلية وينقلون الإجماعات تترى عليها باقل من هذا بل بمجرد التوهم، ومع هذا تروج عليهم ويقبلون منهم

هذه الدعوى، لأنها توافق أهواءهم وفساد تصوراتهم وقلوبهم، قال ابن القيم: «وكل تقسيم لا يشهد له الكتاب والسنة وأصول الشرع بالاعتبار فهو تقسيم باطل يجب إلغاؤه.

وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم فإنهم فرقوا بين ما سموه أصولا وما سموه فروعا، وسلبوا الفروع حكم الله المعين فيها، بل حكم الله فيها يختلف باختلاف آراء المجتهدين، وجعلوا ما سموه أصولا من أخطأ فيه عندهم فهو كافر أو فاسق، وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعا عن إمام من أئمة المسلمين ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، وهذا عادة أهل الكلام يحكمون الإجماع على ما لم يقله أحد من أئمة المسلمين بل أئمة الإسلام على خلافه، وقال الإمام أحمد: من ادعى الإجماع فقد كذب، أما هذه دعوى الأصم وابن علية وأمثالهما يريدون أن يبطلوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يدعونه من الإجماع»[1].

❁ ❁ ❁

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة(ص٥٩١).

- **طرد المذاهب يوقع في الكفر**

قال رحمه الله: « فإنّ الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسموُّن من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً ـ كذباً منهم وافتراء ـ حتى إنّ منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمامة بن أشرس[1] من رؤساء الجهمية: «ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾[الأعراف:١٥٥]، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[المائدة:١١٦]، ومحمد حيث قال: «ينزل ربنا»[2] .

وحتى إن جُلَّ المعتزلة تدخل عامّة الأئمة مثل: مالك وأصحابه والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم، في قسم المشبهة».

قلت: هذا الذي ذكره الشيخ عن رؤوس الجهمية هو النتيجة المعقولة وفق منهج المنطقيين، وإن كانت أشدّ كفراً، أعني طرد المذهب، فهم لما أصّلوا ما أصّلوه من القول بأن إثبات الصفات تشبيه، ثم وجدوا ما في القرآن والسنة على لسان موسى وعيسى ومحمد صلى الله

(١) ثمامة بن أشرس النميري: كان جامعًا بين سخافة الدِّين وخلاعة النفس، وانفرد عن سائر المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما: الأولى: زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكن مأمورًا بالمعرفة ولا منهيًّا عن الكفر، وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابًا. والثانية: قوله إن الافعال المتولدة أفعال لا فاعل لها. وهذه الضلالة تَجُرُّ إلى إنكار صانع العالم. الفرق بين الفرق (ص ١٧٢ – ١٧٥) و الملل والنحل (١/ ٨٤ – ٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨).

عليهم جميعا وسلّم، فكان الواجب عليهم عقلاً ومنهجاً أن يلتزموا ما دل عليه مذهبهم، فكما سمّوا كُلّ من خالفهم فأثبت صفات الله تعالى مشبهاً أطلقوا هذا على أنبياء الله تعالى وحاشاهم عليهم السلام.

ولو لم تصح هذه الأقوال عنهم فقد صح رميهم كبار أئمة الإسلام والدّين بالتشبيه أو غير ذلك من التهم طردا لمذاهبهم الباطلة .

وهذا يذكّرنا بقضية مهمة وهو التردد بين التناقض وطرد المذهب .

فإنّ كثيرا من أرباب المقالات البدعية يقعون في التناقض إذ يقرّون في موضع ما يردون مثله أو جنسه في موضع آخر، وهذا ما سلكه شيخ الإسلام معهم في التدمرية على وجه التحديد، حين بدأ بتقرير تناقض من يثبت بعض الصفات وينفي بعضها حتى وصل إلى من ينفي كل شيء، قال رحمه الله: «فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به... وإن كان

المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء كالمعتزلي، الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا، لأنّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا تجد في الشاهد ما هو مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا لجسم فانف الأسماء، بل وكلَّ شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا لجسم.

فكل ما يحتج به من نفى الصفات، يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات.

وإن كان المخاطب من الغلاة، نفاة الأسماء والصفات، وقال: لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، أو هي مجاز، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، كان ذلك تشبيها بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات.

قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يوصف باجتماع الوجود والعدم،

والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل... **وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات، لا ينفي شيئًا - فرارًا مما هو محذور - إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه»**[1] .

والسؤال المهم هنا، هو لماذا يقع المبتدع في التناقض ويصر عليه ولو ظهر له ؟

يلمح الباحث عند دراسة مناهج الفرق المختلفة منهجين بارزين:

الأوّل: بناء مسألة من المسائل على أصل مبتدع، ومن ثمّ طرد هذا الأصل في كلّ المباحث.

الثّاني: معاملة كلّ مسألة بمفردها وبناءها على تأصيل يقوي مشروعية البدعة والمخالفة بغضّ النّظر عن كونه يناقض تأصيلاً آخر في مسألة أخرى.

وهذا الأمر لاحظه شيخ الإسلام كثيراً عند مناقشة المخالفين والردّ عليهم، فتجده يصرّح بأنّ مذهب الفرقة الفلانيّة وإن كان أبعد عن الصّواب لكنه أبعد عن التناقض.

وهذا الأمر ناتج عن أنّ بعض الفرق تحرص على سلامة الأصل الّذي تبني عليه مسألة ما، فتطرد الأصل وتلتزم لوازمه مهما بلغت في شناعة المخالفة.

والبعض الآخر يتراجع عن الأصل الّذي بنى عليه قوله في مسألةٍ مّا إذا كان له لوازم لا يلتزمها في مسألة أخرى.

(١) التدمرية (ص٣١).

فالجهميّة مثلاً طردت الأصل الّذي بنت عليه نفي الأسماء والصّفات وهو أنّ الاشتراك في الاسم يوجب الاشتراك في المسمى مثلاً، فنفت كل الأسماء والصّفات، فكان مذهبها كفراً محضاً بإجماع السّلف.

بينما أدرك منكر بعض الصفات أن طرد مذهبه وإنكار كل الصفات يعني نفي الوجود فهو يحاذر الوصول إلى هذا، فيثبت بعضها وينكر بعضها متناقضا في هذا كما مرّ، لكنه على الأقل سلم من الكفر .

ونحو ذلك فعل منكر الصفات كلها مع إثبات الأسماء فهو يعلم أن طرد مذهبه يعني نفي الأسماء كذلك وهذا يعني نفي وجود الرب ولهذا يحاذر الوقوع في ذلك ويدفعه بالتناقض وهو خير له من الكفر .

وهكذا دواليك، ولهذا ذكر ابن تيمية أو غيره من الأئمة أن التناقض حمى كثيرا من المبتدعة من الوقوع في الكفر لأنّه يخفف بدعتها وينقلها من الكفر الصراح إلى البدعة المغلظة أو دون ذلك، وهذا مما يجب العناية به من قبل المتخصصين أو القارئين في مقالات الفرق والردود عليها، فوصف الفرقة أنها اشدّ تناقضا لا يعني ضرورة أنها أشد كفرا، وهذا نقرؤه في بعض المواضع من شيخ الإسلام حين يقول مثلا إن الأشاعرة أشد تناقضا من المعتزلة، لكن هذا لا يتعارض مع حقيقة أن المعتزلة اشدّ بدعة وأغلظ .

- **التابع له نصيب من امتحان المتبوع**

قال رحمه الله: « وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءا سماه: " تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة " ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب " أهل السنة " بلقب افتراه – يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد – كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بألقاب افتروها. فالروافض تسميهم نواصب والقدرية يسمونهم مجبرة والمرجئة تسميهم شكاكا والجهمية تسميهم مشبهة وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت وغثاء وغثرا إلى أمثال ذلك. كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنونا وتارة شاعرا وتارة كاهنا وتارة مفتريا. قالوا: فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً؛ فكما أنّ المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة ـ وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة ـ فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات، باطناً وظاهراً.

وأما الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان: فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصاً يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة ـ وإن اعتقدوا صدقها ـ كقول الرافضي: من لم يبغض أبا بكر وعمر، فقد أبغض علياً، لأنّه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً، بناءً على هذه الملازمة الباطلة، التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها وهو الغالب.

وكقول القدري: من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد، فقد سلب العباد القدرة والاختيار وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة.

وكقول الجهمي: من قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب وأنه مشابه لخلقه.

وكقول الجهمية المعتزلة: من قال: إن لله علماً وقدرة، فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبّه، لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب، أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه، لأن الأجسام متماثلة.

ومن حكى عن الناس "المقالات" وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناءً على عقيدتهم التي هم مخالفون له فيها، فهو وربُّه [1]، والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله».

قلت: ما أصدق ما ذكره الشيخ رحمه الله من المشاكلة بين التابع والمتبوع، وأنّ سنة الله في التابع أن يلحقه ما يصيب المتبوع، بل كلّ ما كان أشدّ اتباعا له كل ما كان أولى بما يصيب المتبوع من خير أو شر، واعتبر ذلك بأصحاب النّبيّ ﷺ نجده ماثلا عيانا، فكل من كان اتباعه للنبي ﷺ اشد كان ثوابه أعظم وابتلاؤه كذلك، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٦٨]، وهذه الولاية توجب موجباتها من خير أو شر، من بلاء وابتلاء ونعمة ونقمة .

(١) أي حسابه على ربّه.

ولهذا فمن كان أشدّ اتباعاً للنبي ﷺ وأكثر ملازمة لسنته ودعوة لشريعته وذباً عنها كان أقرب للبلاء والعداوة والهمز واللمز والتشكيك، كما كان أعداؤه ﷺ يعاملونه، فكذلك أعداء سنته وشريعته يفعلون مع أتباعه الأقرب فالأقرب .

ومن هنا وجب على من أعد نفسه لهذه المنزلة أن يعد لها ما عدّتها من العلم والتزكية والإخلاص والصدق وحسن الظن بالله والرغبة فيما عنده لا في دنيا ولا مال ولا جاه ولا منصب، وأن يعود نفسه الصبر والمصابرة وتحمل الأذى في سبيل دعوته كما تحمّلها متبوعه ومحبوبه ﷺ .

ولعمرو الله إن النقص في هذه المقامات دليل على النقص في الاتباع كما قال ﷺ: «اشد الناس بلاء الأنبياء ثم الذين يلونهم».

والعجب من قوله رحمه الله: «**وأما الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان: فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصاً يذمونهم به**» يعني أن من طوائف المسلمين من وافق النّبيّ ﷺ لكنه مقصر في اتباعه ظاهراً أو باطناً أو ظاهراً وباطناً سواء، فهؤلاء المنحرفين عن سنّته سيكون لهم موقف عدائي من أهل الاتباع والتمسك، إذ يعتقدون فيهم من النقص ما يذمّونهم به، كما يفعل الرافضة معهم إذ يعتقدون أنهم مقصرون في حق آل البيت فيتهمونهم بالنّصب.

وكما يفعل المعطلة إذ يعتقدون فيهم التقصير في التنزيه فيتهمونهم بالتشبيه، وكذلك يفعل المرجئة متهميهم بالخروج والتكفير، ويفعل الخوارج معهم ذلك طاعنين عليهم بالإرجاء، ويرميهم القدرية بالجبر، ويتهمهم الجبرية بالقدر، وعلى ذلك قس الأمور .

وهم من كل ذلك أبرياء مبرؤون، برأهم النص، وبرأتهم السنن، وبرأهم حسن الاتباع، ولا يكاد يرميهم مفتر بفرية إلا أظهر الله زيفه وكذبه ولو بعد حين .

فإن أتباع الأنبياء كالأنبياء في البلاء والنصر والصبر، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[البقرة:٢١٤]، فكما يُبتلى الأنبياء فكذلك يُبتلى أتباعهم، وكما يُمكن للأنبياء يُمكّن لأتباعهم، وكما يُنصر الأنبياء يُنصر أتباعهم ويُدال لهم على أعدائهم وإن كان بعد حين، كما حكى الله عن موسى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا ۖ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾[الأعراف:١٢٨] إلى أن قال: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾[الأعراف:١٣٧].

- **آيات الصفات بين الظن والقطع**

قال رحمه الله: «والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها، القطعُ بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق عرشه، وتعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض.

وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردّد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور».

قلت: ما ذكره الشيخ يفسر لِين موقف السلف من المخالف في بعض المسائل الصفاتية ونحوها، فإن المسائل ليست على وزان واحد في قوة ظهور الحق، بعضها تواترت فيها النصوص وكلام الأئمة بحيث لا يكون للمخالف حجة لا من عقل ولا من سمع، وبعضها قد لا يكون كذلك فيحصل للمؤمن تردد فيها، وذكر الشيخ أن هذا القسم قد يلحق بالأول عند بعض الناس بحسب ما آتاهم الله من العلم والإيمان وحسن الاتباع، وهذا يعني أنّ بعض المنتسبين للسنة قد يحصل له تردد فيها لأنه قصار في هذه الجوانب .

والفائدة هنا أن المخالف في هذه ليس كالمخالف في تلك، ولهذا تجد مسائل معينة اكتسبت اليقين والقطع لظهور الحق فيها ظهورا عظيما كعلو الله تعالى واستوائه على العرش وكلامه وسمعه وبصره ورؤية المؤمنين له في الآخرة، ويلحق بها مسائل السمع والطاعة للأئمة ويلحق بها الموقف من الصحابة وغير ذلك، ويمكن تمييز هذه المسائل بكثرة المروي فيها والمصنفات لأن ذلك دليل حصور التردد والشك من المخالفين فيكون رد السلف عليهم بإيراد المرويات

والاحتجاج هليها بالنصوص الكثيرة حتى يصبح الحق فيها ظاهرا ظهورا لا يُعذر أحد بمخالفته، على خلاف بعض المسائل الأخرى .

- **معرفة حياة المخالف تزيد الإيمان بالحق**

قال رحمه الله: «ثم إن كان قد خَبَرَ نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف غالب ما يزعمونه برهاناً وهو شبهة، رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أوشبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلاجزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا رُكّب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان؛ **ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً، وبقدره أعرف.**

فأما المتوسط من المتكلمين، فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، **وأما المتوسط فمتوهّم بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمه وتهويلاً** .

وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان».

قلت: رحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، كم له في معرفة خفايا النفوس وأسباب عطبها ودقائق اسباب الصلاح والهداية، وما ذاك إلا من انكبابه على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومعرفته بيثار من سلف .

فهو هنا ينبه على أمور في غاية الأهمية، أولها: معرفة حياة وتاريخ المخالفين سواء في نشأتهم وتلقيهم العلم وأحداث حياتهم ونهاياتهم، فإنّك لا تجد مبتدعا قط إلا وفي حايته ونهايته عبرة للمعتبرين، كيف لا وقد توعدهم الله تعالى في القرآن بالشقاء وعيشة الضنك، قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[طه:١٢٣-١٢٤].

وليس هذا هو ما يصيب المءمن من ابتلاء بسبب غيانه كما سبق، ففرق بينهما إذ الؤمن فيما يصيبه من بلاء والمتحان يزداد صبرا وثباتا ويقينا، وأما هؤلاء فيزداود حيرة وتيها وكثيرا ما يعترفون بذلك، وكتب التاريخ مليئة بصور الثبات لأهل التمسك والسنة وصور الانتكاسة للمبتدعة وأهل الأهواء .

وكثير منهم في حياته محطات من الفسوق والمجون والخلاعة، وترك للفرائض وانتهاك للمحرمات، لا أحب إيرادها لأنها مذكورة منشورة في تراجمهم لمن أراد الاطلاع عليها.

فمعرفة حياة هؤلاء تزيد المؤمن قناعة وإيمانا بفساد ما عليه هؤلاء المخالفين من الطرق والمذاهب والمناهج، إما في باب العلم بالله تعالى، وإما في باب السلوك، وإما في أبواب الاتباع والتزكية .

وذلك على عكس حياة أهل السنة فكلها أنوار وهدايات، سواء في سلوكهم أو دينهم وتقواهم وعلومهم وثباتهم على افيمان والسنة، لا تجد على أحد منهم مغمزا في دينه أو صدقه أو أمانته حتى يشهد بها المخالف قبل الموالف.

وكما قال الشيخ: « **فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً، وبقدره أعرف** ».

ثم قال:« فأما المتوسط من المتكلمين، فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، **وأما المتوسط فمتوهم بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمه وتهويلاً** »

وهذا ملمح مهم يدلك على خطورة هؤلاء المخلّطين من أهل الأهواء الذين فيهم من خير السنة ما علق بهم من خيرات الحديث والقرآن، وتلبسوا مع ذلك بأنواع من البدع في العقيدة والسلوك وغيرها.

أما من لم يدخل في الكلام وغيره من مناهج أهل الأهواء ومقالاتهم فهو في عافية .

وأما من وصل فيه إلى النهاية فقد عرف أنها طرق مسدودة وسبل مقطوعة وأنها لا توصل إلى شيء إلا التيه والشك والعدم. ولهذا كثير منهم يتوب في آخر الأمر لأنها وصل إلى ساحل الضلالة فلم يجد شيئا كما قال تعالى عن الكفار: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٣٩ أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾[النور:٣٩]، فعلوم المبتدعة

كأعمال الكفار يحسبونها شيئا ينجيهم وينير بصائرهم لكنها في الحقيقة سراب وهواء . لا حقيقة لها ولا وزن .

كما قال ابن رشد الحفيد، وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه "تهافت التهافت": ومن الذي قال في الإلهيات شيئا يعتد به؟

وكذلك الآمدي، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر.

وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات والبخاري على صدره.

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات:

نهاية إقدام العقول عقال وغاية سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم ند رأينا من رجال ودولة فبادوا جميعا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها رجالٌ فزالوا والجبال جبال

. لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠] واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠] ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي» .

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعا كف حائر على ذقن أو قارعا سن نادم

وكذلك قال أبو المعالي الجويني: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به»، وقال عند موته: «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور».

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي، وكان من أجلّ تلامذة فخر الدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوما، فقال: ما تعتقد؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته.

. وقال الخونجي عند موته: «ما عرفت مما حصلته شيئا سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئا».

وقال آخر: «اضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء».

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب. وقال الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام. وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلما يقوله، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه – ما خلا الشرك بالله – خير له من أن يبتلى بالكلام. انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم – إذا سلموا من العذاب – بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب»[1].

لكن البلية كما قال الشيخ رحمه الله من المتوسط في هذه الأهواء الذي لا هو في عافية عدم الدخول فيها ولا هو في عافية المستبصر بعد الضلالة، فهذا الي ينافح ويكافح ويعادي ويدافع عما هو فيه من بلاء البدعة، وسبب ذلك أنه كما قال الشيخ رحمه الله: «متوهم بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظّمه وتهويلاً».

وهؤلاء هم أكثر الناس إفساداً للدين وتلبيساً على الناس ونشراً للضلالات التي تلقوها عن معظّميهم، والواحد منهم ولو كان فيه خير من وجه إلاّ أن فيه شراً عظيماً من وجه، بل الخير الّذي فيه ممهّد ومسوّق للشر الذي يدعو إليه، فلا يغترّنّ طالب العلم بهؤلاء، ولا

(١) انظر لما مضى: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٤٣).

تأخذهم بهم رأفة بسبب مافيهم من الخير، فهم كالمجذوم الذي تسري عدواه سريان النار في الهشيم، والفرار منه واجب والتحذير منه ومما هو فيه من بلاء البدعة والهوى واجب شرعي نصيحة لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم .

ولا يفعل كما يفعل من لم يتشرب قلبه السنّة ويبصر حقيقتها، ويعرف حكم الشريعة في هذه المواقف، فيلين الجانب مع هؤلاء إذا أصرّوا على بدعتهم ويحمله مافيهم من الخير في العلم أو الدعوة أو حتى التمسك بالعقيدة في جوانب منها أن يكون مهادناً لهم أو مثنياً عليهم، فهذا غش للمسلمين وغش لدين الله .

وكيف يصحّ منه الثناء على المخالفين للسنّة من أهل الأهواء، ومحبّتهم، والمجاهرة بتزكيتهم، والسكوت عن منكراتهم، في نفس الوقت الّذي يدّعي انتسابه وولاءه للسنّة ومنهج السّلف الصّالح؟!

يقول الله تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩ تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ ٨٠ وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٧٨-٨١] .

وقد جاء تفسيره في السّنة، فعن عبد الله بن مسعودٍ – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ أوّل ما دخل النّقص على بني إسرائيل ؛ كان الرّجل يلقى الرّجل، فيقول: يا هذا اتّق الله ودع ما تصنع ؛ فإنّه لا يحلّ لك، ثمّ يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله، وشريبه، وقعيده فلمّا فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض**» ثمّ تلا الآية[1]، فإذا كان هذا في المعاصي والعصاة، الّذين يعلمون أنّهم يأتون معصية الله، ولا يتّخذونها ديناً، فكيف بالبدع وأهل البدع؟!

ثمّ تأمّل كيف أنكر الله على أولئك الملعونين جمعهم بين دعواهم الإيمان بالله والرّسول وبين اتخاذهم الكفّار أولياء، لتعرف ما في ذلك من التناقض.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾[النساء:١٤٠].

قال الإمام العلاّمة أبو جعفرٍ محمّد بن جريرٍ الطّبريّ: «يعني: فأنتم إن لم تقوموا عنهم في تلك الحال مثلهم في فعلهم، لأنّكم قد عصيتم الله بجلوسكم معهم، وأنتم تسمعون آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها، كما عصوه باستهزائهم بآيات الله، فقد أتيتم من معصية الله نحو الّذي أتوه منها، فأنتم إذاً مثلهم في ركوبكم **معصية** الله، وإتيانكم ما نهاكم الله عنه، **وفي هذه الآية**

(١) أخرجه الترمذي في التفسير (٣٠٤٨)، وأبوداود في الملاحم (٤٣٣٦)، وابن ماجه في الفتن (٤٠٠٦).

الدّلالة الواضحة على النّهي عن مجالسة أهل الباطل من كلّ نوعٍ من المبتدعة، والفسقة، عند خوضهم في باطلهم» [1].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة:١٤٥].

قال العلاّمة الشّوكاني -رحمه الله-: «فيه من التّهديد العظيم، والزّجر البليغ ما تقشعرّ له الجلود، وترجف منه الأفئدة، وإذا كان الميل إلى أهوية المخالفين لهذه الشّريعة الغرّاء، والملّة الشّريفة، من رسول الله ﷺ - الّذي هو سيّد ولد آدم - يوجب عليه أن يكون - وحاشاه - من الظّالمين، فما ظنّك بغيره من أمّته، وقد صان الله هذه الفرقة الإسلاميّة بعد ثبوت قدم الإسلام، وارتفاع مناره عن أن يميلوا إلى شيءٍ من هوى أهل الكتاب، ولم تبق إلاّ دسيسةٌ شيطانيّةٌ، ووسيلةٌ طاغوتيّةٌ، وهي ميل بعض من تحمّل حجج الله إلى هوى بعض طوائف المبتدعة، لما يرجوه من الحطام العاجل من أيديهم، أو الجاه لديهم، إن كان لهم في النّاس دولةٌ، أو كانوا من ذوي الصّولة، وهذا الميل ليس بدون ذلك الميل، **بل اتّباع أهوية المبتدعة تشبه اتّباع أهوية أهل الكتاب**، كما يشبه الماء الماء، والبيضة البيضة، والتّمرة التّمرة، **وقد تكون مفسدة اتباع أهوية المبتدعة أشدّ على هذه الملّة من مفسدة اتّباع أهوية أهل الملل**، فإنّ المبتدعة ينتمون إلى الإسلام، ويظهرون للنّاس أنّهم ينصرون الدّين، ويتّبعون أحسنه، وهم على العكس من ذلك، والضدّ لما هنالك، فلا يزالون ينقلون من يميل إلى أهويتهم من بدعةٍ إلى بدعةٍ، ويدفعونه من شنعةٍ إلى شنعةٍ، حتى يسلخوه من الدّين، ويخرجوه منه، وهو يظنّ أنّه منه في الصّميم، وأنّ

(١) جامع البيان في تفسير القرآن (٤ / ٣٢٨).

الصّراط الّذي هو عليه هو الصّراط المستقيم، هذا إن كان في عداد المقصّرين، ومن جملة الجاهلين، وإن كان من أهل العلم والفهم، المميّزين بين الحقّ والباطل، كان في اتّباعه لأهويتهم ممّن أضلّه الله على علم، وختم على قلبه، وصار نقمةً على عباد الله، ومصيبةً صبّها الله على المقصّرين، لأنّهم يعتقدون أنّه في علمه وفهمه لا يميل إلاّ إلى حقٍّ، ولا يتبع إلاّ الصّواب، فيضلّون بضلاله، فيكون عليه إثمهم وإثم من اقتدى به إلى يوم القيامة»[1].

وقال -في تفسير قول تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨] -: «الخطاب للنبيّ ﷺ، أو لكلّ من يصلح له،..والمعنى: إذا رأيت الّذين يخوضون في آياتنا بالتّكذيب والرّدّ والاستهزاء فدعهم، ولا تقعد معهم لسماع مثل هذا المنكر العظيم، حتّى يخوضوا في حديثٍ مغايرٍ له، أمره الله سبحانه بالإعراض عن أهل المجالس الّتي يستهان فيها بآيات الله إلى غايةٍ، هي الخوض في غير ذلك.

وفي هذه الآية موعظةٌ عظيمةٌ لمن يتسمّح بمجالسة المبتدعة الّذين يحرّفون كلام الله، ويتلاعبون بكتابه وسنّة رسوله، ويردّون ذلك إلى أهوائهم المضلّة وبدعهم الفاسدة، فإنّه إذا لم ينكر عليهم ويغيّر ما هم فيه، فأقلّ الأحوال أن يترك مجالستهم، وذلك يسيرٌ عليه غير عسيرٍ.

وقد يجعلون حضوره معهم - مع تنزّهه عمّا يتلبّسون به - شبهةً يشبّهون بها على العامّة، فيكون في حضوره مفسدةٌ زائدةٌ على مجرّد سماع المنكر.

(١) فتح القدير للشوكاني (١ / ٢٩١).

وقد شاهدنا من هذه المجالس الملعونة ما لا يأتي عليه الحصر، وقمنا في نصرة الحقّ ودفع الباطل بما قدرنا عليه، وبلغت إليه طاقتنا، ومن عرف هذه الشّريعة المطهّرة حقّ معرفتها، علم أنّ مجالسة أهل البدع المضلّة فيها من المفسدة أضعاف أضعاف ما في مجالسة من يعصي الله بفعل شيءٍ من المحرّمات، ولا سيّما لمن كان غير راسخ القدم في علم الكتاب والسنّة، فإنّه ربّما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكانٍ، فينقدح في قلبه ما يصعب علاجه ويعسر دفعه، فيعمل بذلك مدّة عمره، ويلقى الله به معتقداً أنّه من الحقّ، وهو من أبطل الباطل وأنكر المنكر»[1].

قلت: ولاشك أنّ كلام الشوكاني ومن قبله ليس مقصوراً على بدع معينة دون أخرى، بل هو عام في كل البدع والأهواء .

❁ ❁ ❁

(١) فتح القدير للشوكاني (٢ / ١٨١).

- **الموقف قَدَراً من المخالف**

قال رحمه الله: «ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر ـ والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم ـ رحمتَهم ورفقتَ عليهم، أُوتُوا ذكاءً وما أُوتوا زكاءً، وأُعطوا فُهوماً وما أُعْطُوا علوماً وأُعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف:٢٦].

ومن كان عليماً بهذه الأمور: تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم، **وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزْدَد إلا بعداً**».

قلت: هذا الّذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله هو مقتضى الدليل وهو تعبير صحيح عن موقف السلفي من غيره من المخالفين، فله في ذلك نظر شرعي يقوم فيه بواجب الاحتساب عليهم بشتى الوسائل المشروعة التي تكف شرهم عن المسلمين .

وله فيهم نظر قدَريّ يرى به قدر الله فيهم وإرادته بهم هذه البلية ألا وهي الوقوع في البدع فهو يراهم كما يرى الغريق في لجّة البحر، والحريق في لهب النار، ينظر إليه نظر شفقة ورحمة ويسأل الله العافية مما ابتلاهم به، عن أبي غالب قال: كنت بالشام فبعث المهلب سبعين رأساً من الخوارج، فنصبوا على درج دمشق فكنت على ظهر بيت لي، فمَرّ أبو أمامة فنزلت فاتبعته، فلما وقف عليهم دمعت عيناه وقال: سبحان الله ما يصنع الشيطان ببني آدم، قالها ثلاثا: كلاب جهنم، كلاب جهنم، شرّ قتلى تحت ظل السماء -ثلاث مرات- خير قتلى من قتلوه، طوبى لمن

قتلهم أو قتلوه، ثم التفت إليّ فقال: أبا غالب! إنك بأرض هم بها كثير، فأعاذك الله منهم، قلت: رأيتك بكيت حين رأيتهم! قال: بكيت رحمةً حين رأيتهم كانوا من أهل الإسلام فكفروا بعد إيمانهم»[1] .

وهذا التوسط في النظرة هو الذي يحقق التوازن لدى أهل السنة بين موقف العداء والنفرة وبين واجب الدعوة والتأليف والحرص على هداية المخالف .

ومن كلام ابن تيمية رحمه الله في هذا الصّدد: «وهذا كلّه يجب أن يكون على وجه النّصح، وابتغاء وجه الله تعالى، لا لهوى الشّخص مع الإنسان، مثل أن يكون بينهما عداوةٌ دنيويّةٌ، أو تحاسدٌ، أو تباغضٌ، أو تنازعٌ على الرّئاسة، فيتكلّم بمساويه مظهراً للنّصح **وقصده في الباطن الغضّ من الشّخص واستيفاؤه منه**، فهذا من عمل الشّيطان، و**«إنّما الأعمال بالنّيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى»**[2]، بل يكون النّاصح قصده أن يصلح الله ذلك الشّخص، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا أيسر الطّرق الممكنة»[3]، فتأمل قوله: « بل يكون النّاصح قصده أن يصلح الله ذلك الشّخص ».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٨٨٨) وعبدالرزاق في المصنف (١٨٦٦٣)، و أحمد في المسند (٢٢١٨٣) والترمذي(٣٠٠٠) وقال: «حسن»، وابن ماجه (١٧٦) وعبدالرزاق في المصنف (١٨٦٦٣) وغيرهم من طرق عن أبي غالب حزوّر أو سعيد بن الحزوّر، صاحب أبي أمامة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوحي (١).

(٣) الفتاوى (٢٨ / ٢٢١).

ومن سوء النّيّة أن يقصد بذكره الشّماتة والتّشفّي، وهذا خطأٌ، فإنّ المؤمن يحمد الله تعالى على ما منّ به عليه من الهداية، فيكون كلامه في الغير ابتغاء مثوبة الله تعالى، وليتذكّر أنّ قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرّحمن، يقلّبها كيف يشاء، وأنّ الواحد من أهل البدع قد يكون مبتلىً بذنبٍ أصابه فعاقبه الله تعالى، والواحد منّا لا يأمن مكر الله تعالى، فإنّ ذنوبنا تصعد إلى الله كلّ لحظةٍ، ولا يدري أحدنا ما الله فاعلٌ به، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:٦٣]، قال الإمام أحمد: «الفتنة: الشّرك، لعلّه أن يردّ شيئاً ممّا جاء به النّبيّ ﷺ فيقع في قلبه الزّيغ فيهلك»، وقال عزّوجلّ عن اليهود: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[الصف:٥].

والنّبيّ ﷺ كان دعاؤه: «**يا مقلّب القلوب ثبّت قلبي على دينك**»(١).

وكان أكثر يمينه ﷺ: «**لا ومقلّب القلوب**»(٢)، هذا وهو رسول الله ﷺ فكيف بنا نحن!

ومن المحزن حقّاً أن يتعامل بعض النّاس مع مخالفيهم تعامل من ضمن على الله تعالى السّلامة والعصمة من الخطأ، والمعروف أنّ الشّماتة بالآخرين من أسباب وقوع العقوبة، وتحوّل النّعم وتبديلها من الشّامت إلى المشموت به، **وأهل السّنّة مع أهل البدع كالطّبيب مع**

(١) أخرجه أحمد (٩١٣٩) و(٢٤٠٨٣) و(٢٥٦٠٢) عن عائشة - رضي الله عنها -، وأخرجه أيضاً (٢٥٩٨٠) و(٢٦٠٣٦) و(٢٦١٣٩)، والتّرمذي (٣٥٢٢) عن أمّ سلمة - رضي الله عنها - وقال: «حديث حسن».

(٢) أخرجه البخاري (٦٦١٧) عن ابن عمر - رضي الله عنهما.

مريضه، فمتى أشفق عليه وأراده على الخير أفلح وأنجح بإذن الله، **وإلاّ فمتى يشفى مريضٌ طبيبه شامتٌ به مسرورٌ بهلاكه!!**

ومن المؤسف كذلك تقديم بعض النّاس الحقّ في قالبٍ استعدائيٍّ استعلائي يتحدّى الآخرين ويستغلّ ضعف الباطل الّذي هم عليه ليظهر عليهم ويشعر بنشوة النّصر والتّميّز ويستمتع بإقصائهم وإلغائهم تحت ذرائع مختلفة، تارةً نصرة السنّة وتارةً بيان الحقّ والرّدّ على المبطلين،بينما حقيقة الحال أنّه يمارس نوعاً من التكبّر والعلوّ في الأرض، بل هو من أردء وأسوء أنواعه،لأنّه يصرف النّاس عن الحق ويصدّهم عنه،ولأنّه يستغلّ رحمة الله للعالمين الّتي من ألزم لوازمها التّواضع وخفض الجناح، فيصبح الحقّ بسبب هؤلاء عنوانا للكبر والتّحدّي وإذلال الآخرين، نقل الشّاطبيّ عن الغزالي قوله: «أكثر الجهالات إنّما رسخت في قلوب العوامّ **بتعصّب جماعةٍ من جهّال أهل الحقّ**، أظهروا الحقّ في معرض **التّحدّي والإدلال**، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين **التّحقير والازدراء**، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذّر على العلماء المتلطّفين محوها مع ظهور فسادها»[1].

❁ ❁ ❁

(١) الاعتصام (ص٤٢٧).

نهاية الجزء السّابع، ويتلوه الجزء الثّامن:

في شرح قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فُصِّلَت:٣٠]

والله الموفق وهو المعين.